



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

انعكاسات برامج الاصلاح لصندوق النقد الدولي على اقتصاديات  
الدول الآسيوية

دراسة حالة تايلندا وماليزيا للفترة (1995-2016)

إشراف الأستاذة:

بوصييع صالح رحيمة

إعداد الطلبة:

كـ صوالح محمد علاء الدين

كـ زكور محمد أيمن

كـ زربيط مارية

لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب           | الرتبة            | الجامعة                      | الصفة         |
|------------------------|-------------------|------------------------------|---------------|
| - د. أحمد تي           | أستاذ محاضر قسم أ | جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي | ئيساً         |
| - د. رحيمة بوصييع صالح | أستاذ محاضر قسم ب | جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي | شرفاً ومقرراً |
| - د. بقاط حنان         | أستاذ محاضر قسم ب | جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي | ناقشاً        |

السنة الجامعية: 2017 / 2018



# شكر

قال الله تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿من لا يشكر الناس لا يشكر الله﴾

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقنا لإعداد هذا العمل لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيع من عون، ونخص بالذكر

الدكتورة المشرفة بوصييع صالح مرحمة

على ما قدمته من ملاحظات وتشجيعات وحث على الاستمرار، فكانت توجهاتها وإرشاداتها ذات منفعة وفائدة لنا في تحديد ماهية موضوع الدراسة والتي كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل . كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة حمه لخضر الوادي عبر مختلف مراحل الدراسة .

حاولنا من خلال هذه لكرة الاجابة عن الاشكالية المطروحة والتي تمحورت حول انعكاسات برامج اصلاح الصندوق النقد الدولي على اقتصاديات الدول الاسيوية عند حدوث ازمة النمور الاسيوية 1997، وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المؤشرات والمتمثلة في اجمالي الناتج المحلي مؤشر الصادرات والواردات مؤشر البطالة مؤشر اجمالي الدين الخارجي مؤشر سعر الصرف مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر مؤشر عجز الموازنة ومؤشر مستوى اسعار المستهلك ومؤشر اسعار الفائدة وقد ظهرت النتائج الدراسة التحليلية الاجراءات المتبعة من قبل عينة الدراسة ورفض ماليزيا الاستعانة بالصندوق بتحقيق ماليزيا نتائج افضل في مجال النمو وسعر الصرف والبطالة مقارنة بتيلندا التي استعانت بالصندوق النقد الدولي.

**الكلمات المفتاحية :** صندوق النقد الدولي، مؤشر الصادرات والواردات، مؤشر عجز الميزانية، مؤشر الائتمان، الأزمة الآسيوية، برامج صندوق النقد .

## Abstract

We have tried through this note to answer the problem raised, which focused on the implications of IMF reform programs on the economies of Asian countries at the time of the 1997 Asian Tigers crisis. The study was based on a set of indicators represented by the GDP, the index of exports and imports, Foreign Exchange Rate Index Foreign Direct Investment Index (CPI), the Consumer Price Index (CPI), and the Consumer Price Index (CPI). The results of the study showed the procedures followed by the study sample. Malaysia has better results in terms of growth, exchange rate and unemployment compared to Iceland, which used the IMF.

**Keywords:** International Monetary Fund, Export / Import Index, Budget Deficit Index, Credit Index, Asian Crisis.

| الصفحة | المحتويات  |
|--------|--|
| -      | الإهداء  |
| -      | شكر  |
| -      | ملخص   |
| VII    | فهرس المحتويات   |
| VII    | فهرس الجداول الأشكال   |
| ب      | المقدمة  |
|        | <b>الفصل الاول: ادبيات نظرية وتطبيقية حول صندوق النقد والأزمة الآسيوية</b>                 |
| 2      | <b>تمهيد</b>   |
| 3      | <b>المبحث الأول : برامج وشروط الاقراض للصندوق النقد الدولي</b>                             |
| 3      | المطلب الأول : أدوات وبرامج المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي                              |
| 13     | المطلب الثاني : شروط الاقراض لصندوق النقد الدولي   |
| 18     | <b>المبحث الثاني : الأزمات الآسيوية و صندوق النقد</b>                                      |
| 18     | المطلب الأول : الأزمة الآسيوية (الإطار العام التاريخ والأسباب)                             |
| 20     | المطلب الثاني : آثار الأزمة الآسيوية   |
| 25     | <b>المبحث الثالث : الدراسات السابقة والمشابهة</b>  |
| 25     | المطلب الأول : الدراسات السابقة  |
| 30     | المطلب الثاني : وجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة                |
| 32     | <b>خلاصة الفصل</b>   |
|        | <b>الفصل الثاني : دراسة تحليلية للإجراءات المتبعة من قبل تايلندا وماليزيا في حل الأزمة</b> |
| 34     | <b>تمهيد</b>   |
| 35     | <b>المبحث الأول : معالجة الأزمة من قبل ماليزيا</b>   |
| 35     | المطلب الأول : الإجراءات المتبعة من قبل ماليزيا في حل الأزمة                               |
| 36     | المطلب الثاني : تحليل متغيرات الاقتصاد الكلي لماليزيا                                      |
| 55     | <b>المبحث الثاني : معالجة الأزمة من قبل تايلند</b>   |
| 55     | المطلب الأول : الإجراءات المتبعة من قبل تايلند وصندوق النقد الدولي لحل الأزمة              |
| 57     | المطلب الثاني : لمتغيرات الرئيسية لتايلند وتطوراتها  |
| 73     | <b>المبحث الثالث : مقارنة بين الدولتين والانتقادات الموجهة للصندوق في حل الأزمة</b>        |
| 73     | المطلب الاول : مقارنة بين دولتين محل الدراسة من حيث سرعة التعافي                           |
| 74     | المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي في حل الأزمة                         |
| 80     | <b>خلاصة الفصل</b>   |

|    |               |
|----|---------------|
| 86 | خاتمة         |
| 89 | قائمة المراجع |

| رقم الجدول    | عنوان الجداول   | الصفحة |
|---------------|---|--------|
| الجدول (1-1)  | معدلات النمو السنوية (%) للمتغيرات الكلية في دول الازمة (1996 - 1998)                     | 25     |
| الجدول (1-2)  | تطور مستوي إجمالي الناتج و نمو المحلي لماليزيا للفترة 1995-2016                           | 37     |
| الجدول (2-2)  | تطور مستويات سعر صرف الرسمي لماليزيا للفترة 1995 - 2016                                   | 40     |
| الجدول (3-2)  | تطور مستويات البطالة، إجمالي لماليزيا للفترة 1995 - 2016                                  | 41     |
| الجدول (4-2)  | تطور مستويات الاستثمار الأجنبي اباشر الإجمالية لماليزيا للفترة 1995 - 2016                | 43     |
| الجدول (5-2)  | تطور مستويات رصيد الدين الخارجي الاجمالي لماليزيا للفترة 1995 - 2016.                     | 45     |
| الجدول (6-2)  | تطور مستويات صادرات و واردات السلع والخدمات الإجمالية لماليزيا للفترة 1995 - 2016         | 47     |
| الجدول (7-2)  | تطور مستويات الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص الإجمالي لماليزيا للفترة 1995 - 2016 | 49     |
| الجدول (8-2)  | تطور مستويات عجز الميزانية الإجمالية لماليزيا للفترة 1995 - 2016                          | 51     |
| الجدول (9-2): | تطور مستوي أسعار المستهلك الإجمالية لماليزيا خلال الفترة من 1995 - 2016                   | 53     |
| الجدول (10-2) | تطور مستويات إجمالي الناتج والنمو المحلي لتايلندا للفترة 1995 - 2016                      | 57     |
| الجدول (11-2) | تطور مستويات سعر الفائدة الحقيقي الاجمالي لتيلندا للفترة 1995 - 2016                      | 59     |
| الجدول (12-2) | تطور مستويات سعر الصرف الرسمي لتيلاند للفترة 1995 - 2016                                  | 61     |
| الجدول (13-2) | تطور مستويات البطالة، إجمالي لتايلندا للفترة 1995 - 2016                                  | 62     |
| الجدول (14-2) | تطور مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالية لتيلاند للفترة 1995 - 2016               | 64     |
| الجدول (15-2) | تطور مستويات رصيد الدين الخارجي الاجمالي لتيلندا للفترة 1995 - 2016                       | 65     |
| الجدول (16-2) | تطور مستويات صادرات و واردات السلع والخدمات الإجمالية لتيلندا للفترة 1995 - 2016          | 67     |
| الجدول (17-2) | تطور مستويات الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص لتيلندا 1995 - 2016                  | 69     |
| الجدول (18-2) | تطور مستويات عجز الميزانية لتيلندا للفترة 1995 - 2016                                     | 70     |
| الجدول (19-2) | تطور مستويات أسعار المستهلك لتيلندا للفترة 1995 - 2016                                    | 71     |

| الصفحة | فهرس الأشكال   | رقم الشكل    |
|--------|--|--------------|
| 16     | هيكل برامج التكيف الهيكلي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي | الشكل (1-1)  |
| 38     | اجمالي الناتج المحلي في ماليزيا                            | الشكل (2-1)  |
| 38     | نمو اجمالي الناتج المحلي في ماليزيا                        | الشكل (2-2)  |
| 40     | سعر الصرف الرسمي في ماليزيا                                | الشكل (2-3)  |
| 42     | بطالة إجمالية في ماليزيا                                   | الشكل (2-4)  |
| 44     | الإستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا                       | الشكل (2-5)  |
| 46     | إجمالي رصيد الدين الخارجي في ماليزيا                       | الشكل (2-6)  |
| 48     | تطور مستويات صادرات و واردات السلع والخدمات في ماليزيا     | الشكل (2-7)  |
| 50     | الإئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص في ماليزيا             | الشكل (2-8)  |
| 52     | عجز الميزانية في ماليزيا                                   | الشكل (2-9)  |
| 53     | مستوى أسعار المستهلك في ماليزيا                            | الشكل (2-10) |
| 58     | إجمالي الناتج المحلي في تايلندا                            | الشكل (2-11) |
| 58     | نمو إجمالي الناتج المحلي في تايلندا                        | الشكل (2-12) |
| 60     | سعر الفائدة في تايلندا                                     | شكل (2-13)   |
| 61     | سعر الصرف الرسمي في تايلندا                                | شكل (2-14)   |
| 63     | بطالة إجمالية في تايلندا                                   | شكل (2-15)   |
| 64     | الإستثمار الأجنبي المباشر في تايلندا                       | شكل (2-16)   |
| 66     | إجمالي رصيد الدين الخارجي في تايلندا                       | شكل (2-17)   |
| 68     | صادرات و واردات السلع و الخدمات في تايلندا                 | الشكل (2-18) |
| 69     | الإئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص في تايلندا             | الشكل (2-19) |
| 70     | عجز الموازنة في تايلندا                                    | شكل (2-20)   |
| 72     | مستوى أسعار المستهلك في تايلندا                            | شكل (2-21)   |

واجهت معظم دول العالم ازمات اقتصادية حادة، أدت الى تزايد الاختلالات الداخلية والخارجية على النحو الذي أصبح يمثل تهديدا خطيرا لقدرتها على انجاز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة .

من هذا المنطلق بدأت الأزمة المالية الآسيوية في تايلاند في 1997 بتراجع قيمة عملتها «باهت» على نحو غير متوقع لينتشر على اثرها الهلع ويمتد إلى الدول المجاورة وتراجعت الروبية الاندونيسية والوون الكوري الجنوبي والرينغيت ساك الماليزي، فيما انهارت أسواق المال وازدادت أسعار الفائدة.

وبعد أكثر من عام بقليل بدأت الأزمة المالية الآسيوية تتحول إلى أزمة مالية عالمية. عندما حدثت الأزمة كان اقتصاد دول جنوب شرقي آسيا في حالة نمو مستمر، وكانت لدى هذه الدول أرصدة هائلة من العملات الأجنبية التي استخدمت بغرض وقف تدهور العملة المحلية. واستخدمت الحكومة هذه الأرصدة من النقد الأجنبي في تقديم قروض للشركات التي عانت من أزمة السيولة و شراء حصص في أسواق الأسهم.

في ضوء ذلك يظهر صندوق النقد الدولي على انه المؤسسة المالية والنقدية الدولية التي تقوم بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار لدول التي تعاني من اختلالات داخلية وخارجية تعوق عملية التنمية والاندماج في العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك باعتماده على سياسات اقتصادية تعرف بالسياسات التثبيت او استقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي بهدف تصحيح السياسات الاقتصادية لهذه الدول على مستوى الاقتصاد الدولي والحد من الاختلالات الاقتصادية التي تواجهها على المستوى الداخلي والخارجي .

## 1. الإشكالية:

ما هي إنعكاسات برامج إصلاح صندوق النقد الدولي على اقتصاديات الدول الآسيوية لماليزيا

### وتيلاندا عند حدوث أزمة 1997؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ★ فيما تتمثل أدوات وبرامج الصندوق التي يقدمها للدول الأعضاء وماهي شروط الاقراض؟
- ★ ما طبيعة الأزمة الآسيوية؟ وكيف نشأت، وما هي أسبابها؟
- ★ كيف تأثر الاقتصاد الماليزي والتيلاندي بالأزمة؟

## 2 الفرضيات :

- ترابط هياكل الاقتصاد الآسيوي كان أحد أهم أسباب انتقال العدوى من دولة إلى دولة أخرى؛
- صندوق النقد الدولي قدم استراتيجية لكبح الأزمة و لاختزالها في المنطقة الآسيوية .
- عدم خضوع ماليزيا الى الصندوق النقد الدولي كان سببا في انتعاش اقتصاد الماليزي.

## 3 مبررات إختيار الموضوع :

- ارتباط الموضوع بالتخصص والرغبة الشخصية في دراستيه؛
- أهمية الموضوع وعلاقته بالإصلاحات الهيكلية للاقتصاديات الدولية.

## 4 أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال هذا البحث الى الوصول للأهداف التالية:
- محاولة الكشف عن سياسات الصندوق في الدول الآسيوية؛
  - التعرف أكثر على سياسات الإصلاح المطبقة في ماليزيا وتايلاند وأثر هذه السياسات على اقتصاد الدولتين؛
  - دراسة الآثار الاقتصادية المترتبة عن تدخل الصندوق تايلاند؛
  - تقييم عمل الصندوق في مواجهة الازمات والكشف عن الانتقادات الموجهة له.

## 5 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ومن الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي بموضوع الازمات المالية التي أثارها مع ما يترتب عنها من آثار سلبية، مع محاولة ابراز الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي من خلال اصلاح ما يمكن اصلاحه زمن الأزمات من خلال البرامج المسطرة من طرفه كما سنشير إلى مساهمة هذه البرامج في توجيه السياسات الاقتصادية والنتائج المرجوة منه في الوصول الاستقرار الاقتصادي من عدمه.

## 6 حدود الدراسة:

زمانينا تشمل الدراسة كل الفترة الزمنية من أواخر القرن الماضي حتى بدايات القرن الحالي بالتركيز على الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2016 وقد تم إختيار الفترة 1995-2000 لتحصيل بيانات ما قبل وبعد الأزمة التي انطلقت في 1997 لتسهيل عملية المقارنة في مراحل الأزمة. أما مكانينا فتناولنا كل الحيز الجغرافي للدول الآسيوية مع التركيز على دولتين منها هما ماليزيا وتايلند باعتبارهما دولتين احدهما اتبعت سياسات وحلول الصندوق والثانية اعتمدت في حلها على قواها وسياساتها الداخلية، كنوع من المقارنة ولزيادة توضيح الأثر لسياسات الصندوق المتبعة. ويشمل موضوع بحثنا سياسات الصندوق المتبعة في حل الأزمات وتبيين انعكاساتها على الدول المتبعة لها وذلك بالتركيز على الأزمة الآسيوية دون سواها وبالتركيز على السياسات المطبقة في تايلاند خلافا لباقي الدول الآسيوية باعتبار الصندوق يقترح سياساته حسب الاتفاق مع كل دولة على حدى ووفق شروط معينة.

## 6 المنهج والأدوات المستخدمة :

طبيعة الموضوع تحتوى جانب نظري يقتضي المنهج الوصفي والتاريخي لسرد وتوضيح الوقائع وتبيين سياسات الصندوق وتواريخ الأزمة، كما تحتوي الدراسة على جانب تطبيقي، يقتضي استخدام المنهج الاحصائي والمنهج التحليلي .

## 7 صعوبات الدراسة:

- اتساع الموضوع وتشعبه خاصة في ما يتعلق بالأزمات المالية والنقدية الدولية.

## 8 هيكل الدراسة :

تم الاعتماد على منهجية IMRAD بهدف دراسة ومعالجة الموضوع، وتم تقسيم البحث إلى فصلين اذ يحتوي الفصل الأول على الأدبيات النظرية و التطبيقية لصندوق النقد الدولي والأزمة الآسيوية حيث قسم بدوره إلى مبحثين الأول يحتوي على الإجراءات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والثاني يحتوي على الأزمة الآسيوية أما المبحث الثاني يحتوي على الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة جوانب من هذا الموضوع أما الفصل الثاني فهو دراسة تحليلية احصائية للإجراءات المتخذة من طرف ماليزيا و تايلند كل منها على حدى لتخطي هذي الأزمة مع التركيز على عدة مؤشرات مهمة في هذه الدول.

## تمهيد الفصل الأول

يقوم الصندوق النقد الدولي بتسطير برامج اقتصادي للدولة الراغبة في الحصول على تسهيلات ائتمانية ضمن، الشرائح العلية متضمن الاطر العامة التي يجب ان يسير عليها اقتصاد هذا البلد خلال فترة الأزمات ويعود استخدام مصطلح التكييف من ضمن المصطلحات المتداولة (التثبيت التصحيح التسهيل ..... ) من منطلق أن هدف الصندوق لوضع هذه البرامج هو العمل على تكييف الاقتصاد مع اطاره الفكري الذي يعطي اهمية معتبرة لتغيرات وتطورات السوق، وابعاد الدول عن التدخل المباشر على الحياة الاقتصادية .

من خلال هذا الفصل سنحاول الامام والتعرف على الازمة الآسيوية التي عرفها الاقتصاد العالمي وردود افعال الصندوق اتجاه هذه الازمة، من خلال التركيز على المحاور المتمثلة في:

- ادوات وبرامج المقدمة من قبل الصندوق النقد الدولي.

- شروط الإقراض

-التعرض الى بعض الازمات المالية والنقدية التي عرفها الاقتصاد العالمي والتطرق الى ردود افعال الصندوق

اتجاه هذه الازمات.

## المبحث الأول : برامج وشروط الاقراض للصندوق النقد الدولي

المطلب الأول : أدوات وبرامج المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي

أولاً : أدوات ووظائف الصندوق :

لصندوق النقد الدولي عدة وظائف وأدوات ستتطرق لأهمها فيما يلي:

### 1. أدوات الصندوق

أ. حقوق السحب العادية :

وهي تلك الحقوق التي أقرتها اتفاقية إنشاء الصندوق ويستطيع العضو أن يشتري وليس أن يقترض عملات أجنبية من الصندوق مقابل تقديم عملته الوطنية: وتكتسب الدولة العضو هذا الحق في السحب من حصتها في رأس مال الصندوق، والتي تتكون من 25% ذهب وعملات أجنبية قابلة للتحويل و 75% عملات وطنية.<sup>1</sup>

ب. حقوق السحب الخاصة :

تمثل حقوق السحب الخاصة مصدرا من مصادر السيولة الدولية أوجدها الصندوق في عام 1948 لغرض زيادة السيولة، وحقوق السحب الخاصة لا تستخدم في المبادلات التجارية أو الخدمات إلا أنها تستخدم من قبل الحكومات و البنوك المركزية للدول الأعضاء في الصندوق للحصول على عملات قيادية مقابل وحدات من حقوق السحب الخاصة و تخصيصات السحب الخاصة عبارة عن وحدات نقدية حسابية تعطي للدول الحائزة لها الحق في الحصول على عملات قابلة للتحويل من الدول الأعضاء في الصندوق، حيث تساوي كل وحدة حقوق سحب خاصة 0.888 غرام من الذهب الخالص و هي قيمة التعادل الأصلية للدولار الأمريكي سابقا.<sup>2</sup>

ج. تسهيل التمويل التعويضي :

استحدثت الصندوق تسهيل التمويل التعويضي في سنة 1963 وهي عبارة عن تسهيلات خاصة قصيرة ومتوسطة الأجل لمساعدة الدول الأعضاء التي تواجه عجز في موازين مدفوعاتها نتيجة تدهور حصيلة صادراتها (أسعار المواد الخام) أو خلل هيكلية في الاقتصاد شرط أن لا يتعدى الحد الأقصى للسحب مقدار 25% من حصة الدولة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> برياص طاهر، اثر تدخل المؤسسات المالية في الاقتصاد، مذاكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009، ص55.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 56.

<sup>3</sup> المرجع نفسه ، ص 56.

د. التسهيلات البترولية :

أدى الارتفاع في أسعار البترول في نهاية عام 1973 وبداية عام 1974 إلى حدوث عجز شديد في الحسابات الجارية لكثير من الدول المستوردة للبترول ومنتجاته، وكان على الصندوق أن يبحث عن الوسيلة الملائمة لتخفيف الآثار الاقتصادية المترتبة على تلك الزيادة بالنسبة للدول الأعضاء، وقد انتهى الصندوق إلى ابتداء نظام التسهيلات البترولية، حيث بلغت مجمل التسهيلات في هذا المجال 2.8 مليار وحدة حقوق سحب خاصة و انتهى العمل بهذا النظام في عام 1976.<sup>1</sup>

هـ. تسهيل النمو والحد من الفقر:

الذي حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر (1999). هو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات أما التكاليف إلى يتحملها المقترض في تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصا لهذا الغرض.<sup>2</sup>

و. تسهيل الاحتياطي التكميلي :

هو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظاهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج. و يتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي قروض الصندوق.<sup>3</sup>

ز. التسهيلات الصندوق الممتدة:

انشئ هذا نوع من التسهيلات في عام 1974 لعلاج العجز في ميزان المدفوعات الناشئ عن اختلالات هيكلية في النتاج او التجارة ويحتاج علاج هذا النوع من العجز الي فترة زمنية غير قصيرة تسمح بتوظيف واجراء التعديلات اللازمة، وهذا يعني اتاحة التسهيلات الائتمانية من موارد الصندوق الى دولة صاحبة العجز على مدى 3 الى 4 سنوات، على ان تقوم بسداد هذه التسهيلات خلال فترة زمنية تستغرق من 5 الى 10 سنوات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، القاهرة، 2003، ص 177.

<sup>2</sup> محمد عبد الله شاهين محمد، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، عمان، الأردن، 2017م، ص 33.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص، ص 33، 34.

<sup>4</sup> علي عبد الفتاح ابو شرار، الازمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، عمان، 2011، ص 211.

### ح. خطوط الائتمان الطارئ :

هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.<sup>1</sup>

### ط. اتفاقات الاستعداد الائتماني:

وهدفها الاساسي هو معالجة مشاكل ميزان المدفوعات قصيرة الاجل، وتتراوح فترة السداد بين 3 الى 5 سنوات للقروض قصيرة الاجل بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني.<sup>2</sup>

### ي. اتفاقات المساندة :

وقد ادخل هذا النظام بقرار مديري الصندوق في فيفري 1952 والذي ينص على أنه يمكن للدولة أن تبدأ مشاورات مع الصندوق حول مركزها العام ليس بهدف القيام بسحب مباشر وحال وإنما بهدف الحصول على ضمان من الصندوق بأنها تستطيع، إن ما استدعى الأمر، أن تقوم بسحب وذلك خلال فترة من 06 أشهر إلى 12 شهراً.<sup>3</sup>

## 2. وظائف الصندوق

يهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي. ويشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي (وعناصره الأساسية مثل الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال) والنتاج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني - أي ميزان معاملاته مع بقية العالم<sup>4</sup>، و لكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه فإنه يقوم بالوظائف التالية:

- أ- توفير السيولة الدولية من خلال تخصيص وحدات حقوق السحب الخاصة .
- ب- عمليات بيع الذهب و توزيع أرباحها على الدول النامية الأعضاء لعلاج خلل موازين مدفوعاتها.

<sup>1</sup> محمد عبد الله شاهين محمد، المرجع السابق، ص 33.

<sup>2</sup> دريدي كمال الشبيب، المالية الدولية ، دار البيزوري عمان، 2013، ص 150

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص 175-176.

<sup>4</sup> حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة مكتبة ز هراء الشرق، القاهرة، 1998، ص 29

ت- التمييز في أسعار الفائدة و أجل الائتمان الذي يوفره الصندوق للدول الأعضاء و التي تتفاوت من تسهيل إلى آخر مما يؤثر على حجم المعروض النقدي العالمي و على توجيه حركة رؤوس الأموال .

ث- توجيه الموارد المالية من الدول الأعضاء التي لديها فائض إلى الدول النامية التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، و التي تقوم بسداد ما تحصل عليه من موارد مالية بعد ذلك، عندما يحدث تحسن في موازينها وهو ما يمكن اعتباره مصدر من مصادر السيولة الدولية.

ج- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية حيث أدخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكيف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، ولذلك زاد اهتمامه منذ الثمانينات بعلاج الاختلال في التوازن الهيكلي، وقد خصصت تلك التسهيلات حديثا للبلاد المنخفضة الدخل، و يمثل ذلك تداخلا كبيرا مع اختصاصات و وظائف البنك الدولي<sup>1</sup>

ح- الرقابة على تثبيت أسعار الصرف، حيث يقوم الصندوق بالرقابة الشديدة على سياسات الصرف التي يتبعها الأعضاء و لهذه الرقابة أسلوبان، الأول تحديد المعايير التي يفترض أن يكون السلوك الاقتصادي، الثاني التأكد عن طريق الفحص الدقيق والمشاورات والمناقشات أن العضو المعني ملتزم بتطبيق تلك المعايير<sup>2</sup>

ثانيا : برامج صندوق النقد الدولي :

### 1. منهج صندوق النقد الدولي في تحديد نطاق دور السياسات المالية

و بصفة عامة يوجد منهجان بديلان يستخدمهما الصندوق في تحديد نطاق هذا الدور، وهما: المنهج الكلي، و المنهج الجزئي.

أ. المنهج الكلي :

و يقوم خبراء صندوق -وفقاً لهذا المنهج- بتحديد الحد الأقصى للسقف المالية، من خلال نماذج اقتصادية تربط بين حجم التوسع النقدي من جهة والحد الأقصى للعجز المالي المسموح به من جهة أخرى، بحيث يترك لكل دولة معنية بتطبيق برامج المواءمة، حرية اختيار الأدوات والإجراءات المستخدمة للالتزام بتلك السقف المالية، أما التعديلات الخاصة بهيكل الضرائب أو الإنفاق العام، فإن دور البرامج بالنسبة لها يكون مرهوناً بتقديم

<sup>1</sup> برياص طاهر، المرجع السابق ، ص 38

<sup>2</sup> جميلة بلعام، أهمية إصلاحات صندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية و النقدية الدولية 1997-2008، مذكره ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 23

الدولة العضو لطلب المساعدة الفنية من الصندوق، و التي تعد بمثابة القناة الرئيسية التي يؤثر الصندوق من خلالها في الهيكل الضريبي، وهيكل الإنفاق العام في الدولة المعنية بتطبيق مثل هذه البرامج.<sup>1</sup>

### ب. المنهج الجزئي

يقوم بتحديد خصائص السياسات المالية الواردة في برامج الصندوق، في ظل معرفة حجم التعديل الهيكلي المطلوب على مستوى الاقتصاد القومي ككل. و لتحديد تلك الخصائص يقوم الصندوق بالتعاون مع المسؤولين و الخبراء في البلد المعني- بتحديد مختلف التعديلات المطلوبة في أدوات السياسة المالية، و التي يمكنها المساهمة الفعالة في إنجاز أهداف البرامج.

و تتضمن برامج الموازنة الاقتصادية المقترحة وفقاً للمنهج الجزئي، عناصر ثلاثة رئيسية، يتمثل أولها في تحديد الإطار العام للأداء الاقتصادي، من خلال وضع سقف أو حدود قصوى للمتغيرات الاقتصادية الكلية. و يتضمن العنصر الثاني تقرير الأسس المختلفة للتعديلات الهيكلية اللازمة على مستوى الاقتصاد القومي ككل. كما يتناول العنصر الثالث تحديد السياسات الاقتصادية اللازمة لإجراء تلك التعديلات الهيكلية، بما يحقق أهداف البرنامج، مع التركيز على السياسات المالية بمختلف أدواتها و إجراءاتها خاصة سياسات الإنفاق العام و التي يتحدد من خلالها هيكل الاستثمارات المستهدفة كما و نوعاً، و المقررة وفقاً لمعايير أداء اقتصادي يشارك البنك الدولي في تحديدها.<sup>2</sup>

### 2. منهج صندوق النقد الدولي وبرامج الإصلاح الاقتصادي:

تتلور أهم ملامح التحليل الاقتصادي الكلي في تلك البرامج، في اتجاهين رئيسين :  
يتمثل الأول في تحديد منهج التحليل المتبع، و هو ما يعرف بمنهج الاستيعاب، بينما ينصرف الثاني إلى آلية التأثير على الاستيعاب المحلي، من خلال إتباع إحدى السياستين :  
سياسة خفض الإنفاق - سياسة تحويل الإنفاق.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> سميرة ابراهيم أيوب، الصندوق النقدي الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية تقييمية، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2000، ص ص 91.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 94 ، 95.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 17.

### 3. برامج التعديل الهيكلي والانداز والاجهاد

#### أ. برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي :

هي برامج تحاول تصحيح الاختلالات الناتجة عن الافراط في الطلب الكلي المحلي والخارجي على المدين القصير والمتوسط وتركيز على ادوات السياسة النقدية، والمالية التجارية والاستثمارية (اسعار الفائدة، تخفيض قيمة العملة، الضرائب فتح المجال للقطاع الخاص وتقليص دور الدولة في الانشطة الاقتصادية، تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي) ركز عليها الصندوق في معالجة الازمة المديونية وفي اطار برامج اعادة الجدولة تركز هذه البرامج على ثلاثة محاور وهي : تخفيض العجز في ميزان المدفوعات؛ و مكافحة التضخم؛ وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي.<sup>1</sup>

#### ب. برامج الانذار المبكر

في اطار سعي الصندوق لاستشعار الأزمات والتنبؤ بوقوعها لجأ هذا الاخير الى اعتماد نماذج من الاقتصاد القياسي تعرف بنماذج الانذار المبكر، الذي يعتمد في تحليل والتنبؤ بوقوع الازمات على مجموعة من المتغيرات والبيانات التاريخية (مدة 12- 24 شهر) التي تؤدي إلى احداث الازمة ، واهمها نسبة الدين قصير الاجل الى احتياطات النقد الاجنبي، والارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للاتجاه السائد، والعجز الحساب الجاري للمعاملات الخارجية، بحيث كلما ارتفعت قيمة متغير من هذه المتغيرات ازداد احتمال وقوع الازمة، هنا يتدخل الصندوق بمنح مهلة كافية لتبني سياسات تصحيحية ويستند الصندوق في استشعار الازمة والتنبؤ بوقوعها الى مجموعة من المؤشرات اهمها:

- وسائل مراقبة السيولة؛
- نبض السوق؛
- التطلع الى المستقبل؛<sup>2</sup>

#### ج. برامج اختبار الاجهاد:

تعد برامج اختبار الاجهاد من اهم الادوات المستخدمة في ادارة المخاطر واختبار السلامة المالية وتقدير نقاط القوة والضعف للنظام المالي التي يجريها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك العالمي منذ 1999 حيث تحاول

<sup>1</sup> لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و المحكمة العالمي، سطيف، ايام 20-21 أكتوبر 2009، ص 6

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، ص ص 6، 7.

قياس مدة حساسية مجموعة من المؤسسات والنظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدراسة وقياس التغير الحاصل في المحفظة الناتجة عن التغيرات في عوامل المخاطرة.<sup>1</sup>

### 4. برامج التكيف للصندوق التي يعقدها مع اعضاءه

#### أ. تحرير الأسعار:

نظرا للاعتقاد السائد أن تدخل الدولة في تحديد الأسعار يؤدي إلى خلق التشوهات في العلاقات النسبية السعرية ويجرفها عن نظريتها العالمية وهذا ما ينتج عنه بالضرورة تدني الكفاءة الإنتاجية وتخفيض مرونة الجهاز الإنتاجي لذا فإن إجراءات التكيف الهيكلي لإعادة تخصيص الموارد تسعى إلى تحرير الأسعار سواء إلى المواد الأولية أو للسلع النهائية ويعمل على إلغاء قيود الدعم وتحرير الأجور والجمود والغاية من هذه الإجراءات تتحدد في اتجاهين:

- تخفيف العبء عن ميزانية الدولة عن طريق رفع الدعم السعري عن الإنتاج أو مستلزماته؛
- منح جهاز الأسعار إمكانية تحفيز النمو الاقتصادي حتى تتحقق إمكانية زيادة العرض السلعي في ضوء نمو الطلب وفقا لآليات السوق.<sup>2</sup>

#### ب. الخصخصة:

أخذت المؤسسات الدولية تكثرت من الدعوة للتوجه نحو اقتصاد السوق بما ينطوي عليه من ابتعاد الدولة عن ملكية الأصول الرأسمالية وتحويلها إلى القطاع الخاص الأمر الذي يقتضي تغيرا في استراتيجية إدارتها ونمط توزيع دخل عوائد الإنتاج، وبناء على ذلك سعت السياسات التغيير الهيكلي إلى تقليص دور الدولة وتحجيم دور نقابات العمال في التدخل في تحديد معادلات الأجور وتوسيع دائرة امتلاك أسهم الأصول الرأسمالية وتشجيع ملكية العاملين وتنحصر أهداف التحول في الملكية في اتجاهين رئيسين:

- خفض الإنفاق الحكومي وتقليص أشكال الدعم المختلفة وبالتالي تخفيف الأعباء الضاغطة على الميزانية العامة للدولة وعلى ميزان المدفوعات؛
- زيادة الكفاءة الاقتصادية نتيجة الابتعاد عن أشكال الدعم والحماية المختلفة واعتماد المشاريع في تخصيصها للموارد على العقلانية وعلى المقارنة بين أسعار المواد النسبية وقيمتها الحقيقية.

<sup>1</sup> لطرش ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص7.

<sup>2</sup> محمد عبد الله شاهين، المرجع السابق، ص 104.

ويتطلب هذا الأسلوب إزالة الأسباب التي ترفع من متوسط التكاليف مثل الأعباء الإدارية الزائدة وتوسيع دائرة العمل والارتفاع بمعدلات الأجور.<sup>1</sup>

### ج. تحرير التجارة:

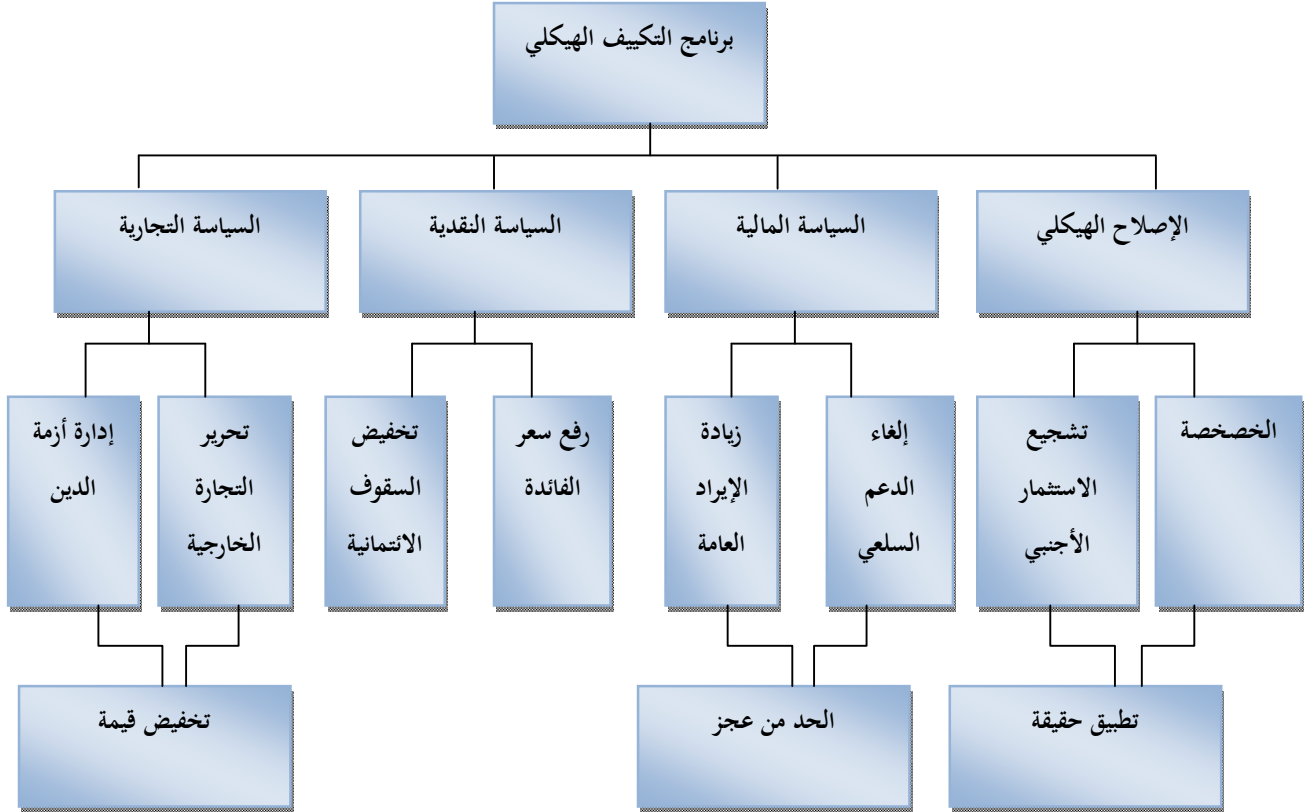
"نفترض التغييرات الهيكلية إمكانية إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق أمثلية تخصيص الموارد المؤدية إلى الكفاءة الإنتاجية وإذا أمكن للسياسات الاقتصادية تحقيق هذه الأوضاع فإن ذلك يشير إلى اقتراب أو تساوي العلاقات النسبية للأسعار في السوق المحلية مع نظيرتها في السوق العالمية".  
وتهدف سياسات تحرير التجارة إلى:

- تشجيع الصادرات على اعتبار إن هذه الاقتصاديات تعاني من نقص العملات الأجنبية ويفترض إن يعوض هذا النقص من خلال عوائد الصادرات وليس عن طريق الافتراضي الخارجي؛
- رفع الكفاءات لتنافسية للصادرات يتطلب إجراء تغييرات في العلاقات بين القطاعات الاقتصادية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الدعم أو الحماية والابتعاد عن سياسة إخلال الواردات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد عبد الله شاهين، المرجع السابق، ص 104.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 105.

الشكل : (1-1) هيكل برامج التكييف الهيكلي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي



المصدر : محمد عبد الله شاهين محمد، سياسات صندوق النقد الدولي و أثرها على الدول النامية، المرجع السابق، ص 107.

## 5. تصنيف سياسات الإصلاح

تهدف سياسات الإصلاح إلى تحسين أداء النشاط الاقتصادي وهذا ما أدى إلى بروز اجتهادات أخرى مستلهمة من أفكار المدرسة النيوية و تم تطبيقها في بعض البلدان، وهذا ما يقودنا إلى تصنيف سياسات الإصلاح ضمن مجموعتين أساسيتين:

- السياسات الأصولية: وهي تلك السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي؛
- السياسات غير الأصولية: وهي تلك السياسات التي تم اعتمادها في دول أمريكا اللاتينية ( البرازيل، الأرجنتين ) و تعتمد تدابير أكثر تدخلية ( وجود قوي) للدولة.<sup>1</sup>

يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم برامج الثبيت الهيكلي للدول المعنية بالإصلاحات الاقتصادية، و ذلك من خلال إعطاء علاقة سببية بين كل من العجز في ميزان المدفوعات والمؤدي إلى تفاقم مشكلة المديونية والطلب الكلي

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 270، 271.

والذي يجب العمل على كبحه من خلال التأثير على الكتلة النقدية المتداولة في السوق مع التخفيض في قيمة صرف العملة الوطنية.

يطلق على الإصلاحات الاقتصادية، بإصلاحات جانب الطلب وذلك بالنسبة لبرامج التشييت والمفروضة من قبل الصندوق النقدي الدولي على الدول المعنية بالإصلاحات، أو كذلك بالإصلاحات القصيرة الأمد؛ وإصلاحات جانب العرض بالنسبة لبرامج التكييف الهيكلي والمفروضة من قبل البنك العالمي على الدول المعنية بالإصلاحات، كما يطلق عليها أيضا بالإصلاحات الطويلة الأمد<sup>1</sup>.

وجدير بالذكر، أن السياسات المالية الرامية إلى علاج مشكلة العجز في الدول النامية، تتجه إلى التركيز على ضرورة ترشيد هيكل تمويل عجز الموازنة من خلال تخفيض درجة الاعتماد على مصادر التمويل التضخمي لتجنب مزيد من الضغوط الحتمية في الاقتصاد القومي، و يتم ذلك بدعم الاتجاه لتنمية مصادر التمويل المحلية غير التضخمية، من خلال انتهاج سياسات نقدية تسهم في رفع معدلات الادخار المحلي العام و الخاص.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> برياض الطاهر، المرجع السابق ، ص ص 132، 133.

<sup>2</sup> سميرة إبراهيم أيوب، المرجع السابق ، ص 69.

## المطلب الثاني : شروط الاقراض لصندوق النقد الدولي

### أولاً : سياسة الإصلاح لتطوير كفاءة تخصيص الموارد :

تسعى سياسات برامج الموازنة الى تطوير كفاءة عملية تخصيص الموارد أو ما يطلق عليه الكفاءة التخصيصية "Allocative Efficiency" وذلك بالاعتماد على كافة أدوات السياسة الاقتصادية التي تسهم في تحقيق أقصى عائد ممكن بنفس القدر من المدخلات، أو بقدر أقل من تلك المدخلات. ويلخص خبراء الصندوق النقد الدولي مقومات تدهور كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، في عدة عوامل هي :

تدهور البنية الأساسية و انخفاض إنتاجية الإنفاق الحكومي في بعض المجالات، و كذلك القيود المفروضة على التجارة الخارجية، علاوة على الرقابة السعرية و انخفاض كفاءة السياسة الضريبية.<sup>1</sup>

و لتحقيق هذا الغرض تقترح برامج الموازنة تبنى السياسات و الإجراءات التالية:

#### أ. تقرير نظام للتكاليف و الأسعار النسبية يعكس الندرة الحقيقية للموارد المحلية والأجنبية :

و يتطلب ذلك المحافظة على سعر الصرف حقيقي وواقعي، فضلاً عن تقرير معدلات فائدة محلية حقيقية تعكس التكلفة الفعلية للحصول على رأس المال المحلي.<sup>2</sup>

#### ب. ترشيد برامج الاستثمار المحلي : من خلال إجراء تقييم اقتصادي للمشروعات التي تقع في نطاق

القطاع العام، و يعتمد نجاح ذلك على وجود جهة مستقلة مسؤولة عن إجراء مثل هذا التقييم، لضمان توحيد الطرق و المعايير المتبعة و تماثلها في تقييم المشروعات المختلفة.

#### ج. تحسين معدلات الأداء المالي والاقتصادي لمنشآت القطاع العام : تتجه سياسات برامج الموازنة في

هذا المجال، إلى تطوير كفاءة الإدارة الداخلية لوحدات القطاع العام، و تزويدها بالخبرات الفنية والتنظيمية عالية الكفاءة، بالإضافة إلى ترشيد عملية منح الضمانات المقدمة من الحكومة للديون المستحقة على مشروعات القطاع العام، حيث أدى إفراط كثير منها في الاقتراض - سواء من أسواق الائتمان المحلية أو الأجنبية - إلى تضخم الأعباء المستحقة، وفي ظل تدهور إنتاجية وعوائد تلك المشروعات أصبحت الديون غير المسددة من أهم مقومات تزايد رصيد المديونية الخارجية المستحقة على حكومات الدول النامية.<sup>3</sup>

#### د. ترشيد حجم القطاع العام : و يقصد بذلك إعادة النظر في نطاق النشاط الاقتصادي لوحدات القطاع

العام، في ضوء متطلبات عملية التعديل الهيكلي من ناحية، والتغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية العالمية من

<sup>1</sup> سميرة إبراهيم أيوب، المرجع السابق، ص 70.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 71.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 72.

ناحية أخرى. وتقترح سياسات برامج المواءمة الاقتصادية في هذا الصدد استخدام معايير اقتصادية تتصرف إلى تركيز نشاط القطاع العام، في مجالات تتعد عن المنافسة مع القطاع الخاص، ومن ثم حصر النشاط الاقتصادي للقطاع العام في مجالين:

يتمثل أولهما في توفير الهيكل الأساسي لدعم توسيع القطاعات الكفاء المنتجة للسلع القابلة للتصدير، أما المجال الثاني، فينصرف إلى تطوير الاستثمارات في تكوين رأس المال البشري أي في قطاعي الصحة والتعليم.<sup>1</sup>

ثانياً : سياسة برامج المؤسسة الاقتصادية وأدواتها في مجال إصلاح القطاع النقدي:

يعد تحرير سعر الفائدة أمراً حيوياً لعمليات التثبيت الاقتصادي الكلي، وأداة مهمة في ضمان كفاءة سياسات التعديل الهيكلي اللازمة لإصلاح الأنظمة المالية و العينية في الدول النامية، حيث تزداد أهمية سعر الفائدة في تحديد مستوى الطلب على الأصول المالية، و كذلك مستويات الادخار والاستثمار المحلية، بالإضافة الى تعاضد أهميته في التأثير في كل من الميزان التجاري و حساب رأس المال بميزان المدفوعات.

و تشير دراسة محددات أسعار الفائدة في الدول النامية. إلى ارتفاع درجة تأثير تحركات معدلات الفائدة العالمية على المعدلات التي تسود هذه الدول نظراً لزيادة درجة انفتاح اقتصاديات الأخيرة على البيئة الاقتصادية العالمية على نحو يصعب معه تجنب أو عزل تأثير التغيرات في أسعار الفائدة العالمية على نظيرتها المقابلة في الدول النامية. و يتوقف عمق هذا التأثير وسرعته على درجة تطور الأسواق المالية و النقدية في تلك الدول، و أيضاً درجة المقررة لتحركات رأس المال من و إلى الخارج.<sup>2</sup>

ثالثاً : سياسة برامج المواءمة الاقتصادية و أدواته:

### 1. في مجال علاج الخلل في ميزان المدفوعات :

تهدف سياسات المواءمة الاقتصادية في هذا الصدد إلى التأثير في هيكل الأسعار النسبية، والدخل القومية والإنتاج والإنفاق القومي، وكذلك مستوى العرض النقدي.

و تعتبر سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، من أهم السياسات المستخدمة في إطار برامج المواءمة لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات؛ حيث تعمل على زيادة السعر المحلي للواردات بغرض الحد من الاستيراد و زيادة الطلب على بدائل الواردات. أضف إلى ذلك تخفيض السعر الخارجي للصادرات، بما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي

<sup>1</sup> سميرة إبراهيم أيوب، المرجع السابق، ص 73.

<sup>2</sup> مرجع نفسه، ص 74.

و تخفيض الانتاج المحلي عليها، وتكون المحصلة النهائية لذلك هي زيادة حصيلة الصادرات وخفض مدفوعات الواردات، على نحو يترتب عليه تقليل العجز الخارجي في موازين مدفوعات الدول النامية.<sup>1</sup>

وتشير التجارب العملية لتطبيق تلك السياسة إلى وجود قدر كبير من الشك فيها يتعلق بنجاحها في تحقيق أهدافها؛ إذ أن معظم الدول النامية لا تملك التأثير الفعال في مستوى الأسعار العالمية، خاصة في ظل وجود اتفاقيات تبادل تجاري دولي فيما بين مجموعة الدول النامية من ناحية، و مجموعة الدول الصناعية و المتقدمة من ناحية أخرى..

أضف إلى ذلك، انخفاض في إنتاج المواد الأولية و تصديرها، علاوة على أن مرونة الطلب المحلي على الواردات تكاد تكون شبه منعدمة، إلى جانب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، و من ثم تدهور عرض كل من الصادرات و بدائل الواردات في الدول النامية.<sup>2</sup>

و قد أبرز كوبر (Cooper) أهم هذه العوامل فيما يلي: وجود عجز مؤقت في الميزان التجاري بسبب تعرض حصيلة الصادرات من المنتجات الأولية لصدمة طبيعية مفاجئة ومؤقتة.

- احتمال توقع قطاع المصدرين في الدول المعنية، لتخفيض القيمة الخارجية للعملة؛
- زيادة الطلب الخارجي على صادرات بعض الدول محل الدراسة، لأسباب لا تتعلق بانتهاج تلك الدول لسياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة، مثل تغيير الفن التقني في الدول المستوردة.<sup>3</sup>

### 2. في مجال إدارة أسعار الصرف في الدول النامية :

تتضمن التركيز على ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:

**البعد الأول:** المفاضلة بين استخدام نظامي سعر الصرف الموحد، و أسعار الصرف المتعددة:

يقصد بنظام سعر الصرف الموحد، تحديد سعر صرف واحد للعملة الوطنية يستخدم في كافة العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وبذلك يقدم هذا النظام أساساً ثابتاً لتحويل العملة الوطنية دون تمييز، كما أنه يعد معياراً موحداً لحساب كفاءة العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية و تقييم سياسة الوحدات الاقتصادية، و تحديد اتجاهات أنشطتها المختلفة.

<sup>1</sup> سميرة إبراهيم أيوب، المرجع السابق ، ص 75.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 76.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 79.

أما نظام أسعار الصرف المتعددة فيقصد بها إقامة مستويين أو أكثر لأسعار الصرف، يتناسب كل منها مع طبيعة النشاط الذي يستخدم فيه، ويهدف نظام تعدد أسعار الصرف، إلى تشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية والحد من بعضها الآخر، تحقيقاً لأهداف اقتصادية محددة.<sup>1</sup>

**البعد الثاني:** المفاضلة بين نظام تثبيت سعر الصرف و نظام تعويم أسعار الصرف :

يتضمن نظام تثبيت أسعار الصرف قيام السلطات النقدية بتثبيت العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية خلال فترة زمنية محددة، و هو بذلك يتميز بعدم تعرض أسعار الصرف للتقلبات الدورية التي تحدث في الأسواق العالمية، وأيضاً تخفيض المخاطر المالية في المعاملات الآجلة.

أما بالنسبة لنظام تعويم أسعار الصرف والذي وضع موضع التنفيذ الفعلي في مارس 1973 عقب انهيار اتفاقية (Smithsonian) فهو ينصرف إلى قيام كل دولة باختيار الترتيبات الخاصة بنظام الصرف الأجنبي الذي يلائم ظروفها. وتتخذ هذه الترتيبات عدة صور منها:

- ربط قيمة العملة الوطنية بعملة أجنبية معينة كالدولار أو الفرنك (بابقاً)؛
- ربط قيمة العملة الوطنية بالعملات الأجنبية أو حقوق السحب الخاصة.

ويعمل نظام تعويم أسعار الصرف على ضمان مرونة السياسة النقدية وخفض الاحتياطات النقدية اللازمة لتشغيل النظام والمساهمة في التحديد السليم للأسعار والأجور على أسس واقعية.<sup>2</sup>

**البعد الثالث:** العوامل التي تسهم في تحديد أسعار الصرف و كيفية تحسينها :

و تنحصر أهم هذه المتغيرات فيما يلي:

- حجم العجز القائم في ميزان المدفوعات و طبيعته؛
- معدلات التضخم السائد و أسعار الفائدة المحلية و العالمية؛
- هيكل الصادرات و الواردات، ومعدلات التبادل التجاري الدولي؛
- أعباء المديونية الخارجية و موقف الاحتياطات النقدية الدولية؛
- المضاربات في الأسواق المالية و اتجاهات السياسة النقدية العالمية إلى جانب معدلات تدفق رؤوس الأموال

من و إلى الخارج.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> سميرة إبراهيم أيوب، المرجع السابق ذكره، ص، ص 79-81.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 81.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 82.

## رابعاً : المجالات الاقتصادية لتكييف الهيكلية

### 1. السياسة النقدية:

تتمثل أهم الإجراءات المقترحة من قبل الصندوق في هذا المجال فيما يلي:

- رفع أسعار الفائدة وتركها تعكس حقاً ندرة المدخرات المحلية؛
- تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي؛
- التحكم في الإصدار النقدي وترشيده؛
- زيادة احتياطات الدولة من القطع الأجنبي.

### 2. السياسة المالية: إن أهم توصيات الصندوق في هذا الشأن تكمن في الحد من عجز الميزانية العامة للدولة،

عن طريق تخفيض مستويات النفقات العامة وتحسين النظام الضريبي ورفع أسعار المنتجات والخدمات العامة، وإزالة الدعم السلعي... إلخ.<sup>1</sup>

### 3. إصلاح السياسة التجارية وإدارة المديونية: إن هذا الجانب يشمل جميع الإجراءات التي تشجع

الصادرات وتقلص من الواردات ومن ثم تجلب المزيد من الأرصدة الأجنبية لمواجهة خدمات المديونية، فأهم الإجراءات في هذا الشأن تكمن في:

- إلغاء القيود على التجارة الخارجية وتحريرها من احتكار الدولة لها؛
- ترشيد قطاع التعرفة الجمركية؛
- تخفيض القيمة الخارجية للعملة، بغية الوصول بقيمة العملة إلى مستواها الحقيقي كما هو سائد في السوق، وكل ذلك باتجاه نظام سعر الصرف العائم، عن طريق إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي؛
- تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد الميسرة؛
- تطبيق مختلف الإجراءات التي تؤدي إلى استرداد الديون، بالرغم من أن جميع إجراءات وسياسات برنامج التكييف الهيكلي تصب في هذا المجال.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> برياص الطاهر، المرجع السابق، ص 113.

<sup>2</sup> محمد عبد الله شاهين محمد، المرجع السابق، ص 107

## المبحث الثاني : الأزمات الآسيوية و صندوق النقد

المطلب الأول: الأزمة الآسيوية (الإطار العام التاريخ والأسباب):

### 1. الاطار العام والتاريخي للازمة

وقد بدأت الأزمة في تايلند حيث أنها تعتبر أضعف الحلقات في المنظومة الآسيوية وكان ذلك في جويلية 1997 حيث قام ستة من تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض سعر الباهت وذلك بعرض كمية كبيرة منه للبيع مما أدى إلى انخفاض قيمته بالنسبة للعملة الأخرى. وتزامن هذا مع فشل الحكومة في الحفاظ على قيمة عملتها بعد تآكل الاحتياطي النقدي الأجنبي لديها، مما أدى بها إلى خفض رسمي في قيمة العملة تسبب وبصورة فورية في تراجع حاد لأسعار الأسهم بعد أن قرر الأجانب الانسحاب من السوق.

حيث انطلقت منها الشرارة الأولى للأزمة فقد اضطر البنك المركزي فيها إلى تعويم الباهت ولكم بعدما كان قد فقد الكميات ضخمة من احتياطيات النقد الأجنبي دفاعا عنه، كما انفقت الحكومة كذلك مليارات الدولارات بالعملة المحلية من أجل دعم أو مساندة المؤسسات المصرفية المتأزمة دون التوجه نحو إغلاقها أو دمجها أو تأهيلها وهذا ما أدى إلى حالة من الذعر المالي في البلد مع إدراك المستثمرين أن احتياطيات النقد الأجنبي المتاحة لدي الدول قد انخفضت إلى مستويات لا تسمح حتى بخدمة الديون القائمة قصيرة الأجل المستحقة للمصارف الدولية.<sup>1</sup>

### 1-2 اسباب الازمة الآسيوية

وفقا لمؤشرات اقتصادية كلية فقد ظهرت علامات مبكرة للأزمة والتي ساعدت في انفجارها الاختلالات التالية في الاقتصاد التايلندي:

- الانخفاض الحاد في قيمة ال (bhat) العملة الوطنية التايلندية بعد فترة طويلة من الاعتماد على نظام سعر الصرف الثابت وهذا ما حفز على الاقتراض الخارجي وعرض قطاع الأعمال والمال إلى مخاطر؛
- فشل السلطات العامة في تقليل الضغوط التضخمية الجارحة والمتجسدة بحالات العجز الخارجي الواسع واضطراب أسواق المال؛
- ضعف الاشراف والرقابة الحكومية وبالتالي تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة ومدى مقدرتها على اجراء الاصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة؛
- المضاربة على سعر صرف العملة؛
- افراط في تقديم القروض للشركات في العقارات؛

<sup>1</sup> بوغون بجاوي نصيرة، الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، متبعة لطباعة، الجزائر، 2011، ص ص 39، 40.

● اختلال وضعف الجهاز المصرفي؛

● العجز في ميزان المدفوعات؛

● التوسع في التعامل في المشتقات المصرفية.

إضافة الى ما سبق فقد ساهمت التطورات الخارجية في تفاقم الازمة وأهمها:

- التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال إلى تايلند وبقية دول المنطقة في منتصف التسعينيات بسبب انخفاض

أسعار الفائدة لدى الدول الصناعية في تلك الفترة؛

- أدى الانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي إلى منافسة العملات الآسيوية التي ترتبط به بشكل أو بآخر ثم

إلى تضائل درجة منافسة الدول الآسيوية في الأسواق العالمية.

كما أن الدول التي تعرضت للأزمة كانت تعاني من اختلالات اقتصادية داخلية وذلك ما ساعد على تفشي الأزمة

ومن تلك الاختلالات:<sup>1</sup>

▪ الاعتماد المفرط على التصدير لتحقيق النمو؛

▪ الاعتماد الكبير على التدفقات المالية من الخارج سواء في شكل قروض او استثمار اجنبي مباشر الى جانب

الاقتراض الخارجي غير المغطى من قبل القطاع الخاص المحلي؛

▪ الانخفاض الحاد في قيمة العملات المحلية؛

▪ ضعف الثقة بالأنظمة الاقتصادية والمالية نتيجة لضعف الثقة بالأنظمة السياسية القائمة اساسا؛

▪ نقص الشفافية ويقصد بها عدم كفاية ودقة البيانات والمعلومات عن اداء الكثير من الشركات والمؤسسات

العامة والخاصة خاصة في ما يتعلق بالكشف عن حجم الحقيقي لاحتياطات الدولية للبلدان المعنية من النقد الاجنبي

مما تسبب في فقدان كبير للثقة وهروب رأس المال الخارجي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بوعون بجاوي نصيرة، المرجع السابق، ص 40.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 41.

المطلب الثاني: آثار الأزمة الآسيوية :

الجدول (1-1) معدلات النمو السنوية (%) للمتغيرات الكلية في دول الأزمة (1996 - 1998)

| المتغير                             | السنوات | 1996  | 1997   | 1998   |
|-------------------------------------|---------|-------|--------|--------|
| الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي      |         |       |        |        |
| ماليزيا                             |         | %8.6  | %7.7   | %6.8-  |
| تايلاند                             |         | %5.5  | %-0.4  | %-10.2 |
| الاستهلاك النهائي الخاص (الحقيقي)   |         |       |        |        |
| ماليزيا                             |         | %5.8  | %5.4   | غ م    |
| تايلاند                             |         | %7.3  | %-5.1  | %-14.5 |
| الاستثمار الثابت الاجمالي (الحقيقي) |         |       |        |        |
| ماليزيا                             |         | %9.6  | غ م    | غ م    |
| تايلاند                             |         | %3.1  | %-25.4 | %-24.7 |
| الصادرات السلعية (فوب)              |         |       |        |        |
| ماليزيا                             |         | %7.1  | %1.3   | غ م    |
| تايلاند                             |         | %-1.9 | %4.1   | %-6.9  |
| الواردات السلعية (فوب)              |         |       |        |        |
| ماليزيا                             |         | %1.6  | %1.3   | غ م    |
| تايلاند                             |         | %0.8  | %-13.8 | %-33.7 |

المصدر: عمر محي الدين، أزمة النمو الآسيوية الجذور والآليات والدروس المستفادة، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص 259.

بيانات الناتج الاجمالي المحلي لتايلاند وماليزيا بالأسعار الجارية توضح لنا العمق الذي اتسمت فيه المشاكل الهيكلية ومشاكل ميزان المدفوعات التي وجهتها الدول استبدلت اتفاقية التمويل الاحتياطي في 1998 باتفاقية ممتدة الاجل، وبصورة عامة انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 6.8 و 10.2 في عام 1998 وحقق ضعف الطلب المحلي من حدة ارتفاع التضخم الناتج عن انخفاض العملة، مما ادى حدوث انكماش حاد في النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض الاستهلاك النهائي والاستثمار الاجمالي وفقدان الثقة وتناقص قيم الاصول في المنطقة على نطاق واسع ونقل الاعباء والديون الضخمة المستحقة على الشركات.

إن الاختلالات الاقتصادية لدى تايلاند وماليزيا كانت هي الأكثر خطورة فقد سجلت هذه البلدان معدل نمو منخفض للصادرات بنسبة لي ماليزيا أما تايلاند فكان معدل النمو سالب بالقيمة الاسمية 1996، وجود انكماش في حجم تبادل التجاري بين بلدان المنطقة وشركائها التجاريين<sup>1</sup>.

### 1. التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر .

إن الضوابط المفروضة على العملة ورأس المال أدت إلى الاستقرار واستعادة الثقة في ماليزيا بشكل سريع، فمن المرجح أن تكون آثارها المتوسطة والطويلة الأجل غير مواتية إلى حد ما. على الرغم من أن هذه التدابير لم تكن موجهة بشكل محدد نحو الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وانعكاس ذلك على المستثمرين الأجانب الذين أصبحوا غير مرتاحين بشأن تدابير ماليزيا لرأس المال، إضافة إلي تخفيض تصنيفات ماليزيا السيادية، كانت بمثابة ضربة إضافية في زعزعة ثقة المستثمرين الدوليين وتقديرهم لماليزيا كمكان جيد للاستثمار.<sup>2</sup>

### 2. التأثير على القطاع المالي والنقدية

حققت ماليزيا تقدماً ملحوظاً في مجال إعادة هيكلة القطاع المالي، وتوحيد القطاع المصرفي والمالي من خلال عمليات الدمج. ويجب التأكيد هنا على أنه من بين 60 طلباً لإعادة هيكلة الديون، لم توافق اللجنة إلا على ستة فقط، ومن المشجع أن نلاحظ أنه من حيث قرار NPL حققت ماليزيا أكبر قدر من التقدم استناداً إلى مسح على مستوى المنطقة من قبل وكالة التصنيف الدولية، في نهاية ديسمبر 1998، بلغت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض 9% استناداً إلى تعريف الستة أشهر، أو 14.9% استناداً إلى التعريف لمدة ثلاثة أشهر. في الواقع، على الرغم من أن البنوك الماليزية كانت في وضع أقوى بالمقارنة مع تلك الموجودة في الاقتصادات الإقليمية الأخرى، وحتى عشية الأزمة، قام بنك نيغارا ماليزيا ببذل جهود واعية لتحسين مستواه الفائق رؤية.<sup>3</sup>

وأدت تخفيضات قيمة العملة إلى عمالات المنطقة والخسارة العامة لثقة المستثمرين في الاقتصادات الآسيوية بدورها إلى حدوث انخفاض حاد في أسعار الأسهم في عدد من أسواق الأسهم. وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة تايلاند وماليزيا والفلبين، بدأت هذه الانخفاضات بالفعل قبل أشهر. فعلى سبيل المثال، في النصف الأول من عام 1997، هبطت أسعار الأسهم التايلاندية والماليزية بنسبة 12% في المتوسط، سواء كان هذا التراجع في وقت سابق جزءاً من نمط أكبر من زيادة التوتر في المستثمرين في المنطقة أو استجابة دورية (على سبيل المثال تعديل في السياسة

<sup>1</sup> عمر محي الدين، أزم النور الآسيوية الجذور والليات والدروس المستفادة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 259.

<sup>2</sup> MOHAMED ARIFF, THE MALAYSIAN FINANCIAL CRISI : ECONOMIC IMPACT AND RECOVERY PROSPECTS, The Developing Economies, Malaysia, (December 1999), P428.

<sup>3</sup> MOHAMED ARIFF obsit. P428.

الاقتصادية الكلية مثل زيادة أسعار الفائدة الرسمية) غير واضح. بعد انخفاض قيمة الباهت التايلندي في شهر يوليو، انخفضت أسعار الأسهم في المنطقة بشكل كبير. وعانى كل من أسواق الأسهم التايلاندية والفلبينية من انخفاض في متوسط أسعار الأسهم بنسبة 30%، مع حدوث انخفاض أكبر في إندونيسيا (32%) وماليزيا (32%)<sup>1</sup> وقد أثار موضوع شح الائتمان في مناسبات عديدة وبطريقة عابرة ولكنه طرح ومثدة في أثناء الأزمة الآسيوية كما طرح في الولايات المتحدة في بداية التسعينات وفي اعقاب الأزمة الروسية بشدة وقد أثار طرح هذا الموضوع صراعا شديدا في الاسواق المالية اضطر معها بنك الاحتياط الفيدرالي الى التدخل لإشاعة الاطمئنان والهدوء في الاسواق المالية ويمكن تعريف شح الائتمان بأنه صعوبة حادة في الحصول على الائتمان بمعنى ان المقترضين ذوي الجدارة الائتمانية العالية قد جرى استبعادها من السوق عن طريق زيادة تكلفة الاقتراض او لم يستطيع الحصول على الائتمان عند أي مستوى من مستويات الأسعار<sup>2</sup>.

### 3. الآثار الاجتماعية :

#### ● ماليزيا

عندما اندلعت الأزمة، كان الوضع الاقتصادي في ماليزيا أفضل بكثير من العديد من جيرانها بسبب الفائض المتراكم في الميزانية، والتعرض المنخفض للديون الخارجية قصيرة الأجل، والقطاع المالي المتطور. انخفض الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا بنسبة 6.8% في عام 1998 مقارنة بالنمو الذي تجاوز 7% في أوائل التسعينات. في عام 1998، ارتفعت نسبة البطالة إلى 3.2% ومعدل الفقر إلى 10%. ووجد مسح أجراه بنك التنمية الآسيوي أن نظام الرعاية الصحية العامة يجب أن يتعامل مع ما يصل إلى 18% من المرضى الذين لم يعد بوسعهم تحمل تكاليف الرعاية الصحية الخاصة، كما تضرر التعليم بشدة بعد أن خفضت الحكومة الإنفاق بنسبة 18% في بداية الأزمة، على الرغم من أن هذا قد تم إعادته في وقت لاحق. اضطر العديد من طلاب الجامعات البالغ عددهم 54000 الذين يدرسون في الخارج إلى العودة بعد تعليق برنامج الحكومة المؤقت مؤقتاً. ومع ذلك، تم تجنب الفقر الحاد المنتشر على نطاق واسع، حيث ظلت مستويات التوظيف جيدة نسبياً وكانت هناك برامج حكومية لتوفير الإغاثة للفقراء<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Malcolm Dowling & PJ Lloyd, **The Asian Currency and Economic Crisis: Dimensions, Explanation, Outlook and Lessons**, south korea 4-5 December 1997, p77.

<sup>2</sup> عمر محي الدين، المرجع السابق، ص 263.

<sup>3</sup> M ramesh, **Economic Crisis. And its social. Impact: lessons from the. Chine, 1997 asian**.the university of Hong kong. Economic crisis. P90

● تايلاند :

أثرت الأزمة في تايلاند بشدة، بعد إندونيسيا فقط في شدتها. وجاء التأثير الأكثر حدة للأزمة في شكل زيادة البطالة، التي ارتفعت من صفر تقريباً إلى 4.5٪، والبطالة أعلى بكثير في عام 1998. ونتيجة لخفض قيمة العملة والتضخم، ارتفعت أسعار الأدوية الأجنبية والمحلية بنسبة 51٪. 43 ٪، على التوالي وفقاً لإحدى الدراسات، أفاد 45٪ من المراكز الصحية ومستشفيات المناطق أنها قدمت رعاية صحية دون المستوى لأسباب مالية. وكشفت دراسة حكومية أخرى أن عدد الأطفال ناقصي الوزن ارتفع من 7.9 ٪ في عام 1996 إلى 11.8 ٪ في عام 1997 قدر البنك الدولي أن الإنفاق الأسري على الرعاية الطبية والمؤسسية انخفض بنسبة 36٪ بالقيمة الحقيقية خلال فترة الأزمة فيما يتعلق بالتعليم، أظهرت الدراسات انخفاضاً بنسبة 7.2 ٪ في المدارس الخاصة و 1.8 ٪ في المدارس العامة في عام 1998 .

في المرحلة أولية من الأزمة، كان تركيز حكومة شوان على انضباط المالي، والذي انعكس في انخفاض ما يقرب من 16٪ في النفقات العامة في عام 1998. في عام 1998، انخفضت النفقات العامة بنسبة 35٪ على الخدمات الاجتماعية، بنسبة 26 النسبة المئوية للزراعة، بنسبة 11٪ على الصحة، و 4٪ على التعليم لتخفيض تكاليف أعمال التوظيف والاحتفاظ بالموظفين، خفضت الحكومة مؤقتاً نسبة مساهمة الضمان الاجتماعي القانوني من 1.5٪ من الأجور إلى 1٪ لكل من صاحب العمل والموظف والحكومة، لمدة 10 أشهر وأنشأت صندوقاً لدفع تعويضات نهاية الخدمة للعمال في الشركات المفلسة من العمل.<sup>1</sup>

#### 4 التأثير على الأسواق المالية

استمرت أسعار الأسهم في إندونيسيا وكوريا وماليزيا وتايوان في الزيادة أو كانت مستقرة حتى أواخر عام 1996، وفي يونيو / حزيران 1997، تعرض الباهت التايلندي لضغوط نزولية متزايدة حيث تكهنت المصالح المالية الدولية والمحلية بأن مستويات سعر الصرف الحالية لا يمكن تحملها بالنظر إلى الظروف السائدة، والتي شملت معدلات فائدة مرتفعة بالفعل وعجزاً متزايداً في الحساب الجاري وفروقات كبيرة في معدلات التضخم. واستجابة للضغط المستمر، الذي أثارته أنشطة عدد من صناديق التحوط، وعقب فشل البنك المركزي التايلاندي في دعم العملة (التي بلغت حوالي 26 مليار دولار أمريكي في العملية)، تخلت الحكومة التايلاندية عن الباهت الربط في 2 تموز / يوليه 1997. في الأيام التالية، خسر الباهت نسبة 15 في المائة مقابل الدولار، مع تتبع أسواق الأصول المحلية بسرعة.

<sup>1</sup> M ramesh, economic crisis. And its social obsit. P90

وقد أدت الظروف المماثلة بشكل ملحوظ في الاقتصادات المجاورة، فإن قيمة البات التايلندي مقابل الدولار الأمريكي قد انخفضت بنسبة 31.9 في المائة من نوفمبر إلى نوفمبر 1997، والرينغيت الماليزي (24.2%) انخفاضاً شديداً في قيمة العملة.<sup>1</sup>

### 5 التأثير على الانتاج :

صاحب التخفيض الحقيقي لسعر الصرف الناجم عن الانخفاض الحاد في السعر الصرف الاسمي في الدول ( ماليزيا اندونيسيا الفلبين ) تراجع في تقديرات الناتج المحلي الاجمالي لعام 1997 الا أن تخفيض سعر الصرف قد يتولد عنه آثار انكماشية على مستوى الانتاج، فتخفيض سعر الصرف سوف يدفع النشاط في كل من صناعات التصدير والصناعات المنافسة للواردات واذا كانت التجارة الدولية تلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول الآسيوية مما قد يؤدي إلى تراجع سعر الصرف عملاتها الوطنية

ولكن يتحقق ذلك الا عن طريق انخفاض الطالب المحلي، على الرغم من الزيادة الكبيرة التي تحققت في المقدرة التنافسية للصادرات في السوق الدولي نتيجة لانخفاض سعر الصرف انخفاضاً حاداً، فاذا نظرنا الى الصادرات الرئيسية لهذه الدول بجانب صادرات الى اليابان نجدها تحتل ما يقارب من ربع صادرات هذه الدول (ماليزيا، تايلند)، وكذلك اليقين الى صعوبة تحديد المستوى الذي يستقر عنده سعر الصرف في ظل حالة انفلات سعر الصرف الاسمي وتغير معدلات التضخم وتقلبها وكذلك ارتفاع نسبة المديونية لحقوق المساهمين (كوريا وماليزيا) أو زيادة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Malcolm Dowling & PJ Lloyd. obsit. p77.

<sup>2</sup> عمر محي الدين، المرجع السابق، ص263

## المبحث الثالث : الدراسات السابقة والمشابهة :

المطلب الأول : الدراسات السابقة :

• الكتب :

### 1- كتاب: أزمة النمر الآسيوية الجذور والآليات والدروس المستفادة:

تأليف عمر محي الدين، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2000م، وتم فيه تناول انفجار الأزمة وأبعادها في ما يتعلق بأسواق الصرف وأسواق رأسمال وسلوك المؤشرات الإجمالية في الدول التي نشأت فيها الأزمة ثم حاول دراسة البيئة الدولية العامة المحيطة بنشوء الأزمة حتى يمكن تفهم هذه الأزمة والياتها، ومراحل تطور الأزمة أي تسلسل أحداثها تبعا خلال عامين 1997-1998 محاولا من ذلك دراسة طبيعة والعوامل التي أدت إليها والعوامل المساعدة على توسع الأزمة وتعمقها، وبالتالي دراسة آثار الأزمة الجانبية ومدى انتشار هذه الآثار على مناطق العالم المختلفة وكذلك الدروس المستفادة من هذه الأزمة.

وقد قسم الكاتب هذا الكتاب إلى ثمانية فصول وتطرق الفصل الأول إلى انفجار الأزمة ومراحل تطورها والفصل الثاني إلى أبعاد الأزمة والفصل الثالث إلى طبيعة الأزمة والفصل الرابع إلى أسباب الأزمة ( الاختلال الهيكلية ) والفصل الخامس أسباب الأزمة (رخاوة النظام المالي) الفصل السادس العوامل التي ساعدت على استفحال الأزمة والفصل السابع عدوى الأزمة وأثارها والفصل الثامن قضايا مهمة أثارها الأزمة وبعض الدروس المستفادة.

### 2- كتاب: الصندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي: الصادر عام 2000 مركز

الإسكندرية للكتاب -الإسكندرية، للكاتبة سميرة إبراهيم أيوب، تناول هذا الكتاب تحليل أهداف سياسات برامج الصندوق النقد الدولي للمواءمة الاقتصادية في الدول النامية، والأساس النظري الذي يعتمد عليه خبراء الصندوق في إعداد تلك البرامج وصياغتها، لتقييم مدى توافقها مع خصائص الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية وطبيعة الاختلالات الداخلية والخارجية التي تسود تلك الدول تمهيدا لعرض وتحليل دور السياسات الاقتصادية والمالية المقترحة في برامج المواءمة لعلاج وتصحيح تلك الاختلالات وخاصة العجز المالي، وتم تقسيم هذا الكتاب إلى بابين كل باب ينقسم إلى ثلاثة فصول:

الباب الأول: الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية \*الإطار والاستراتيجية\* ويتناول الفصل الأول عرضا للمفاهيم المختلفة لعملية المواءمة ومنهج الصندوق النقد الدولي في إعداد برامج المواءمة والفصل الثاني تحليل لدور السياسات برامج المواءمة في علاج قضية العجز المالي أما الفصل الثالث يحتوي على دراسة تحليلية مقارنة لتجارب بعض الدول النامية مع برامج الصندوق النقدي الدولي للإصلاح الاقتصادي.

اما في الباب الثاني: تحليلا لدور سياسات الاقتصادية العامة والسياسات المالية الخاصة المقترحة في إطار برامج الإصلاح الجزئي والشامل ويتناول الفصل الاول مرحلة الإصلاح المالي الجزئي والحوار مع خبراء الصندوق والفصل الثاني قياس اثر السياسات المالية المقترحة في برامج الإصلاح الاقتصادي على علاج الموازنة العامة في مصر\* حصاد التجربة\* .

**3- كتاب: الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي:** لبوعون يحيوي نصيرة، متيعة لطباعة 549 شارع مصطفى جعدي- براقى- الجزائر 2011، وقد تناول هذا الكتاب موضوعا حول الأزمات المالية الدولية وكيفية تدخل الصندوق النقد الدول في حل بعض المشاكل مما أدى إلى معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات من خلال الاجابة على الإشكالية التالية :

ما هي الأزمات والهزات التي سيتعرض لها الاقتصاد العالمي نتيجة هذه السياسات ؟ وماهي الحلول؟ ومن هنا قام الكاتب بتقسيم الكتاب إلى ثلاثة فصول حيث يحتوي الفصل الأول إلى جذور الأزمة المالية الحالية وانقسم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث يحتوي الأول ماهية الأزمات المالية والثاني أهم الأزمات المالية قبل 1990 والثالث أزمات العشرية الأخيرة والفصل الثاني على الأزمة المالية الراهنة جذورها وتداعياتها وانقسم الفصل الثاني إلى أربعة مباحث يحتوي الأول الأزمات المالية الراهنة والثاني تداعيات الأزمات المالية والثالث أثر الأزمات على الدول العالم والمبحث الرابع خطة الإنقاذ المالي الأمريكي والمبحث الخامس أفق الأزمة والفصل الثالث على أفق وحلول الأزمة العالمية الراهنة وينقسم كذلك إلى ثلاثة مباحث يحتوي الأول تأثير الأزمات المالية العالمية والثاني الحلول المقترحة للازمة والثالث أفق الأزمة المالية العالمية .

#### • المذكرات

**1- برياص الطاهر، أثر تدخلات المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد، دراسة حالة الجزائر،** مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2008/2009 حاولت هذه الدراسة البحث في حل الإشكالية التالية :

ما هو أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد ؟  
وفق الإشكالية اخذ بصياغ الفرضيات التالية :

● يكون تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية لتمويل عنصرين أساسيين : التنمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي هي وصفة واحدة لأي دولة تلجأ لهيئة بريتن ودوز دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل البلد حيث تهدف برامج تصحيح الهيكلية إلى تحقيق النمو الاقتصادي .

و جمع الباحث في الدراسة بين المنهج الوصفي التحليلي لبيان طبيعة وآثار تدخل هذه المؤسسات الاقتصادية الدول، والمنهج المقارن لدراسة إشكال تدخل الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومن دراسة التي أجراها من خلال هذا البحث تما التوصل إلى النتائج التالي:

- يكون تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية لتمويل عنصرين أساسيين : التنمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي هي وصفة واحدة لأي دولة تلجأ لهيئة بريتن ودوز دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل البلد، هي الفرضيات التي تما تأكيدها من خلال البحث.

أما الفرضية الثالثة تهدف إلى برامج تصحيح الهيكلية إلى تحقيق النمو الاقتصادي هي الفرضية الوحيدة التي توصل إليها من عدم تأكيدها لا تهدف إلى تحقيق النمو في البلدان التي تلجأ إليها طلباً للمساعدة إن الهدف الحقيقي من خلال تدخل هذه المؤسسات هو من أجل تحقيق ميزان المدفوعات إذا فهدف هذه المؤسسات ليس تحقيق النمو الاقتصادي بقدر ما هو ضمان استعادة أموالها أقرضتها لهذه الدول .

**2- جميلة بلعالم، أهمية اصلاحات صندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والنقدية الدولية (2008/1997)**، مذكرة شهادة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2013/2012 حاولت هذه الدراسة البحث في الإشكالية التالية:

كيف نقيم أدى الصندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية والنقدية الدولية ؟  
وفقاً لهذه الإشكالية :

● بما أن الصندوق النقد الدولي هيئة مسؤولة عن الإشراف والمراقبة وكذا معالجة الاختلالات التي تمس السياسات الاقتصادية في بلدانه الأعضاء، فانه لا بد من أن تكون مختلف ممارسته فعالة في هذا الإطار و تتميز نتائج سياسات الصندوق اتجاه الأزمات المالية والنقدية الدولية بأنها سياسات ناجحة بشكل نسبي، وتساهم في تدعيم النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي .

واعتمد هذا الباحث على استخدام المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، وطبيعة الموضوع تتوقف على جانب النظري والتطبيقي في هذه الدراسة وتم التوصل الى النتائج التالي:

إن فعالية الإصلاحات الصندوق غير كافية بل وغير فعالة لمعالجة اختلالها وآثارها السلبية

وعليه نفاكلا الفرضيتين السابقتين، ويرى من وجهة نظره على الصندوق القيام ببعض الحلول ومن هذه الحلول:  
- ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية في ميثاق الصندوق والتركيز على فعاليته في معالجة الأزمات و إلغاء مبدأ إلزام الدول المدينة بتنفيذ شروط النقد الدولي في حالة الاستدانة أو إعادة الجدولة مع تنسيق جهود الصندوق النقد الدولي من اجل وضع حلول واقعية لإخراج البلدان النامية من أزمة الديون الخارجية

**3- إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2012، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013\2014**  
تحاول هذ الدراسة البحث عن الاشكالية التالية:

كيف ساهمت المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟  
اعتمدت الباحثة في معالجتها على الفرضيات التالية:

• تعمل المؤسسات المالية الدولية على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي الدوليين وتوفير القروض من ميزان المدفوعات و يكمن الاستقرار الاقتصادي في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتخفيف نسب البطالة وتضخم وتوازن ميزان المدفوعات، وكذلك تعتمد المؤسسات المالية الدولية على البرامج التعديل والتكييف الهيكلي بهدف ازالة التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لمعرفة ظروف نشأة المؤسسات المالية الدولية ومختلف مراحل التي مر بها الاقتصاد ومن خلال هذا البحث تم التوصل الى النتائج التالي:

**الفرضية الاولى:** محققة تعمل المؤسسات المالية على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي الدوليين وتوفير القروض من اجل اعادة بناء الاقتصاديات المهتمة وتخفيف العجز المالي بالإضافة الى الرقابة على اسعار الصرف .

**الفرضية الثانية:** محققة تعمل المؤسسات المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في معدلات نمو مرتفعة وتخفيف نسب البطالة والتضخم فضلا عن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

**الفرضية الثالثة:** تعتمد المؤسسات المالية الدولية على البرامج التعديل والتكييف الهيكلي بهدف ازالة التشوهات التي تعاني منها الاقتصاد من خلال تدخل هذه المؤسسات في السياسات الاقتصادية للدول النامية .

**4- هبال نجاة، دور الصندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية دراسة حالة اليونان، مذكرة شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015\2016،** تحاول هذ الدراسة البحث عن الاشكالية التالية:

ماهي الاجراءات والتدابير الحكومية التي أقترحها صندوق النقد الدولي لمعالجة أزمة اليونان؟

اعتمدت الباحثة في معالجتها على الفرضيات التالية:

• تعرض الاقتصاد على مر الزمن إلى عدة أزمات علمية كانت بدايتها أزمة الكساد منتهية بأزمة الديون السيادية وقد تدخل الصندوق النقد الدولي لتقوية النظام العالمي وزيادة كفاءته كما قامت الحكومة اليونانية بتطبيق عدة إصلاحات منها في السياسة المالية العامة والإنفاق العام وإيرادات الحكومة وقام الاتحاد الأوروبي بالتدخل لمساعدة اليونان للإحاطة بالسلبات المترتبة عن الأزمة.

واعتمدت هذه الدراسة على المناهج التالية :

المنهج التاريخي من خلال تتبع التاريخي للالتزامات المالية العالمية، المنهج الوصفي من خلال العرض الوصفي للالتزامات، والمنهج التحليلي من خلال تحليل الأزمات المالية ومدى نجاح الصندوق النقد الدولي في معالجتها، وتم التوصل إلى النتائج التالي:

- كان الصندوق النقد الدولي دور في العديد من الأزمات المالية التي واجهت اقتصاديات الدول على مر الزمن إلا أن تلقى العديد من الانتقادات في إدارته للالتزامات كما حدث في أزمة النمر الآسيوية كان الهدف أو الغاية من إنشاء التكتل الأوروبي ومن ثم النظام النقد المحافظ على استقرار العملات المحلية وكذلك توحيد العملة من أجل الحد من الأزمات وتذبذبات سعر الصرف للدول الأعضاء، مع رغم أن هناك ميثاق الاستقرار والنمو والذي يعتبر دليلاً لمتابعة وضع كل دولة في منطقة اليورو إلا أن هذه الأزمة قد كشفت عن خلل كبير في التمكن من السيطرة والتحكم في الأوضاع المالية والنقدية في منطقة اليورو، وذلك لنقص الشفافية والمصادقية في الأرقام والإحصائيات المقدمة إذا لا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد كما حدث في اليونان .

• المجالات :

**1- فريد كورتل، الأزمة المالية مفهومها أسبابها انعكاساتها على البلدان العربية، كلية بغداد للعلوم**

الاقتصادية الجامعة، العدد 20، 2008

وقد تناول هذا الموضوع شكل تكرار الالتزامات المالية في الدول النامية خلال التسعينات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى أن أثارها السلبية كانت حادة وخطيرة، هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، إضافة إلى انتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات المالية لتشمل دولاً أخرى نامية ومتقدمة نتيجة انفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول ولاندماجها للمنظمة العالمية لتجارة، وتشير تقارير الصندوق النقد الدولي إلى أنه خلال الفترة 1980-1999 تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق النقد الدولي للالتزامات المالية

واضطرابات مصرفية حادة، كما أن وتيرت الأزمات تكررت وتلاحقه عالميا، فشملت دول شرق آسيا وروسيا والبرازيل والمكسيك وباقية دول أمريكية اللاتينية

● المداخلات :

1- لطرش ذهبية، دور الصندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية والاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ايام 20-21 أكتوبر 2009 وتناولت هذه المداخلة صندوق النقد الدولي من خلال تدخله لوضع حد لازمات العوامة المالية التي هزت وعصفت بالعديد من الاقتصاديات الآسيوية والامريكية ودوره في التقليل من اثارها وتضييق مجالها على فرص اتساعها وامتدادها بإعدادة لعدة برامج، غير انها لم تكن كافة لوضع حد لهذه الازمات التي تمتد اثارها الجانبية لتمس كثير من الاقتصاديات، والعجز عن تنبؤ بحدوث هذه الازمات كما هو الحال بالنسبة للازمة المالية الحالية، ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيمه الى ثلاثة محاور رئيسية :

المحور الاول يخصص للتعريف بصندوق النقد الدولي وأهدافه ومظاهر تطور دوره في ادارة نظام المالي العالمي والمحور الثاني يخصص لعرض بعض البرامج المعتمدة من طرف الصندوق لمواجهة الازمات التي يشهدها النظام المالي العالمي والمحور الثالث يركز على جهود الصندوق الاصلاحية لمواجهة الازمة المالية والاقتصادية العالمية

المطلب الثاني : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدارسات السابقة :

من خلال ما سبق يتبين لنا ان الاختلاف بين دراستنا والدارسات السابقة يكمن في ان دراستنا المعنونة : "بانعكاسات برامج الاصلاح لصندوق النقد الدولي على اقتصاديات دول الآسيوية دراسة حالة ماليزيا، تايلاند" تركز على سياسات وإجراءات الصندوق المطبقة من قبل الدول النامية التي تعرضت للازمة ومدى فاعلية هذه السياسات في علاج الأزمة من عدمه وأيها أفضل للدول النامية المتأزمة هل هو الاعتماد على الذات والارتكاز على القدرات الاقتصادية الداخلية أو اتباع حلول صندوق النقد الدولي وسياسته في حل الأزمة وأيهما أفضل للمستقبل الاقتصادي لهذه الدول متخذين في ذلك الازمة الآسيوية سنة 1997 كالدراسة حالة بالتركيز على تايلاند التي اتبعت سياسات الصندوق ومقرنتها بماليزيا التي رفضت سياسات الصندوق واتبعت سياسات خاصة بها في حل الازمة متبعين في ذلك منهج تحليلي احصائي ومعتمدين على المؤشرات (الناتج المحلي الاجمالي ونموه، اجمالي دين

الخارجي، سعر الصرف، الاستثمار الاجنبي المباشر، مستوى اسعار المستهلك، اسعار الفائدة، الصادرات والواردات) ومدى تأثير النمو وسرعة التعافي لكل دولة على حدى وايهما اسرع في ذلك.

## خلاصة الفصل

كخلاصة لما تم التطرق اليه يتضح لنا أن الأزمة المالية الآسيوية قد أثرت بشدة على اقتصاديات الدول الآسيوية والتي كشفت عن الترابط الوثيق بين الاقتصاديات ككل وذلك فان الخروج منها يتطلب جهد لإعادة النظر، في النظام النقد الدولي بما يسمح الحرية الاقتصادية والسياسيات والإجراءات الكاملة في اختيار ربط عملتها بسلة عملات يتم الاتفاق عنها دولياً، أو بوحدة حقوق السحب الخاصة، وآليات علاج الأزمات الناجمة عن ذلك ومن ثم تعزيز نموها الاقتصادي .

وباعتبار هذه الأزمة ليست كمثيلاتها لما خلفته على اقتصاديات دول الآسيوية من آثار خاصة ماليزيا وتايلاند التي مستها في صميم اقتصادها واعاقت عجلة النمو الاقتصادي فيها إذ اختلف كل منهما في آلية علاج هذه الآثار إذ اتبعت تايلاند ما أملاه عليها الصندوق من برامج وسياسات بعد إتباع شروطه فيها، في حين ارتأت ماليزيا الاعتماد على الذات وربط الأحزمة والتوكل على القدرات الداخلية لها في الخروج من الأزمة، فأيهما كان الأنجع والأسرع في الخروج من الأزمة؟

هذا السؤال هو ما سنحاول الإجابة عليه في متن الفصل الثاني.

### تمهيد الفصل الثاني:

تعد الأزمة المالية الآسيوية من الازمات العنيفة التي ظهرت في العالم سنة 1997 و والتي كانت شرارتها الأولى بتيلندا ، وبعدها تسربت إلى باقي الدول المجاورة ، و وسط هذا التدهور الحاد في المنطقة الآسيوية كان يجب على صندوق النقد الدولي التدخل لإنقاذ الاقتصاديات الآسيوية التي نالت منها الأزمة بشكل كبير، وقد جاء هذا التدخل من قبل صندوق النقد الدولي عن طريق تقديم العديد من الخطط المالية التي تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق الاستقرار في النظام المالي في الدول المتضررة من الأزمة ومساعدة النمو الاقتصادي على النهوض مجددا. وعلى ضوء ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى تحليل الإجراءات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي وما مدى فاعليتها من جهة، وما مدى التزام كل من ماليزيا وتايلندا بهذه الإجراءات للخروج من هذه الأزمة من جهة أخرى.

## المبحث الأول : معالجة الأزمة من قبل ماليزيا

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض جملة من الإجراءات المطبقة للتعافي من الأزمة وفق النقاط التالية:

### المطلب الأول : الإجراءات المتبعة من قبل ماليزيا في حل الأزمة

وتمثل الخمس السنوات الأولى في عقد التسعينات المرحلة الثانية لإستراتيجية التنمية في ماليزيا، حيث شهدت هذه الفترة تنفيذ الخطة الماليزية حيث اختارت ماليزيا حل مشكلتها بشكل مستقل عن طريق ربط الأحزمة، تخفيض الواردات والإقلال من تدفق العملة المحلية ولن تطلب الإنقاذ المالي من الصندوق ورفضت توصيته والبرنامج المطروح كما قامت بإعداد خطتها الخاصة إذ كان النظام المصرفي قويا في الأساس، وواجهت المؤسسات المالية مشاكل التنمية السلبية باستمرار في الأسواق المالية، بسبب الانعكاس الأخير للإجهاد الذي قام به بنك نيجارا باعتباره البنك المركزي الماليزي وتعتبر ماليزيا الدولة الوحيدة من النمر الأسيوية التي استطاعت الصمود النسبي أمام الأزمة المالية الأسيوية 1997<sup>1</sup> وفي هذا المحور سنحاول التعرف على أهم الإجراءات المتبعة لمواجهة الأزمة التي وضعتها السلطة الماليزية وعوامل نجاحها تتمثل في ما يلي<sup>2</sup>:

1. تدخل الدولة بقوة من خلال آليات السوق في سوق العملات لدعم العملة الماليزية ومنع انهيار اسعار الاسهم لمستويات تقل عن قيمتها الحقيقية بكثير .
2. رفع أسعار الفائدة بشكل محدود وتدرجي توازنا مع التغيرات في معدل التضخم بهدف ابقى سعر الفائدة ايجابيا بصورة تنافسية مع العملات الاخرى في ضل تزايد معدل التضخم وتأكيد على صلابة الحكومة في الدفاع عن العملة المحلية دون اللجوء اجراءات هستيرية.
3. تخفيض الانفاق العمومي والذي يتمثل في تأجيل مشاريع البنية الأساسية التي يمكن تأجيلها بهذه الطريقة تم ضبط الميزانية دون الحاجة لإجراء تخفيضات الانفاق الاجتماعي كما فرضت السلطات الماليزية على القطاع الخاص المشاركة في تخفيض معاناة هذه الاجراءات المالية في تخفيف الضغوط التضخمية وتحسين الأداء المالي
4. أعد البنك المركزي الماليزي خطة بداية 1998 لإعادة هيكلة القطاع المالي لضمان سلامة نظام المالي والمصرفي كما تقضي اندماج شركات المالية المتعثرة في الشركات الكبرى لضمان سلامتها وقدرتها على المنافسة

<sup>1</sup> محمد صادق إسماعيل، التجربة الماليزية مهاتير محمد... و الصحو الاقتصادية، العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014، ص 50،

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 50 - 51.

5. أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى أن تعتمد البلاد على استيراد الأغذية بسبب إهمال إنتاجها الزراعي الذي كان في عام 1998 نمت بنسبة 0.9% و 633,753 هكتارا من الأراضي الزراعية في حالة الخمول عند استيراد المواد الغذائية بوترا من ماليزيا في 1997

6. إنه جانب آخر ينتقد العمالة الأجنبية الرخيصة بسبب التأخير في تطوير القاعدة الصناعية التكنولوجية ذات القيمة العالية، أضاف الجمهور أيضا الإلحاح وطالب بتقديم سياسة واضحة بشأن العمالة الأجنبية<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تحليل متغيرات الاقتصاد الكلي لماليزيا

أولا :

#### جمالي ونمو الناتج المحلي:

هو مجموع القيمة المضافة الإجمالية من قبل جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات ونقص أي إعانات غير مدرجة في قيمة المنتجات، ويتم حسابها بدون إجراء أي تخفيضات لاستهلاك الأصول المصنعة أو لاستنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها يتم تحويل الأرقام الدولار للناتج المحلي الإجمالي من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد صادق إسماعيل، المرجع السابق، ص 50.

<sup>2</sup> بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وملفات بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مؤشر إجمالي الناتج ومعدل النمو الناتج  
https://datacatalog.worldbank.org/public-licenses#cc-by. تاريخ الاطلاع 2018/08/10.

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية للإجراءات المتبعة من قبل تايلندا وماليزيا في حل الأزمة

الجدول رقم(1-2): تطور مستويات إجمالي و نمو الناتج المحلي لماليزيا للفترة 1995-2016

ومن خلال هذا الجدول سننترق الى مؤشرات اجمالي ونمو الناتج المحلي لماليزيا لفترة (1995-2016)

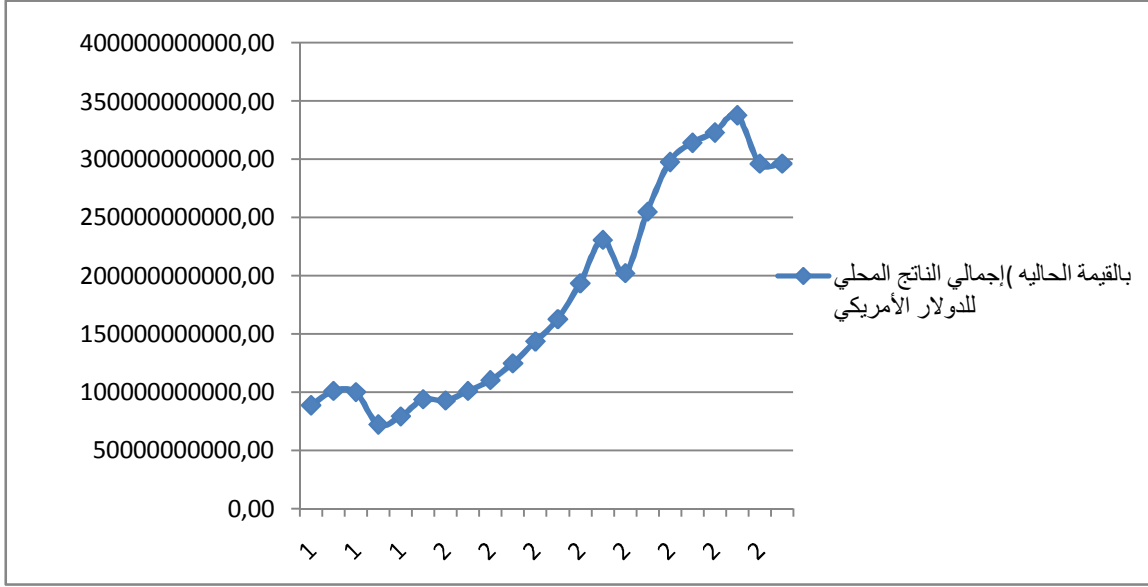
(الدولار الأمريكي)

| المؤشرات<br>السنوات | إجمالي الناتج المحلي القيمة الحالية للدولار الأمريكي | نمو الناتج المحلي (% سنوية) |
|---------------------|--|-----------------------------|
| 1995                | 88704944178,63                                       | 9,829085181                 |
| 1996                | 100854996422,61                                      | 10,00270068                 |
| 1997                | 100005323301,87                                      | 7,322741855                 |
| 1998                | 72167753770,89                                       | -7,359415192                |
| 1999                | 79148947368,42                                       | 6,137612011                 |
| 2000                | 93789736842,11                                       | 8,858868174                 |
| 2001                | 92783947368,42                                       | 0,517675315                 |
| 2002                | 100845263157,90                                      | 5,390988315                 |
| 2003                | 110202368421,05                                      | 5,788499281                 |
| 2004                | 124749736842,11                                      | 6,783437736                 |
| 2005                | 143534102611,50                                      | 5,332139139                 |
| 2006                | 162690965596,21                                      | 5,584847069                 |
| 2007                | 193547824063,30                                      | 6,298785927                 |
| 2008                | 230813597937,53                                      | 4,831769895                 |
| 2009                | 202257586267,56                                      | -1,513528727                |
| 2010                | 255016609232,87                                      | 7,424847393                 |
| 2011                | 297951960784,31                                      | 5,29391284                  |
| 2012                | 314443149443,15                                      | 5,473454192                 |
| 2013                | 323277158906,98                                      | 4,69372252                  |
| 2014                | 338061963396,38                                      | 6,00672195                  |
| 2015                | 296434003328,64                                      | 5,028006349                 |
| 2016                | 296535930381,12                                      | 4,21985132                  |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي مؤشر الناتج والنمو المحلي في ماليزيا تاريخ الاطلاع 2018/08/10

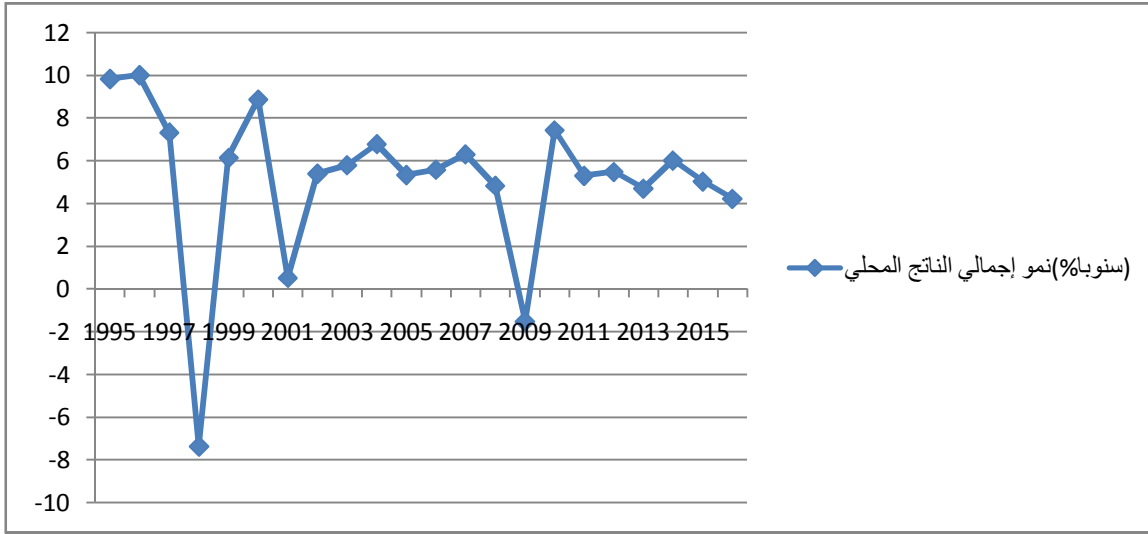
<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS>

الشكل (1-2) : إجمالي الناتج المحلي



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد علي إحصائيات البنك الدولي

الشكل (2-2) : نمو إجمالي الناتج المحلي



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد علي إحصائيات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه بأن الناتج المحلي عرف تزايد طفيف خلال فترة 1995 إلى 1996 بحجم 100854996422,61 دولار أمريكي وأستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 1998 بحجم 72167753770,89 دولار أمريكي وفي سنة 1999 عرف انخفاض مفاجئ في إجمالي الناتج المحلي بحجم 79148947368,42 دولار أمريكي وفي سنة 2000 أرتفع ارتفاع ملحوظ بحجم 93789736842,11 دولار أمريكي، ونمو إجمالي الناتج المحلي، بدوره عرف تذبذب خلال فترة

(1997.1995) قدرت نسبها كالتالي 9.83%، 10%، 7.32%، أما سنة 1998 عرف انخفاض حاد قدر بنسبة 7.35- %، وهذا راجع إلى حدوث انتكاسه في الاقتصاد الماليزي بسبب ارتفاع معدلات الإنفاق على المشاريع العملاقة دونه تحقيق العائدات المتوقع ، أما في سنة 1999 ارتفع بنسبة 6،14% واستمرت في الارتفاع حتى وصل ذروته في سنة 2000 حيث قدرت نسبته ب 8،86% ثم انخفض انخفاضاً شديداً في سنة 2001 وقدر ب 0.52% وهذا راجع إلى انخفاضاً في نمو الاقتصاد العالمي إلى غاية سنة 2002 ، وعرف هذا الناتج ارتفاعاً مستمراً من عام 2005 إلى 2008 بقيمة 230813597937،53 دولار أمريكي أي أن معدل النمو ارتفع ورجع إلى حالته الطبيعية قبل أن يشهد انخفاض آخر في 2009 بنسبة 1.51- % وهذا راجع إلى ارتدادات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الماليزي، أما في سنة 2010 إلى غاية 2014 عرف ارتفاع مستمر أما في سنتين 2015 و 2016 تراجع إجمالي الناتج المحلي بحجم قليل قدره ب 296535930381،12 دولار أمريكي أي أنه عرف تذبذب طبيعي في النمو

نلاحظ بأن الحكومة الماليزية تحاول الحفاظ على استمرارية ارتفاع الدخل لاكتساب ميزة الشمولية و الاستدامة كدوله عالية الدخل.

#### ثانيا : سعر الصرف الرسمي :

سعر الصرف الرسمي هو سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد في سوق الصرف المسموح بها قانوناً، يتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً إلى المتوسطات الشهرية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، سعر الصرف الرسمي، تاريخ الاطلاع 2018/08/10

الجدول رقم (2-2) : تطور مستويات سعر صرف الرسمي لماليزيا للفترة 1995.2016

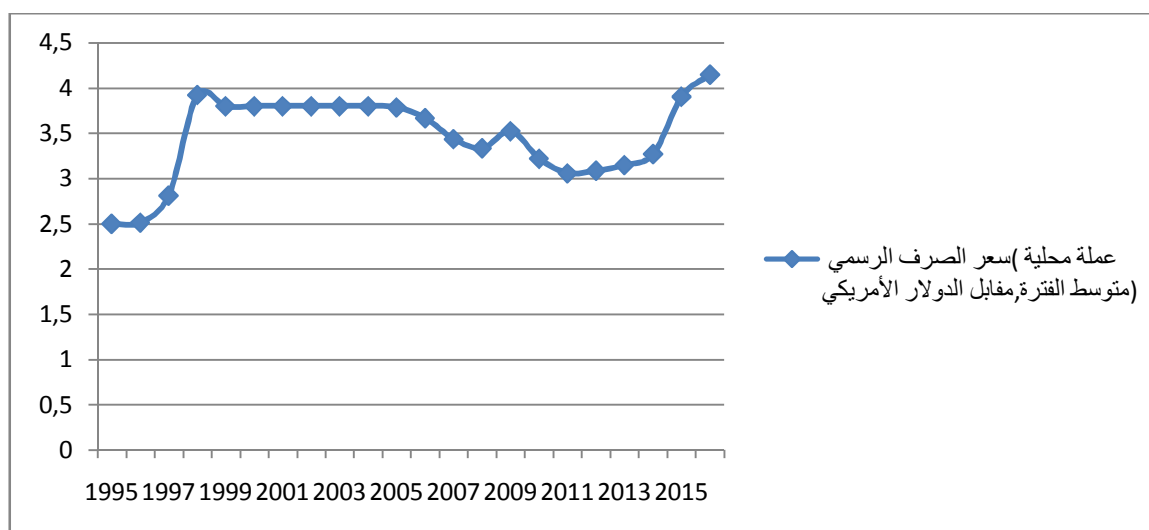
(الدولار الأمريكي)

|             |             |             |             | السنوات | المؤشر           |
|-------------|-------------|-------------|-------------|---------|------------------|
| 1998        | 1997        | 1996        | 1995        |         |                  |
| 3,924375    | 2,813191667 | 2,5159425   | 2,504404167 |         | سعر الصرف الرسمي |
| 2002        | 2001        | 2000        | 1999        |         |                  |
| 3,8         | 3,8         | 3,8         | 3,8         |         | سعر الصرف الرسمي |
| 2006        | 2005        | 2004        | 2003        |         |                  |
| 3,668176958 | 3,787091667 | 3,8         | 3,8         |         | سعر الصرف الرسمي |
| 2010        | 2009        | 2008        | 2007        |         |                  |
| 3,221086915 | 3,524502911 | 3,335833333 | 3,437569382 |         | سعر الصرف الرسمي |
| 2014        | 2013        | 2012        | 2011        |         |                  |
| 3,272859746 | 3,15090855  | 3,088800867 | 3,060003011 |         | سعر الصرف الرسمي |
|             |             | 2016        | 2015        |         |                  |
|             |             | 4,148300663 | 3,905500263 |         | سعر الصرف الرسمي |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، مؤشر سعر الصرف في ماليزيا، تاريخ الاطلاع 2018/08/14

<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS#>

الشكل (2-3) : سعر الصرف الرسمي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول و الشكل أعلاه بأن سعر الصرف الرسمي قد عرف ارتفاعاً بأحجام متفاوتة خلال الفترة 1995 إلى 1998 بحجم 3,924375 دولار أمريكي وفي الفترة الممتدة من 1999 إلى 2005 شهدت ثبات في أسعار سعر الصرف بحجم 3.8 دولار أمريكي وفي عام 2006 وقفت العملة الماليزية بقوة أمام العملات الأخرى إذ كانت العملة مرتفعة بنسبة لليورو لكن كانت تعاني أمام الدولار الأمريكي الذي كان

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية للإجراءات المتبعة من قبل تايلندا وماليزيا في حل الأزمة

ينخفض بسبب عجز في ميزانية المدفوعات لذا حاول البنك المركزي الماليزي وضع بعض القواعد التي تضمن تقليل سعر الصرف للعملة الماليزية عند تأثرها بالعملات الأخرى وعرف تذبذب خلال الفترة 2007 إلى 2014 بحجم قدره ب 3,272859746 دولار أمريكي وفي الفترة 2015 إلى 2016 استمرت في الارتفاع حتى بلغه حجمه 4,148300663 دولار أمريكي

### ثالثا : البطالة:

تشير إلى حصة القوى العاملة التي هي بلا عمل ولكنها متاحة للعمل وتبحث عنه أي للأشخاص العاطلين عن العمل هو هؤلاء الأفراد الذين ليس لديهم عمل، ويبحثون عن عمل في فترة ماضية حديثة، وهم متاحون حالياً للعمل، بما في ذلك الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم أو الذين تركوا العمل طواعية. والأشخاص الذين لم يبحثوا عن عمل ولكن لديهم ترتيبات لوظيفة مستقبلية يُسبون أيضاً كعاطلين عن العمل.<sup>1</sup>

### الجدول رقم (2-3) : تطور مستويات البطالة الإجمالية لماليزيا للفترة 1995-2016

(% من إجمالي القوى العاملة)

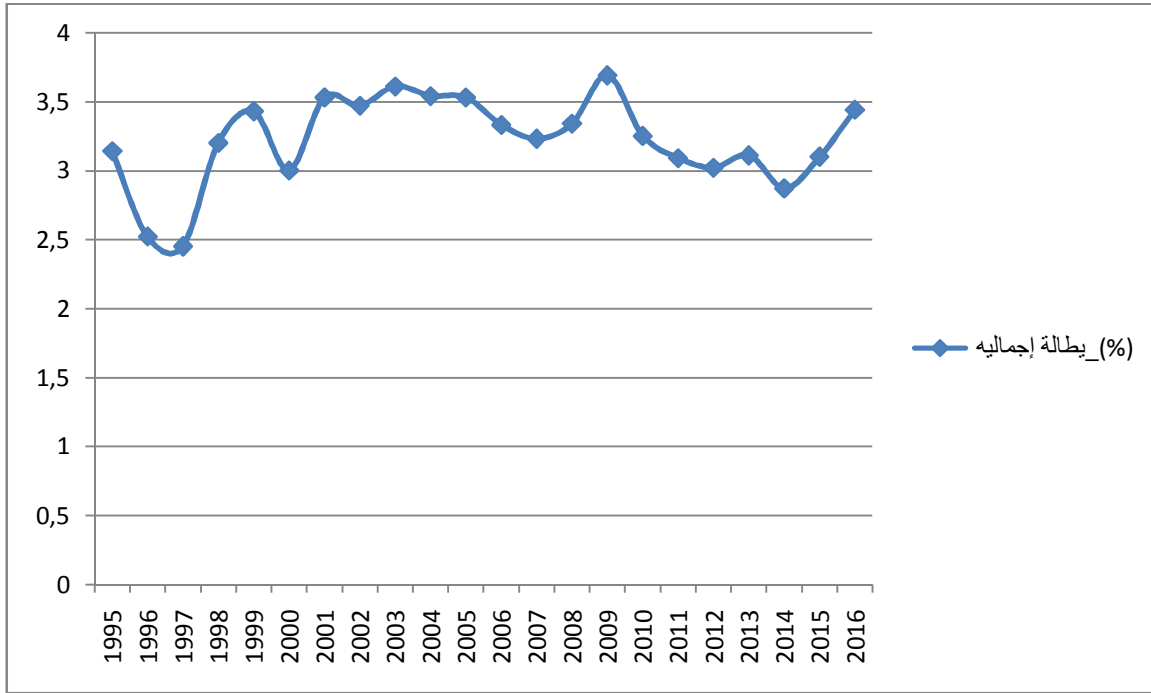
| السنوات | المؤشر |
|---------|--------|
| 1995    | 3,14   |
| 1996    | 2,52   |
| 1997    | 2,45   |
| 1998    | 3,20   |
| 1999    | 3,43   |
| 2000    | 3      |
| 2001    | 3,53   |
| 2002    | 3,47   |
| 2003    | 3,61   |
| 2004    | 3,54   |
| 2005    | 3,53   |
| 2006    | 3,33   |
| 2007    | 3,23   |
| 2008    | 3,34   |
| 2009    | 3,25   |
| 2010    | 3,69   |
| 2011    | 3,09   |
| 2012    | 3,02   |
| 2013    | 3,11   |
| 2014    | 2,87   |
| 2015    | 3,01   |
| 2016    | 3,44   |

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، مؤشر البطالة في ماليزيا، تاريخ الاطلاع 2018/08/10.

#http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS

<sup>1</sup> منظمة العمل الدولية ILOSTAT قاعده البيانات ، مؤشر البطالة تاريخ الاطلاع 2018/08/15

الشكل (2-4) : بطالة إجمالية (%)



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد علي إحصائيات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه بأن البطالة كانت في سنة 1995 بنسبة 14.3% قبل أن يستمر في الارتفاع في سنة 1996 بنسبة 52.2% قبل أن تنخفض في سنة 1997 بنسبة 45.2% وفي سنة 1998 وانخفض بنسبة 20.3% وفي سنة 1999 عرف ارتفاع بنسبة 43.3% وعرف انخفاض آخر في 2000 بنسبة 3% وخلال الفترة من 2001 إلى 2008 عرفت تذبذب بنسبة 34.8% وفي 2009 عرفت ارتفاع آخر بنسبة 69.3% وفي الفترة من 2010 إلى 2013 عرفت تذبذب بنسبة 11.3% واما في الفترة من 2014 إلى 2016 عرفت ارتفاع بنسبة 44.3%

القضاء على العمال الأجانب وزيادة القوى العمال الوطنيين تمثل أحد أسباب انخفاض مستوي البطالة بعدما كانت في وقت ما في أعلا نسبها و يمكن لأي مواطن ماليزي يمضي على تخرجه الجامعي ستة شهور أن يتقدم بشكوى لمكاتب وزارة العمل ضد المؤسسات و الشركات التي رفضت تعيينه و هذا يفسر عدم وجود نسب بطالة عالية في ماليزيا.

رابعاً : الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو صافي تدفقات الاستثمار للحصول على حصة إدارة دائمة في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس المال السهمي، وإعادة استثمار الأرباح، ورؤوس الأموال طويلة الأجل الأخرى.<sup>1</sup>

الجدول رقم (2-4): تطور مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالية لماليزيا للفترة 2016.1995

(الدولار الأمريكي )

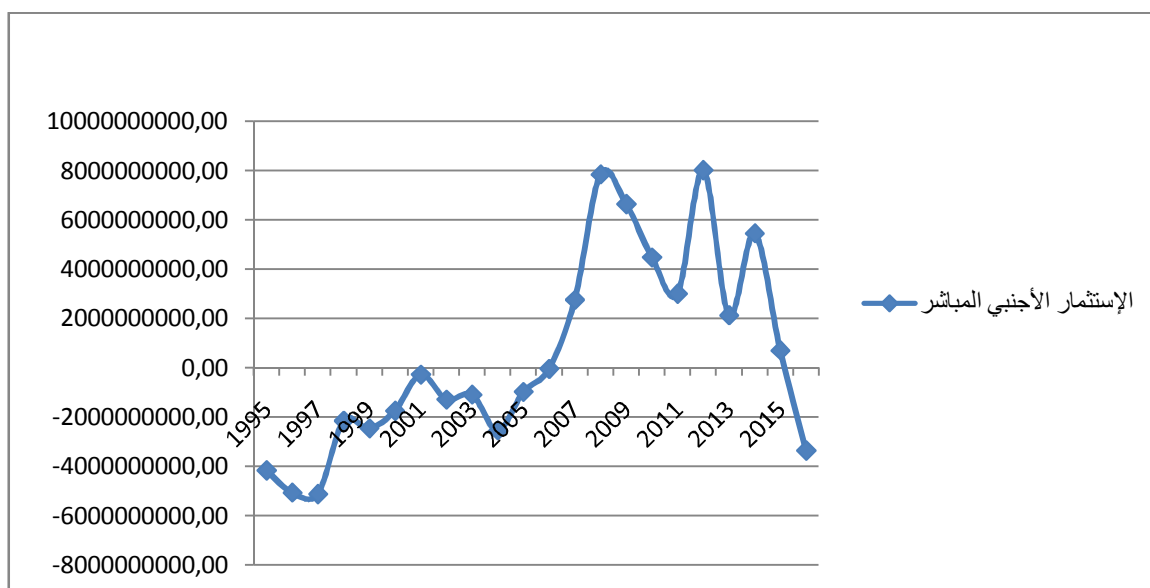
| السنوات        |                |                |                | المؤشر                            |
|----------------|----------------|----------------|----------------|-----------------------------------|
| 1998           | 1997           | 1996           | 1995           |                                   |
| -2163401815,58 | -5136514575,67 | -5078414947,88 | -4178239335,04 | الاستثمار الأجنبي المباشر، الصافي |
| 2002           | 2001           | 2000           | 1999           |                                   |
| -1298684210,53 | -287105263,16  | -1761578947,37 | -2472894736,84 | الاستثمار الأجنبي المباشر، الصافي |
| 2006           | 2005           | 2004           | 2003           |                                   |
| -53139540,92   | -993682959,96  | -2562894736,84 | -1103684210,53 | الاستثمار الأجنبي المباشر، الصافي |
| 2010           | 2009           | 2008           | 2007           |                                   |
| 4463836202,41  | 6626128851,69  | 7827500376,05  | 2744191223,47  | الاستثمار الأجنبي المباشر، الصافي |
| 2014           | 2013           | 2012           | 2011           |                                   |
| 5440442694,20  | 2111932921,03  | 8001103205,84  | 2988992964,93  | الاستثمار الأجنبي المباشر، الصافي |
|                |                | 2016           | 2015           |                                   |
|                |                | -3372771601,05 | 684809210,77   | الاستثمار الأجنبي المباشر، الصافي |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي الاستثمار الاجنبي المباشر في ماليزيا، تاريخ الاطلاع 2018/08/20.

#<http://atabank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS>

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي، والكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات، وملفات البيانات، الإستثمار الأجنبي المباشر، تاريخ الاطلاع، 2018/08/20  
<https://datacatalog.worldbank.org/public-licenses#cc-by>

الشكل (2-5) : الإستثمار الأجنبي المباشر



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد علي إحصائيات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول و الشكل أعلاه بأن الإستثمار الأجنبي المباشر عرفه انخفاض شديد خلال الفترة من 2006.1995 بحجم 53139540,92 - دولار أمريكي واستمرت في الارتفاع في السنتين 2008.2007 بحجم 7827500376,05 دولار أمريكي ومن 2009 إلى 2011 عرفت انخفاض بحجم 2988992964,93 دولار أمريكي واستمرت في الارتفاع في سنة 2012 بحجم 8001103205,84 دولار أمريكي وعرفت انخفاض آخر في سنة 2013 بحجم 2111932921,03 دولار أمريكي وعرفت ارتفاع آخر في 2014 بحجم 5440442694,20 دولا أمريكي وفي السنتين 2015 إلى 2016 عرفت انخفاض حاد في الإستثمار الأجنبي المباشر بحجم 3372771601,05 - دولار أمريكي عملت ماليزيا على زيادة حجم الإستثمار الموجود فيها أصلا توفير الجو المناسب و الملائم للإستثمار الأجنبي ووفرت بنية تحتية جيدة وعمالة محلية مدربة و بأسعار منافسة ومناطق صناعية حرة وحوافز ضريبية وتفضيلية وتملك أجنبي مباشر.

خامسا : إجمالي رصيد الدين الخارجي:

إجمالي الدين الخارجي هو مجموع الدين العام طويل الأجل والمضمون من قبل الحكومة، والدين الخاص غير المضمون، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي، والديون قصيرة الأجل. يشمل الدين قصير الأجل جميع الديون التي يكون تاريخ استحقاقها الأصلي سنة واحدة أو أقل وفائدة المتأخرات على الديون طويلة الأجل<sup>1</sup>.

الجدول رقم (2-5): تطور مستويات رصيد الدين الخارجي الإجمالي لماليزيا للفترة 1995-2016.

(الدولار الأمريكي)

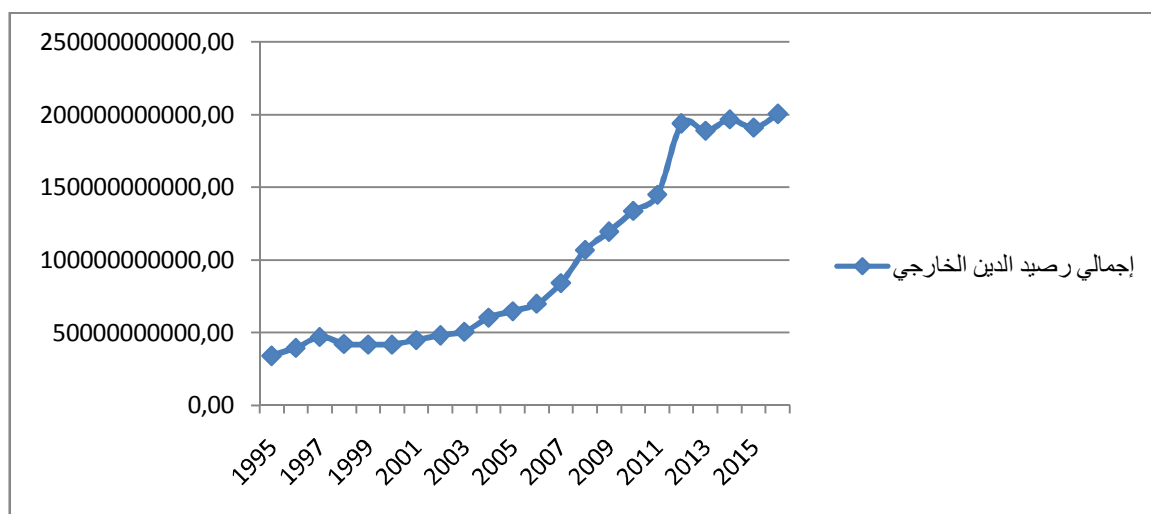
| السنوات         |                 |                 |                 | المؤشر                    |
|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|---------------------------|
| 1998            | 1997            | 1996            | 1995            |                           |
| 42409220000,00  | 47228241000,00  | 39673262000,00  | 34342562000,00  | إجمالي رصيد الدين الخارجي |
| 2002            | 2001            | 2000            | 1999            |                           |
| 48343648000,00  | 45157951000,00  | 41946128000,00  | 41976337000,00  | إجمالي رصيد الدين الخارجي |
| 2006            | 2005            | 2004            | 2003            |                           |
| 70050746000,00  | 64911362000,00  | 60510496000,00  | 50773204000,00  | إجمالي رصيد الدين الخارجي |
| 2010            | 2009            | 2008            | 2007            |                           |
| 133799555000,00 | 119611354000,00 | 106896007000,00 | 84215420000,00  | إجمالي رصيد الدين الخارجي |
| 2014            | 2013            | 2012            | 2011            |                           |
| 196587380000,00 | 188794797000,00 | 193879982000,00 | 144898454000,00 | إجمالي رصيد الدين الخارجي |
|                 |                 | 2016            | 2015            |                           |
|                 |                 | 200364305000,00 | 190951399000,00 | إجمالي رصيد الدين الخارجي |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي مؤشر إجمالي رصيد الدين في ماليزيا، تاريخ الاطلاع 2018/08/10.

#<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS>

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي، وملفات البيانات، مؤشر رصيد الدين الخارجي تاريخ الاطلاع، 2018/08/15

الشكل (2-6) : إجمالي رصيد الدين الخارجي



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول و الشكل أعلاه بأن إجمالي رصيد الدين الخارجي عرف استمرارية في الارتفاع خلال فترة 1995 إلى 1997 بحجم 47228241000,00 دولار أمريكي وفي سنة 1998 انخفضت أين عرفت انخفاض حاد في إجمالي رصيد الدين بحجم 48343648000,00 دولار أمريكي ومن 2003 إلى 2011 عرفت ارتفاع قدر حجمه أنا ذاك ب 144898454000,00 دولار أمريكي و أستمر في الارتفاع حتى وصل ذروته خلال سنة 2012 بحجم 193879982000,00 دولار أمريكي و خلال الفترة 2013 إلى 2016 عرفت تذبذب في إجمالي رصيد الدين الخارجي بحجم 200364305000,00 دولار أمريكي.

نلاحظ أن ماليزيا من الدول القليلة التي نجحت في تجنب الرجوع إلى البنك الدولي خلال أزمته الاقتصادية و لجأت آليات باع نظم المقايضة و مراقبة العملة و محاربة الفساد و الاحتكار وفق خطة مرسومة ومحكمة مكنتها من كسر نظرية أن البنك الدولي هو المنقذ.

سادسا: الصادرات و الواردات للسلع والخدمات .

تشمل الصادرات من السلع والخدمات جميع المعاملات بين المقيمين في بلد ما وبقيّة العالم التي تنطوي على تغيير الملكية من المقيمين إلى غير المقيمين للبضائع العامة وصافي صادرات السلع تحت التجار والذهب غير النقدي والخدمات. البيانات بالدولار الأمريكي الحالي

و الواردات تشمل السلع والخدمات جميع المعاملات بين المقيمين في بلد ما وبقيّة العالم، بما في ذلك تغيير الملكية من غير المقيمين إلى المقيمين في البضائع العامة والذهب غير النقدي والخدمات. البيانات بالدولار الأمريكي الحالي 1.

الجدول رقم (2-6) : تطور مستويات صادرات و واردات السلع والخدمات الإجمالية لماليزيا للفترة

2016.1995

( الدولار الأمريكي )

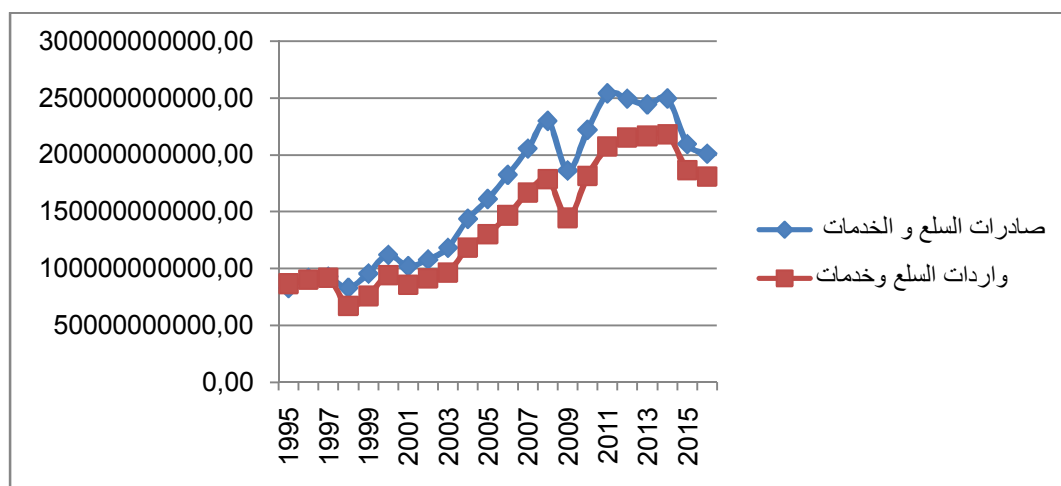
| 1998            | 1997            | 1996            | 1995            | السنوات | المؤشر                |
|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|---------|-----------------------|
| 83399522216,91  | 93265596905,06  | 92120547270,06  | 83368732083,65  |         | صادرات السلع والخدمات |
| 67504507087     | 92325383683     | 90709545230     | 86851396789     |         | واردات السلع والخدمات |
| 2002            | 2001            | 2000            | 1999            |         |                       |
| 108234289473,68 | 102362894736,84 | 112286421052,63 | 95967605263,16  |         | صادرات السلع والخدمات |
| 91669052632     | 86181315789     | 94266657895     | 76139368421     |         | واردات السلع والخدمات |
| 2006            | 2005            | 2004            | 2003            |         |                       |
| 182565806815,99 | 161352673617,10 | 143900465789,47 | 118569842105,26 |         | صادرات السلع والخدمات |
| 147094091222,42 | 130577156825,97 | 118485742105,26 | 96813289474     |         | واردات السلع والخدمات |
| 2010            | 2009            | 2008            | 2007            |         |                       |
| 222011694770,61 | 186349502275,31 | 229973830065,32 | 205620995759,12 |         | صادرات السلع والخدمات |
| 181577107737,20 | 144798529912,47 | 178661141067,39 | 167100535059,43 |         | واردات السلع والخدمات |
| 2014            | 2013            | 2012            | 2011            |         |                       |
| 249538833988,42 | 244385449424,52 | 249376191546,34 | 254006731923,13 |         | صادرات السلع والخدمات |
| 218197280337,40 | 216845111224,23 | 215500554654,91 | 207570172267,04 |         | واردات السلع والخدمات |
|                 |                 | 2016            | 2015            |         |                       |
|                 |                 | 201120551376,84 | 209568171742,07 |         | صادرات السلع والخدمات |
|                 |                 | 181130217282,93 | 186856481032,39 |         | واردات السلع والخدمات |

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي مؤشر الصادرات والواردات للسلع والخدمات في ماليزيا، تاريخ الإطلاع ، 2018/08/10

#<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS>

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي، والكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات، وملفات البيانات، مؤشري صادرات و واردات السلع والخدمات، ، تاريخ الإطلاع 2018/08/10  
<https://datacatalog.worldbank.org/public-licenses#cc-by>

الشكل (2-7): تطور مستويات صادرات و واردات السلع والخدمات



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه بان الصادرات عرفت تذبذب خلال فترة التسعينات وبداية الألفيات بحجم 63,112286421052 دولار أمريكي واستمرت في الارتفاع من 2002 إلى 2008 بحجم 32,229973830065 دولار أمريكي وفي سنة 2009 عرفت انخفاض بحجم 31,186349502275 دولار أمريكي ، أما بالنسبة للواردات عرفت تذبذب خلال فترة 1995 إلى 1997 بحجم 92325383683 دولار أمريكي انخفض سنة 1998 بحجم 67504507087 دولار أمريكي واستمرت في الارتفاع من سنة 1999 إلى 2008 بحجم 178661141067,39 دولار أمريكي وعرفت انخفاض في حجم واردات السلع و الخدمات في سنة 2009 ثم ارتفعت سنة 2011 حيث عرف حجمه قيمة 254006731923,13 دولار أمريكي ، وفي الفترة من 2012 إلى 2014 عرفت تذبذب في صادرات السلع والخدمات قبل أن يعرف انخفاض في سنتين 2015 و 2016 بحجم 201120551376,84 دولار أمريكي وهذا راجع إلى انخفاض في نمو الاقتصاد العالمي بسبب انخفاض في حجم التجارة الدولية بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول ولقد استطاعت ماليزيا بتنوع صادراتها وتناقص اعتمادها على مداخل بيع المواد الأولية أن تنجو بنفسها من الآثار السلبية لانخفاض أسعار بيع المواد الأولية. أما بالنسبة للواردات فقد استمرت في الارتفاع حتى سنة 2014 بحجم 218197280337,40 دولار أمريكي وفي سنة 2015 و 2016 انخفض انخفاض قليل بحجم 181130217282,93 دولار أمريكي

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية للإجراءات المتبعة من قبل تايلندا وماليزيا في حل الأزمة

وذلك بسب تركيزها على مجموعه جديدة من الصناعات لتحل محل الواردات من أجل دعم الاقتصاد وتقليل اعتماده على الخارج.

### سابعاً : الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص:

يشير إلى الموارد المالية المقدمة إلى القطاع الخاص من قبل المؤسسات المالية، مثل القروض، وشراء الأوراق المالية غير المستحقة، والائتمان التجارية وغيرها من الحسابات المستحقة القبض، التي تثبت المطالبة بالتعويض عن السداد<sup>1</sup>.

الجدول رقم (2-7): تطور مستويات الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص الإجمالي لماليزيا للفترة

2016.1995

(% من إجمالي الناتج المحلي)

| السنوات |        |         |        | المؤشر                                  |
|---------|--------|---------|--------|---|
| 1998    | 1997   | 1996    | 1995   |   |
| 158,50  | 158,39 | 141,63  | 124,41 | الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص |
| 2002    | 2001   | 2000    | 1999   |   |
| 121,83  | 129,10 | 134,999 | 149,15 | الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص |
| 2006    | 2005   | 2004    | 2003   |   |
| 103,66  | 106,52 | 111,94  | 118,97 | الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص |
| 2010    | 2009   | 2008    | 2007   |   |
| 107,12  | 111,61 | 96,75   | 101,58 | الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص |
| 2014    | 2013   | 2012    | 2011   |   |
| 120,58  | 119,90 | 114,12  | 108,43 | الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص |
|         |        | 2016    | 2015   |   |
|         |        | 123,91  | 125,15 | الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص |

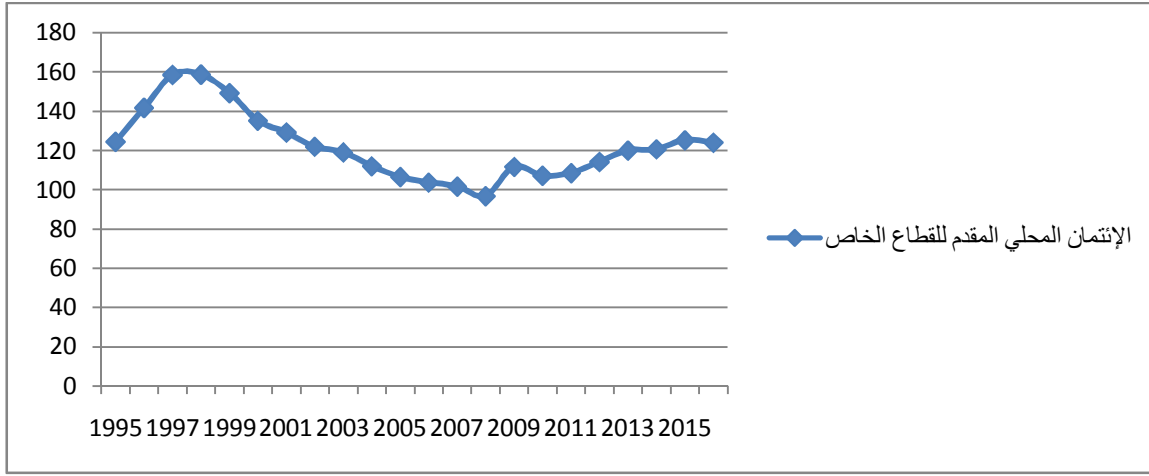
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي مؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص في ماليزيا، تاريخ الإطلاع

2018/08/10

[#http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS](http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS)

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية وملفات البيانات، وتقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، تاريخ الإطلاع 2018/08/23

الشكل رقم (2-8): الإئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول و الشكل أعلاه بأن الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص قد عرف ارتفاع في الفترة من 1995 إلى 1997 بنسبة 158.38 % وخلال الفترة من 1998 إلى 2008 عرف انخفاض شديد بنسبة 96.75 % وفي الفترة من 2009 إلى 2016 عرفت ارتفاع بنسب متفاوتة حيث وصلت إلى 91،123 %

ثامنا : عجز الميزانية :

عجز الميزانية هو الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة، والناتج عن كون النفقات تفوق الإيرادات. وتضطر الحكومة في هذه الحالة إلى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض، مما يؤدي إلى تزايد الدين العمومي.<sup>1</sup>

الجدول رقم (2-8): تطور مستويات عجز الميزانية الإجمالية لماليزيا للفترة 1995 إلى 2016

(مليار دولار)

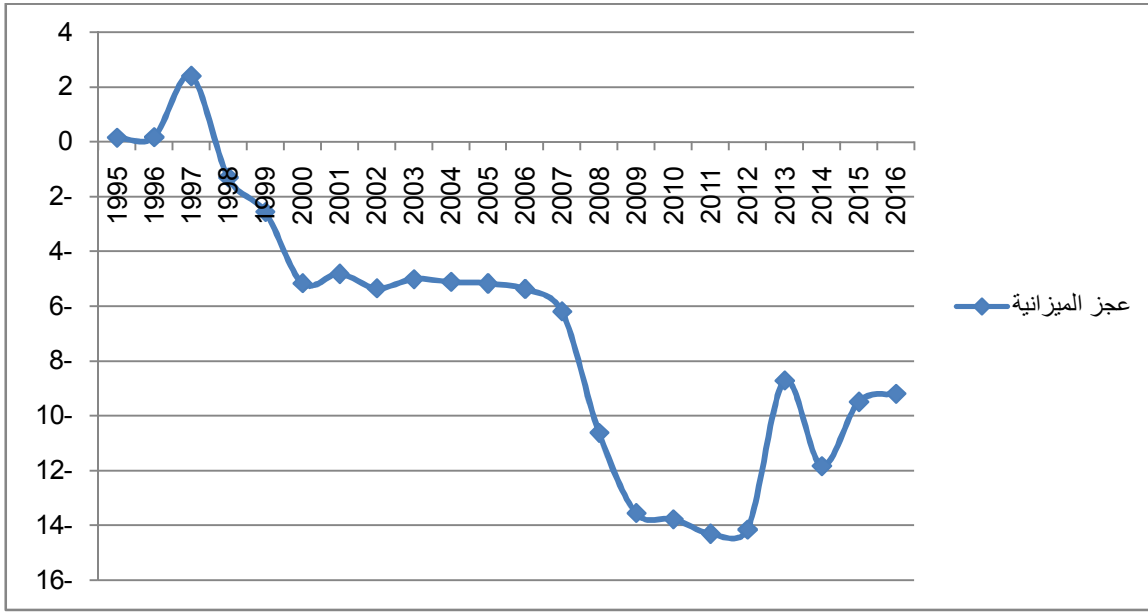
|        |        |        |        | السنوات       |
|--------|--------|--------|--------|---------------|
| 1998   | 1997   | 1996   | 1995   | المؤشر        |
| -1,30  | 2,40   | 0,17   | 0,15   | عجز الميزانية |
| 2002   | 2001   | 2000   | 1999   |               |
| -5,35  | -4,82  | -5,16  | -2,56  | عجز الميزانية |
| 2006   | 2005   | 2004   | 2003   |               |
| -5,37  | -5,17  | -5,11  | -5,01  | عجز الميزانية |
| 2010   | 2009   | 2008   | 2007   |               |
| -13,77 | -13,55 | -10,62 | -6,19  | عجز الميزانية |
| 2014   | 2013   | 2012   | 2011   |               |
| -11,83 | -8,71  | -14,15 | -14,30 | عجز الميزانية |
|        |        | 2016   | 2015   |               |
|        |        | -9,19  | -9,49  | عجز الميزانية |

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي مؤشر عجز الميزانية في ماليزيا، تاريخ الإطلاع 2018/09/17.

[#http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS](http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS)

<sup>1</sup> منظمة العمل الدولية ILOSTAT قاعده البيانات، مؤشر عجز الميزانية، تاريخ الإطلاع 2018/09/17

الشكل رقم (2-9): عجز الميزانية



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي

أعلاه بأن عجز الميزانية عرفه انخفاض في الفترة من 1995 إلى 1996 بحجم 0،17 و 0،15 مليار دولار وذلك بسبب قيام حكومات بالاقتراض بشكل مكثف مما أدى إلى استنزاف الاحتياطات المالية أما في سنة 1997 عرفت ارتفاع ملحوظ بحجم 2،40 مليار دولار ويرجع ذلك إلى كون الاقتصاد في حالة انكماش وذلك لانخفاض الإيرادات وارتفاع النفقات أما من الفترة من 1998 إلى 2006 عرف تذبذب في عجز الموازنة بحجم 5،37- مليار دولار وفي الفترة الممتدة من 2007 إلى 2016 عرف انخفاض شديد و ملحوظ في عجز الموازنة بحجم 9،19- مليار دولار حيث أن عجز الميزانية ينخفض في أوقات النمو الاقتصادي بما أن ارتفاع الإيرادات الضريبية وانخفاض معدلات البطالة يجدان من حاجة الحكومة إلى برامج حكومية مثل التأمين ضد البطالة.

**9. مستوى أسعار المستهلك:** هو مؤشر إحصائي يقيس التغيرات التي تحصل في المستوى العام للأسعار ، انطلاقاً من تتبع سلة تشمل جميع السلع والخدمات المستهلكة داخل بلد معين، ويُفترض في تركيبة هذه السلة أن تعكس بنية الإنفاق الاستهلاكي للأسر في هذا البلد<sup>1</sup>

<sup>1</sup> البنك الدولي ،مؤشر أسعار المستهلك ،تاريخ الإطلاع 2018/09/17 <https://datacatalog.worldbank.org/public-licenses#cc-by>

الجدول (2-9): تطور مستوى أسعار المستهلك الإجمالية لماليزيا خلال الفترة من 1995 إلى 2016

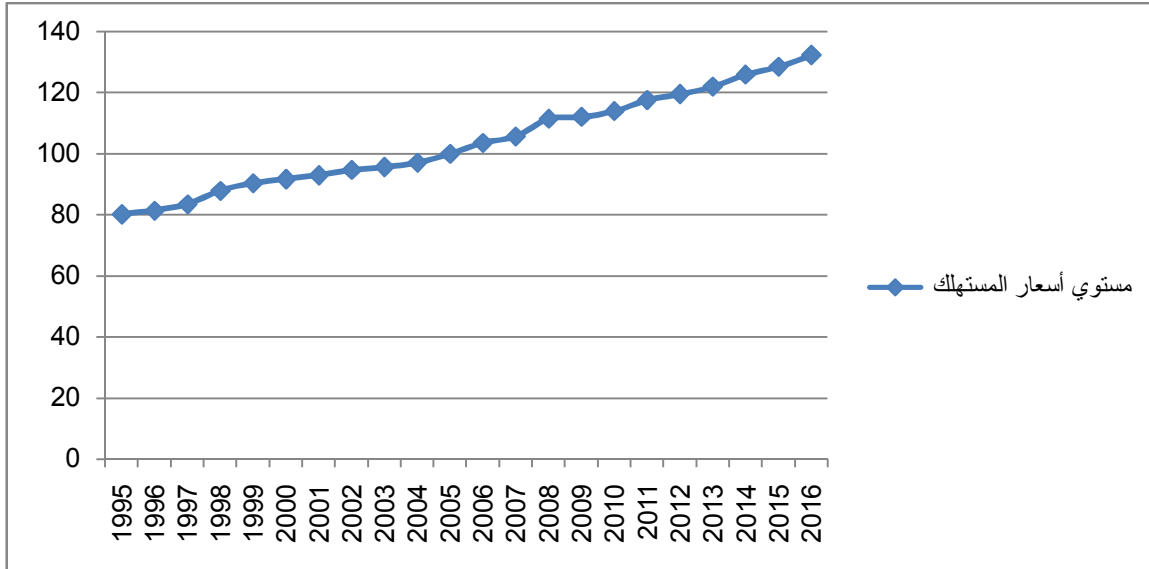
( مليار دولار )

| السنوات |       |       |       | المؤشر               |
|---------|-------|-------|-------|----------------------|
| 1998    | 1997  | 1996  | 1995  |                      |
| 87.9    | 83.5  | 81.5  | 80.20 | مستوي أسعار المستهلك |
| 2002    | 2001  | 2000  | 1999  |                      |
| 94.7    | 93    | 91.7  | 90.4  | مستوي أسعار المستهلك |
| 2006    | 2005  | 2004  | 2003  |                      |
| 103.6   | 100   | 97.1  | 95.7  | مستوي أسعار المستهلك |
| 2010    | 2009  | 2008  | 2007  |                      |
| 114     | 112.1 | 111.5 | 105.7 | مستوي أسعار المستهلك |
| 2014    | 2013  | 2012  | 2011  |                      |
| 126     | 122.1 | 119.6 | 117.7 | مستوي أسعار المستهلك |
|         |       | 2016  | 2015  |                      |
|         |       | 131.4 | 128.6 | مستوي أسعار المستهلك |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي مؤشر مستوى أسعار المستهلك في ماليزيا، تاريخ الإطلاع 2018/09/17.

[#http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS](http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS)

الشكل رقم (2-10): مستوى أسعار المستهلك



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه بأن مستوي أسعار الفائدة عرف تذبذب خلال الفترة 1995 إلى 1997 بحجم 83,5 مليار دولار أما من سنة 1998 إلى 2005 عرف ارتفاع تدريجيا بحجم 100 مليار دولار واستمرت في الارتفاع حتى سنة 2016 بحجم 131,4 مليار دولار تشير الزيادة إلى أن الأمر يتطلب صرف المزيد من الدولارات لشراء المجموعة نفسها من المواد الاستهلاكية الأساسية.

## المبحث الثاني :معالجة الأزمة من قبل تايلندا

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض جملة من الإجراءات المطبقة من قبل تايلندا وصندوق نقد الدولي وفق النقاط التالية:

### المطلب الأول : الإجراءات المتبعة من قبل تايلندا وصندوق النقد الدولي لحل الأزمة

لقد ضرب الإعصار المالي ممثلا في الأزمة المالية العالمية أركان النظام الرأسمالي من خلال تدخل الأنظمة الرأسمالية في دعم مؤسساتها المالية المتعثرة ضاربة عرض الحائط مبدأ "دعه يعمل أتركه يمر" لآدم سميث، فما هي هذه الأزمة و ما هو موقف الصندوق و تايلندا من هذه الأزمة.

### أولا : الإجراءات المتبعة من قبل تايلندا و الصندوق النقد الدولي لحل الأزمة

طلبت تايلندا المساعدة الفنية و المالية من الصندوق في 1997 ب4 مليار دولار كما تم الاتفاق على برامج التعزيز المالي مقابل تقديم الصندوق مساعدة متعددة الأطراف قيمتها 17.2 مليار دولار تشترك فيه دول منطقة آسيا والبنك الدولي والبنك التنمية الآسيوية.<sup>1</sup> ومن بين الحلول عجلت بحروب رؤوس الأموال من المنطقة، ويمكن أن نميز في الإطار بين مرحلتين :

### المرحلة الأولى :

- وقع خلالها صندوق النقد الدولي ثلاث اتفاقيات القروض طارئة مع تايلندا حيث تضمنت ما يلي
- يخصص جانب كبير من القروض للحكومة والبنوك المركزية لتمكينها من تعزيز قدرتها على خدمة الديون الأجنبية وعلى تثبيت أسعار الصرف
  - ضمان توفير إطار اقتصادي كلي يتميز بتوازن الميزانية وارتفاع أسعار الفائدة الأسمية، و تقييد الائتمان المحلي بما يتفق ومتطلبات استقرار أسعار الصرف
  - تبني إجراءات هيكلية وتوجيهية من أجل زيادة الشفافية والمنافسة، تتضمن التعجيل بإصلاح النظام المصرفي والتجاري والخصخصة وغيرها ولقد كانت الأموال الموجهة لحل الأزمة الآسيوية ضخمة منها 17 مليار دولار لتايلندا وهي أول خطوة في إطار سياسات الإصلاح هي استعادة الثقة في الأسواق المالية

<sup>1</sup> بن ناصر محمد، محاضر في مقياس الازمات المالية، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2015-2016، ص 94.

● المرحلة الثانية:

● التأجيل والتعليق الجزئي لمدفوعات الديون الأجنبية وفقا لاتفاقيات جماعية بين الدائنين والمدنيين مثل في كوريا واتفاقيات فردية مثل في إندونيسيا

● التحلي عن هدف تحقيق فائض الميزانية و التركيز فقط محاولة تخفيف العجز فيها إلى جانب الإبقاء على بعض المبادئ السابقة، كالإصرار الصندوق على تثبيت أسعار الصرف وتبني إجراءات هيكلية و سعر النطاق في مجالات التمويل والتجارة والرقابة على قطاع الأعمال.<sup>1</sup>

● وبغرض الاحتواء الأزمة وتخفيف أثارها وتقليص نطاقها تضافرت الجهود المحلية فأقيمت هيئات متعددة ولجان متخصصة لإعادة القطاع المالي من خلال إعادة تنظيم الوحدات العاملة في القطاع وتم توفير رؤوس الأموال اللازمة لإعادة تمويل المصاريف أو تصفية أصولها من خلال إدارة هذه الأزمة وإقامة هيئات حكومية تقوم بشراء الأموال اللازمة وإعادة هيكلتها وبيعها وساهمت الجهود الدولية المتمثلة في الصندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي والبنك التنموي الآسيوي في حل المشكلة، إلا أن قروض صندوق النقد الدولي رفقتها مقاييس تقييدية أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في 1998 كل من تايلندا 17% - وماليزيا 7.5% وهو الحاجة إلى تقوية الوضع المالي، وتحقيق انخفاض في الواردات وكذلك تحسين الحساب الجاري للدولة.<sup>2</sup>

وبالتوازي مع هذا، فقد طلب الصندوق من تايلندا اتخاذ جملة من التدابير الهيكلية وإعادة هيكلة ورسملة القطاع البنكي، تقييد ورفع الرقابة الاحتياطية، تطوير التشريع الخاص بالبنوك و بالإفلاس وفتح النظام البنكي للرأس المال الأجنبي ومن خلال هذا، نلاحظ أنه إلى جانب إتباع سياسات نقدية وجبائية تقييدية، فقد تمحورت معظم التدبير الهيكلية المقترحة للنظام البنكي، والذي قد يعتبر واحد من الأسباب الرئيسية للأزمة وذلك نظرا لنمط تخصيصه للقروض ولرؤوس الأموال في الاقتصاد .

إلى جانب هذين الشطرين الذي تضمنتهما خطة صندوق النقد الدولي، فقد تضمنت إعانات مالية تقدم للبلدان المعنية .

<sup>1</sup> نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج دراسة لأزمة ارهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة غير منشورة، 2012/2013، ص ص، 107 108.

<sup>2</sup> بوضييع صالح رحيمة، تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات الدول النامية عبر معبر الاقليمية الجديدة منذ 2007، مذكرة الدكتوراة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة غير منشورة، 2016/2017.

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية للإجراءات المتبعة من قبل تايلندا وماليزيا في حل الأزمة

ويبين الجدول الآتي حجم الإعانات المالية المعقدة و مصدرها، باعتبار أن هذه الإعانات متأتية من هيأت مالية دولية مختلفة:<sup>1</sup>

المطلب الثاني : المتغيرات الرئيسية لتايلندا وتطوراتها

أولا نمو وإجمالي الناتج المحلي :

الجدول رقم(2-10): تطور مستويات إجمالي الناتج والنمو المحلي لتايلندا للفترة 2016.1995

(% سنوية)

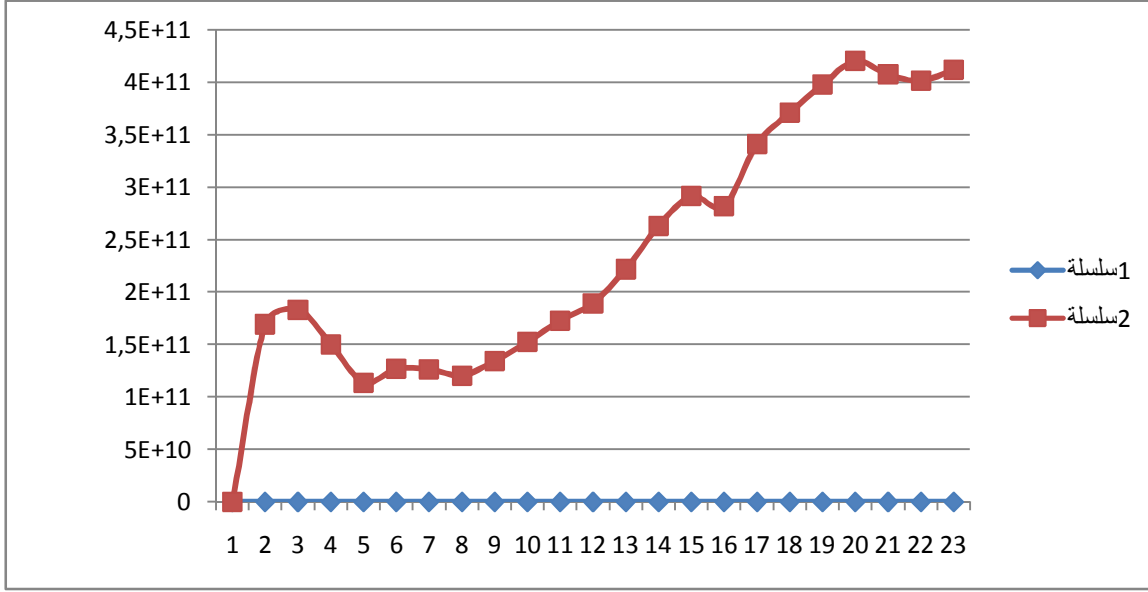
| المؤشرات<br>السنوات | إجمالي الناتج المحلي القيمة الحالية للدولار الأمريكي | نمو الناتج المحلي (% سنوية) |
|---------------------|--|-----------------------------|
| 1995                | 169278552851,27                                      | 8,12                        |
| 1996                | 183035154107,49                                      | 5,65                        |
| 1997                | 150180268649,39                                      | -2,75                       |
| 1998                | 113675706127,27                                      | -7,63                       |
| 1999                | 126668932159,51                                      | 4,57                        |
| 2000                | 126392308497,75                                      | 4,46                        |
| 2001                | 120296746256,63                                      | 3,44                        |
| 2002                | 134300851255,00                                      | 6,15                        |
| 2003                | 152280653543,73                                      | 7,19                        |
| 2004                | 172895476152,59                                      | 6,29                        |
| 2005                | 189318499954,00                                      | 4,19                        |
| 2006                | 221758486880,31                                      | 4,97                        |
| 2007                | 262942650543,77                                      | 5,44                        |
| 2008                | 291383081231,82                                      | 1,73                        |
| 2009                | 281710095724,76                                      | -0,69                       |
| 2010                | 341105009515,33                                      | 7,51                        |
| 2011                | 370818747396,83                                      | 0,84                        |
| 2012                | 397558094269,88                                      | 7,24                        |
| 2013                | 420333333333,33                                      | 2,69                        |
| 2014                | 407339361695,58                                      | 0,98                        |
| 2015                | 401399422442,97                                      | 3,02                        |
| 2016                | 411755164832,67                                      | 3,28                        |

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي مؤشر ناتج ونمو الناتج المحلي في تايلندا، تاريخ الإطلاع 2018/08/10

<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS>

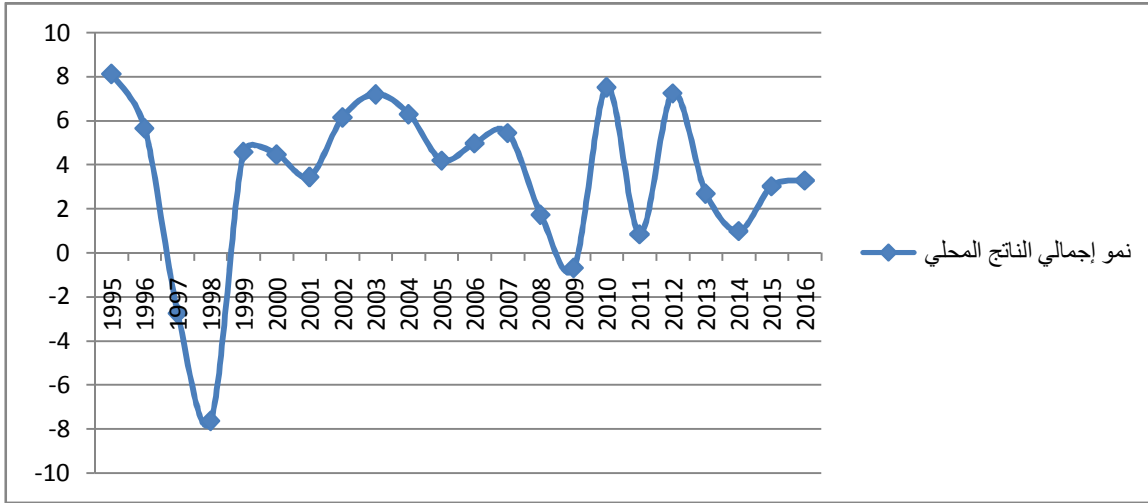
<sup>1</sup>برياس الطاهر، المرجع السابق، ص ص70 71.

الشكل رقم (2-11): إجمالي الناتج المحلي



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (2-12): نمو إجمالي الناتج المحلي



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي الناتج المحلي قد عرف ارتفاع سنة 1995 بحجم 126392308497,75 دولار أمريكي، أي أن معدل النمو في سنة 1995، 1996 كان في أعلى مستوياته بنسبة 8,12%، 65,5%، قبل أن يعرف انخفاض شديد نهاية سنة 1996 إلى غاية 1996 إلى 1998 بنسبة -7,63%، -63,7% علي التوالي وفي فترة 1999 إلى 2007 عرفت تذبذب في نمو إجمالي الناتج المحلي قبل أن يشهد انخفاض مفاجئ في سنة 2009 بحجم -0,69% قبل أن ينخفض في

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية للإجراءات المتبعة من قبل تايلندا وماليزيا في حل الأزمة

سنة 2010 بنسبة 7,51% وفي سنة 2011 توقف النمو بسبب الفيضانات التي ضربت المنطقة الصناعية الذي أدى إلى شلل في قطاع التصنيع الذي تعافى منه في عام 2012 عرف نمو متزايد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7,24% قبل أن يتوقف أيضا في سنة 2014 بنسبة 0,98% فقامت الحكومة بالموافقة على تنفيذ مشاريع لي تخفيض آثار الفيضانات وسوف تمنع هذي المشاريع حدوث أضرار اقتصادية كتلك التي حدثت عامين 2011 و 2014 وفي الفترة 2015 و 2016 وشهدت تذبذب بنسبة 3,28%

### ثانيا : سعر الفائدة:

هو سعر الفائدة على الإقراض المعدّل للتضخم كما تم قياسه بواسطة معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، و تختلف الشروط والأحكام المرفقة بمعدلات الإقراض باختلاف البلد، على أي حال، مما يحد من قابليتها للمقارنة<sup>1</sup>.

### الجدول رقم (2-11): تطور مستويات سعر الفائدة الحقيقي الإجمالية لتيلندا للفترة 1995.2016

(% سنوية )

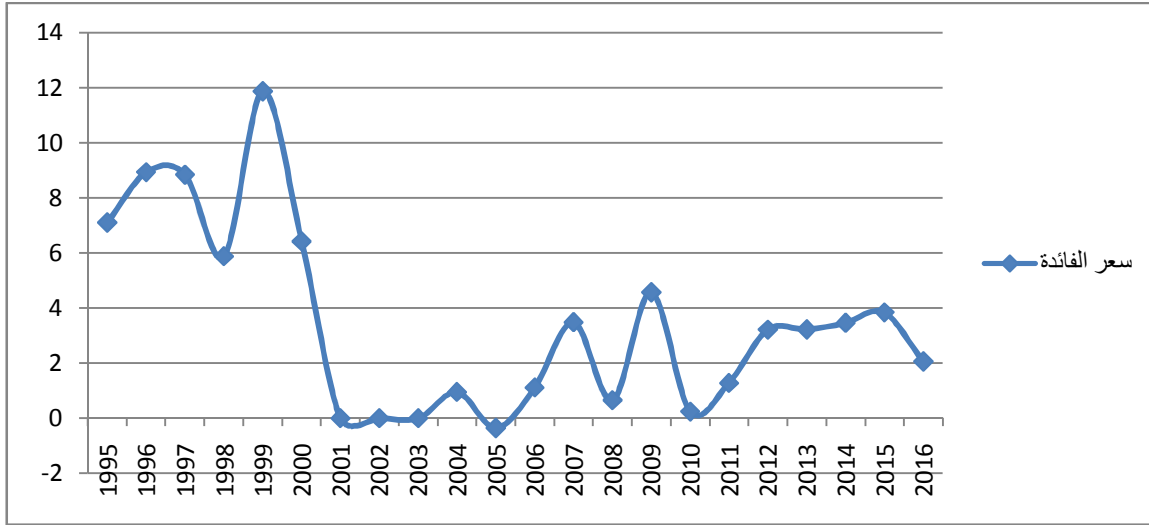
| السنوات             | 1995  | 1996 | 1997  | 1998 |
|---------------------|-------|------|-------|------|
| المؤشر              |       |      |       |      |
| سعر الفائدة         | 10.7  | 93.8 | 83.8  | 88.5 |
| سعر الفائدة         | 86.11 | 42.6 | 0     | 0    |
| سعر الفائدة         | 0     | 95.0 | -35.0 | 11.1 |
| سعر الفائدة         | 49.3  | 65.0 | 57.4  | 24.0 |
| سعر الفائدة الحقيقي | 28.1  | 22.3 | 22.3  | 46.3 |
| سعر الفائدة الحقيقي | 84.3  | 06.2 |       |      |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي مؤشر سعر الفائدة الحقيقي في تايلندا، تاريخ الإطلاع 2018/08/10.

<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MY>

<sup>1</sup>: صندوق النقد الدولي، والإحصاءات المالية الدولية، وملفات البيانات التي تستخدم بيانات البنك الدولي حول معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر سعر الفائدة الحقيقي، تاريخ الإطلاع 2018/08/15 <https://datacatalog.worldbank.org/public-licenses#cc-by>

شكل رقم (2-13): سعر الفائدة



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه بأن سعر الفائدة عرف ارتفاع بسيط خلال الفترة 1995 إلى 1997 بنسبة 8،83% وفي سنة 1998 عرف انخفاض في أسعار الفائدة أما في سنة 1999 حيث عرفت أعلى نسبة لسعر الفائدة شهدتها هذي الفترة بنسبة 11،86% ونلاحظ أن عند ارتفاع أسعار الفائدة ينخفض مستوى الاستهلاك حيث يترتب على رفع نسبة الفائدة وزيادة في تكلفة الإقراض من البنوك كما يؤثر على حجم الاستثمار اذا يقلص حجمه جراء ارتفاع كلفة الأموال المقترضة لأغراض استثمارية وفي الفترة من 2001 إلى 2005 نلاحظ انعدام في نسبة أسعار الفائدة وهذا راجع إلى قرار تتخذه الدولة عندما ترى تباطؤا ملحوظا في معدلات النمو فتبدأ في تخفيض أو انعدام نسب الفائدة تباعا حتى يتم ضخ السيولة بمعدلات كافية تشجع على رفع الإنتاج و الاستهلاك وترتفع معها معدلات النمو حتى يتم الوصول لمرحلة الانتعاش الاقتصادي وفي الفترة من 2006 إلى 2010 نلاحظ ارتفاع و انخفاض في أسعار الفائدة ومن 2011 إلى 2016 نلاحظ تذبذب في أسعار الفائدة بنسبة 2،06%

ثالثا : سعر الصرف الرسمي :

الجدول رقم (2-12): تطور مستويات سعر الصرف الرسمي لتيلاند للفترة 1995.2016

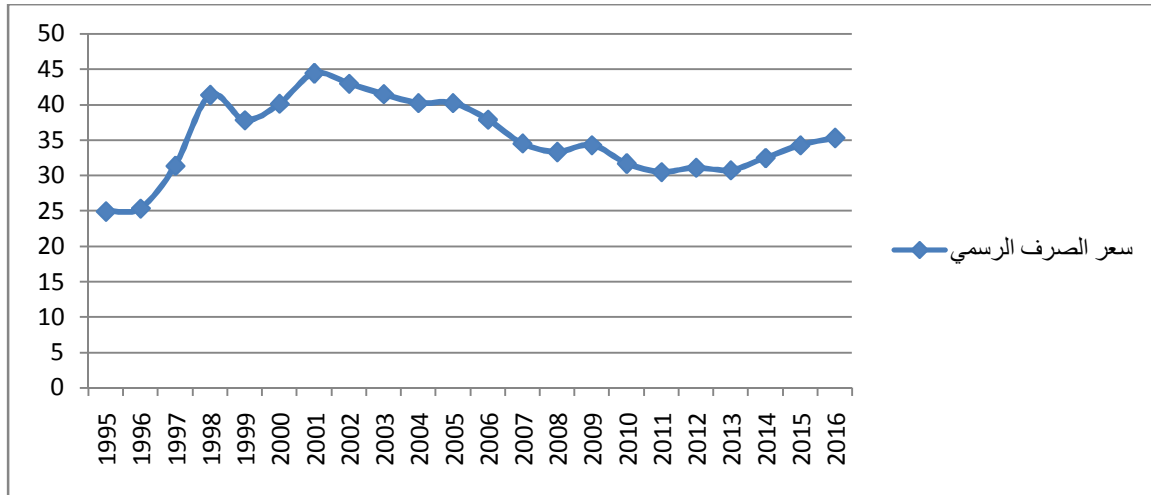
( الدولار الأمريكي )

| السنوات     |             |             |             | المؤشر           |
|-------------|-------------|-------------|-------------|------------------|
| 1998        | 1997        | 1996        | 1995        |                  |
| 3593875.41  | 36433445.31 | 34268286.25 | 9151757.24  | سعر الصرف الرسمي |
| 2002        | 2001        | 2000        | 1999        |                  |
| 96008333.42 | 4319.44     | 11180333.40 | 81365583.37 | سعر الصرف الرسمي |
| 2006        | 2005        | 2004        | 2003        |                  |
| 88198322.37 | 22013021.40 | 22241492.40 | 48461667.41 | سعر الصرف الرسمي |
| 2010        | 2009        | 2008        | 2007        |                  |
| 685705.31   | 28577412.34 | 31330064.33 | 51818059.34 | سعر الصرف الرسمي |
| 2014        | 2013        | 2012        | 2011        |                  |
| 47983333.32 | 72596667.30 | 08309167.31 | 49173333.30 | سعر الصرف الرسمي |
|             |             | 2016        | 2015        |                  |
|             |             | 29638333.35 | 24771667.34 | سعر الصرف الرسمي |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي مؤشر سعر الصرف الرسمي في تايلندا، 2018/08/15.

<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS#>

شكل رقم(2-14): سعر الصرف الرسمي



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه بأن سعر الصرف الرسمي قد عرف ارتفاع خلال فترة من 1995 إلى 1998 بحجم 3593875,41 دولار أمريكي وخلال سنة 1999 عرفت انخفاض في سعر الصرف قبل أن ترتفع في سنة 2001 بحجم 4319,44 دولار أمريكي وفي الفترة من 2002 إلى

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية للإجراءات المتبعة من قبل تايلندا وماليزيا في حل الأزمة

2013 عرف انخفاض في أسعار سعر الصرف بحجم 72596667,30 دولار أمريكي و في الفترة من 2014 إلى 2016 عرفت ارتفاع في أسعار الصرف المصري بحجم قدره ب29638333,35 دولار أمريكي

يعتبر سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية كما تعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث كما لها أهميه بالغه في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات لتايلندا  
رابعا: البطالة:

### الجدول رقم (2-13): تطور مستويات البطالة، إجمالي لتايلندا للفترة 1995-2016

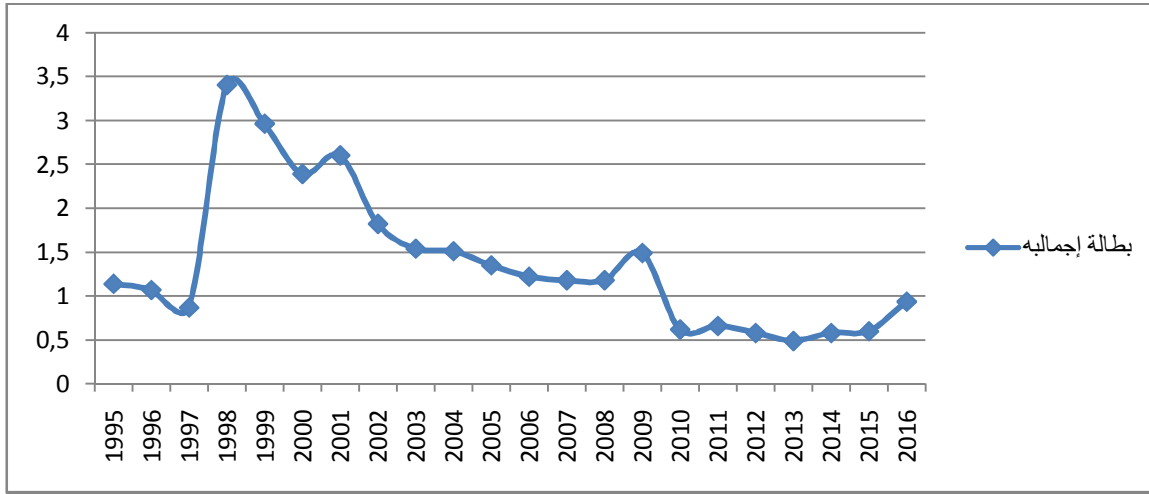
(% من إجمالي القوى العاملة)

| السنوات |      |      |      | المؤشر  |
|---------|------|------|------|---------|
| 1998    | 1997 | 1996 | 1995 |         |
| 40.3    | 87.0 | 07.1 | 14.1 | البطالة |
| 2002    | 2001 | 2000 | 1999 |         |
| 82.1    | 60.2 | 39.2 | 96.2 | البطالة |
| 2006    | 2005 | 2004 | 2003 |         |
| 22.1    | 35.1 | 51.1 | 54.1 | البطالة |
| 2010    | 2009 | 2008 | 2007 |         |
| 62.0    | 49.1 | 18.1 | 18.1 | البطالة |
| 2014    | 2013 | 2012 | 2011 |         |
| 58.0    | 49.0 | 58.0 | 66.0 | البطالة |
|         |      | 2016 | 2015 |         |
|         |      | 94.0 | 60.0 | البطالة |

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي مؤشر البطالة في تايلندا، تاريخ الإطلاع 2018/08/10.

<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS#>

شكل رقم(2-15) :بطالة إجمالية



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن البطالة عرفت انخفاض خلال فترة 1995 إلى 1997 بنسبة 0.87 % وفي سنة 1998 نلاحظ ارتفاع شديد في البطالة بنسبة 3.40 % وفي الفترة من 1999 إلى 2008 عرفت انخفاض بنسبة 1.18% قبل أن ترتفع ارتفاع بسيط في سنة 2009 بنسبة 1.49 % ومن 2010 إلى 2015 نلاحظ انخفاض شديد في نسبة البطالة وذلك بسبب إقامة المشاريع التي تحتاج إلى أيدي عاملة وعدم استخدام الآلات والتي تأخذ مكان عمل الكثير من الأيدي العاملة و تؤدي إلى تسريحهم وقيام دولة تايلندا بالتعاون فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص في محاولة توفير فرص العمل المختلفة وفي سنة 2016 ارتفعت ارتفاع بسيط للغاية بنسبة 0.93 %

خامسا : الإستثمار الأجنبي المباشر :

الجدول رقم (2-14): تطور مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالية لتيلاند للفترة 1995.2016

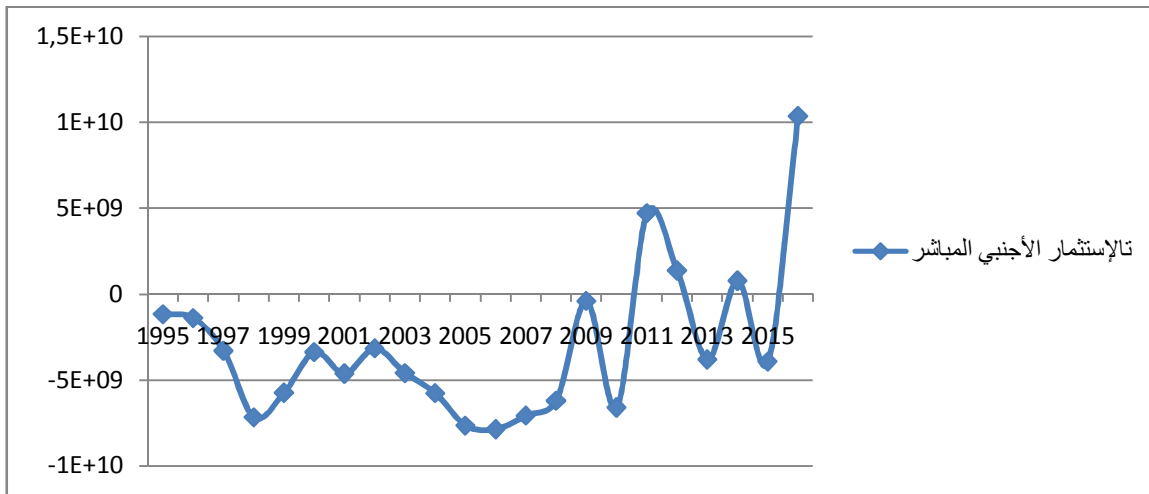
(الدولار الأمريكي)

| السنوات                    | 1995        | 1996        | 1997         | 1998        | المؤشر |
|----------------------------|-------------|-------------|--------------|-------------|--------|
| الاستثمار الأجنبي المباشر. | -1182374912 | -1404634020 | -3314970532  | -7184691753 |        |
| الاستثمار الأجنبي المباشر. | 1999        | 2000        | 2001         | 2002        |        |
| الاستثمار الأجنبي المباشر. | -5756929985 | -3388964331 | -4639467177  | -3170876705 |        |
| الاستثمار الأجنبي المباشر. | 2003        | 2004        | 2005         | 2006        |        |
| الاستثمار الأجنبي المباشر. | -4609377096 | -5783594587 | -7664201699  | -7876711486 |        |
| الاستثمار الأجنبي المباشر. | 2007        | 2008        | 2009         | 2010        |        |
| الاستثمار الأجنبي المباشر. | -7086888457 | -6221859991 | -5.415179561 | -6615343922 |        |
| الاستثمار الأجنبي المباشر. | 2011        | 2012        | 2013         | 2014        |        |
| الاستثمار الأجنبي المباشر. | 4702082850  | 1361534446  | -3814466006  | 6.766299561 |        |
| الاستثمار الأجنبي المباشر. | 2015        | 2016        |              |             |        |
| الاستثمار الأجنبي المباشر. | -3936528344 | 10345831845 |              |             |        |

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على البنك الدولي مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر، تاريخ الإطلاع 2018/08/20.

[atabank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country](http://atabank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country)

شكل رقم (2-16) : الإستثمار الأجنبي المباشر



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية للإجراءات المتبعة من قبل تايلندا وماليزيا في حل الأزمة

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه بأن الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت انخفاض حاد خلال فترة 1995 إلى 2010 بحجم 3388964331- دولار أمريكي إذا جذبت تايلندا أدنى مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك رغم تمتع البلاد بنقاط قوة في قطاع التصنيع ونلاحظ أنه حتى في ظل تحسن الاقتصاد التايلندي ظل الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفا وذلك بسبب التقلبات التي انتهت بالأزمة المالية العالمية والفيضانات الشديدة وهو مكلفة تايلندا خسائر تعادل عاما كاملا من إجمالي الناتج المحلي ومع ذلك توجد علامات بسيطة تدل على الانتعاش ففي الفترة 2011 و 2012 استقرت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر بحجم 1361534446 دولار أمريكي قبل أن يعرف تذبذب خلال الفترة 2013 و2015 بينا انخفاض وارتفاع قبل أن يعرف ارتفاع خلال سنة 2016 بحجم 10345831845 دولار أمريكي

سادسا : إجمالي رصيد الدين الخارجي :

الجدول رقم (2-15) : تطور مستويات رصيد الدين الخارجي الإجمالي لتايلندا للفترة 1995-2016

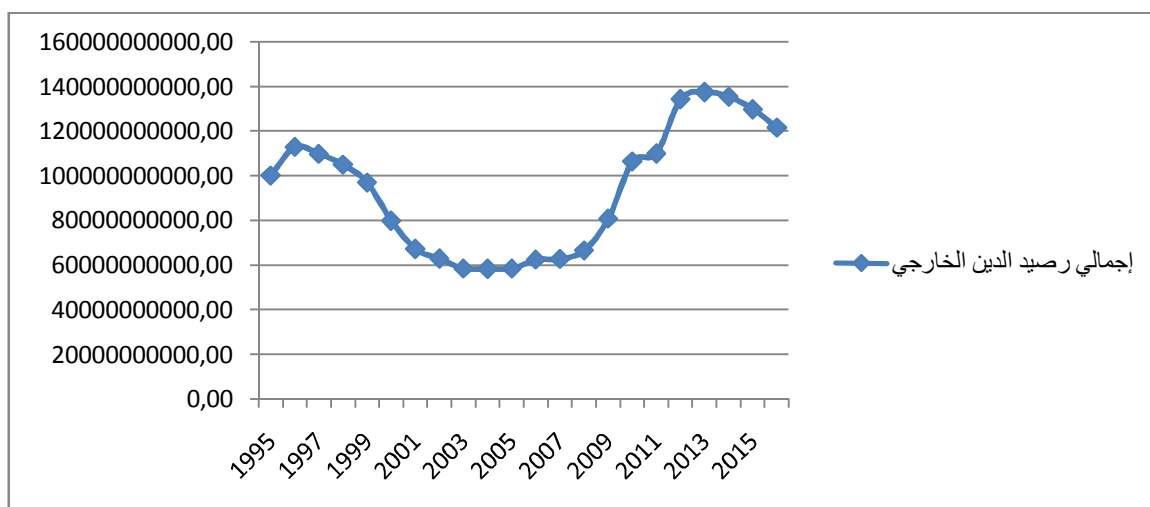
(الدولار الأمريكي)

| السنوات                   | 1995            | 1996            | 1997            | 1998            | المؤشر |
|---------------------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|--------|
| إجمالي رصيد الدين الخارجي | 00.100092688000 | 00.112879505000 | 00.109730683000 | 00.104943986000 |        |
| إجمالي رصيد الدين الخارجي | 1999            | 2000            | 2001            | 2002            |        |
| إجمالي رصيد الدين الخارجي | 96903111000     | 79830059000     | 67296714000     | 62922123000     |        |
| إجمالي رصيد الدين الخارجي | 2003            | 2004            | 2005            | 2006            |        |
| إجمالي رصيد الدين الخارجي | 58452978000     | 58416706000     | 58466721000     | 62493472000     |        |
| إجمالي رصيد الدين الخارجي | 2007            | 2008            | 2009            | 2010            |        |
| إجمالي رصيد الدين الخارجي | 62779005000     | 66618743000     | 80824069000     | 00.106357875000 |        |
| إجمالي رصيد الدين الخارجي | 2011            | 2012            | 2013            | 2014            |        |
| إجمالي رصيد الدين الخارجي | 00.109943316000 | 00.134256717000 | 00.137353246000 | 00.135291566000 |        |
| إجمالي رصيد الدين الخارجي | 2015            | 2016            |                 |                 |        |
| إجمالي رصيد الدين الخارجي | 00.129654081000 | 00.121497197000 |                 |                 |        |

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي مؤشر إجمالي رصيد الدين الخارجي في تايلندا، تاريخ الإطلاع 2018/08/10.

<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS#>

شكل رقم (2-17) : إجمالي رصيد الدين الخارجي



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول و الشكل أعلاه بأن إجمالي رصيد الدين الخارجي عرف ارتفاع بسيط في الفترة 1995 إلى 1996 بحجم 00,112879505000 دولار أمريكي قبل أن يستمر في الانخفاض خلال الفترة 1998 إلى 2008 بحجم 00.66618743000 دولار أمريكي وأستمره في الارتفاع من الفترة 2009 إلى 2013 قبل أن ينخفض انخفاض بسيط في الفترة 2014 إلى 2016 بحجم 00,121497197000 دولار أمريكي و من أسباب ارتفاع الديون الخارجية هو العجز في ميزان المدفوعات وهروب رؤوس الأموال وكذلك النمو الديمغرافي الكبير و انخفاض الدخل القومي والتصنيع الغير فعال .

## الفصل الثاني : دراسة تحليلية للإجراءات المتبعة من قبل تايلندا وماليزيا في حل الأزمة

سابعاً: صادرات و واردات السلع والخدمات :

الجدول رقم (2-16) تطور مستويات صادرات و واردات السلع والخدمات الإجمالية لتايلندا للفترة

2016 – 1995

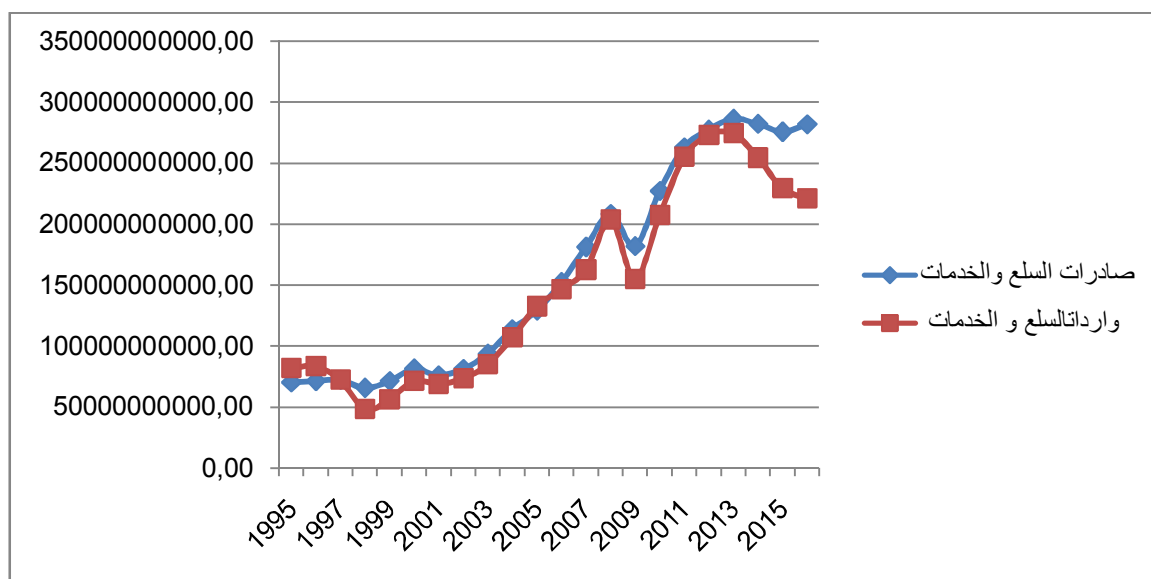
(الدولار الأمريكي)

| 1998               | 1997            | 1996            | 1995            | السنوات                 |
|--------------------|-----------------|-----------------|-----------------|-------------------------|
| 65908516081        | 72419158862     | 71415808938     | 70291857803     | المؤشر                  |
| 48513301439        | 72438833708     | 83481666965     | 82246479492     | صادرات السلع والخدمات   |
|                    |                 |                 |                 | و واردات السلع والخدمات |
| 2002               | 2001            | 2000            | 1999            |                         |
| 81442771880        | 76106587483     | 81761851506     | 71410225659     | صادرات السلع والخدمات   |
| 73728626492        | 69149267285     | 71653259543     | 56344573035     | و واردات السلع والخدمات |
| 2006               | 2005            | 2004            | 2003            |                         |
| 00.152553120000    | 00.129287430000 | 69.114018869449 | 93881649848     | صادرات السلع والخدمات   |
| 00.146885360000    | 00.132758360000 | 88.107270576280 | 85077535607     | و واردات السلع والخدمات |
| 2010               | 2009            | 2008            | 2007            |                         |
| 89.227242774271    | 26.181968016733 | 00.208357780000 | 00.181372240000 | صادرات السلع والخدمات   |
| 99.207558530109    | 25.154991170081 | 00.203906270000 | 00.162689290000 | و واردات السلع والخدمات |
| 2014               | 2013            | 2012            | 2011            |                         |
| 36.524 315 159 282 | 83.286231729110 | 25.277377491249 | 65.262943626360 | صادرات السلع والخدمات   |
| 15.254669521141    | 74.274818556436 | 96.273296518210 | 20.255310821276 | و واردات السلع والخدمات |
|                    |                 | 2016            | 2015            |                         |
|                    |                 | 84.221171872301 | 70.229765840215 | صادرات السلع والخدمات   |
|                    |                 | 01.281935817579 | 95.275804645083 | و واردات السلع والخدمات |

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي مؤشر واردات وصادرات السلع والخدمات في تايلندا، تاريخ الإطلاع 2018/08/10

<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS#>

الشكل رقم (2-18): صادرات وواردات السلع و الخدمات



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن الصادرات عرفت تذبذب خلال فترة التسعينيات و بداية الألفيات بحجم 81761851506 دولار أمريكي واستمرت في الارتفاع في الفترة 2004 إلى غاية 2008 قبل أن ينخفض انخفاضاً بسيطاً في سنة 2009 و لمستمرت في الارتفاع من سنة 2010 إلى 2016 حيث بلغه أشده بحجم 01,281935817579 دولار أمريكي وذلك بسبب القطاع الزراعي الذي تركز عليه تايلندا حيث يعد الأرز السبب الرئيسي للارتفاع الصادرات، أما بالنسبة للواردات عرفت تذبذب خلال فترة التسعينيات و بداية الألفيات بحجم 71653259543 دولار أمريكي واستمرت في الارتفاع في الفترة 2004 إلى 2008 بحجم 00,203906270000 دولار أمريكي وفي سنة 2009 عرف انخفاضاً قبل أن يستمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2013 وفي الفترة من 2014 إلى 2016 عرف انخفاضاً حيث بحجم 01,281935817579 دولار أمريكي، نلاحظ زيادة متباينة في الواردات مما يجب على الحكومة تقليل العجز في ميزان التجاري من خلال ضبط الاستيراد إلى جانب العمل على زيادة الصادرات .

ثامنا : الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص :

الجدول رقم (2-17): تطور مستويات الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص لتيلندا 1995-2016

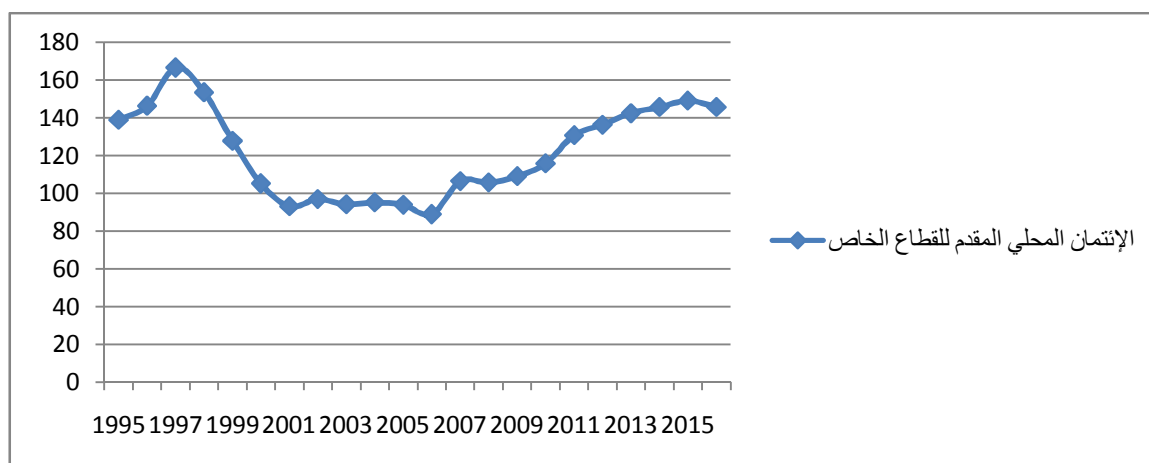
(%GDP)

| السنوات                                 | 1995   | 1996   | 1997   | 1998   |
|---|--------|--------|--------|--------|
| المؤشر                                  |        |        |        |        |
| الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص | 97.138 | 31.146 | 50.166 | 14.153 |
| الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص | 27.127 | 12.105 | 80.93  | 2002   |
| الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص | 134.94 | 14.95  | 38.93  | 2006   |
| الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص | 36.106 | 67.105 | 98.108 | 2010   |
| الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص | 67.130 | 23.136 | 36.142 | 2014   |
| الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص | 69.148 | 36.145 |        | 2016   |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي مؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص في تايلندا، تاريخ الإطلاع 2018/08/15.

#http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS

الشكل رقم (2-19) : الإئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه بأن الائتمان المحلي المقدم من القطاع الخاص عرف ارتفاع طفيف خلال فترة 1995 إلى 1997 بنسبة 166.50% واستمرت في الانخفاض إلى غاية 2006 بنسبة 91.88% وفي سنة 2007 إلى 2016 عرفت ارتفاع في الائتمان المقدم إلى قطاع الخاص بنسبة 145.63% مما يدل على التطور السريع الذي حدثه مؤخرا للمؤسسات المالية

تاسعا : عجز الميزانية :

الجدول رقم (2-18): تطور مستويات عجز الميزانية لتيلاند للفترة 1995.2016

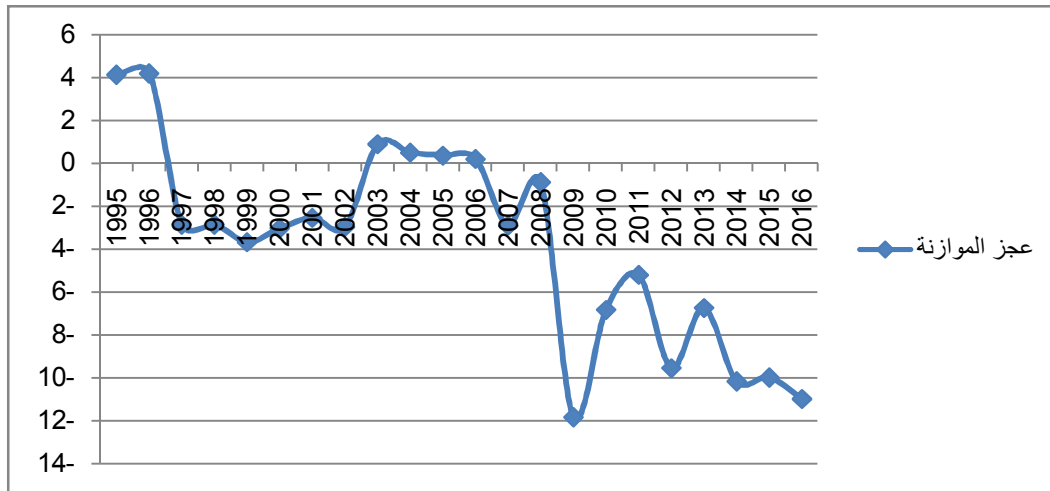
(مليار دولار )

| المؤشر       | السنوات | 1995  | 1996   | 1997   | 1998   |
|--------------|---------|-------|--------|--------|--------|
| عجز الموازنة | 1999    | 4.15  | 4.21   | -2.85  | 2.84   |
| عجز الموازنة | 2000    | -3.67 | -3.03  | -2.53  | -2.95  |
| عجز الموازنة | 2003    | 0.91  | 0.52   | 0.38   | 0.22   |
| عجز الموازنة | 2007    | -2.89 | -0.87  | -11.83 | -6.82  |
| عجز الموازنة | 2011    | -5.19 | -9.54  | -6.73  | -10.16 |
| عجز الموازنة | 2015    | -9.98 | -10.98 |        |        |

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي مؤشر عجز الموازنة في تايلندا، تاريخ الإطلاع 2018/09/17.

[#http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS](http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS)

شكل رقم (2-20): عجز الموازنة



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه بأن عجز الميزانية عرفه انخفاض في الفترة من 1995 إلى 1996 عرف تذبذب بسيط بحجم 4,21 مليار دولار وفي سنة 1997 عرف انخفاض شديد بحجم 2,85- مليار دولار وأما سنة 1998 عرفت ارتفاع بسيط في عجز الميزانية بحجم 2,84 مليار دولار وهذا راجع إلى أن الاقتصاد في حالة انكماش وذلك لانخفاض الإيرادات وارتفاع النفقات. وفي الفترة من 1999 إلى 2002 عرف انخفاض آخر في عجز الميزانية بحجم 2,95- مليار دولار أما في الفترة من 2003 إلى 2006 عرف تذبذب في عجز الميزانية بحجم 0,22 مليار دولار وفي الفترة من 2007 إلى 2016 عرف انخفاض شديد في عجز الميزانية بحجم 10,98- مليار ويمكن مواجهة العجز في الميزانية عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي، الحد من الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.

عاشرا: أسعار المستهلك :

الجدول رقم (2-19): تطور مستويات أسعار المستهلك لتيلاند للفترة 1995.2016

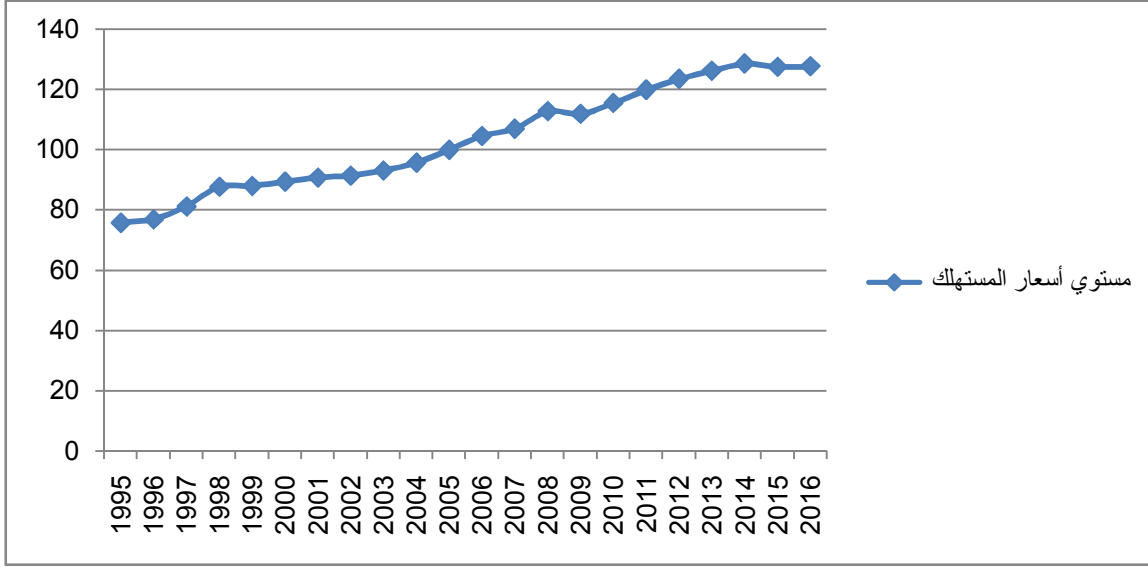
(مليار دولار)

| السنوات | المؤشر |
|---------|--------|
| 1998    | 87.70  |
| 1997    | 81.20  |
| 1996    | 76.90  |
| 1995    | 75.80  |
| 2002    | 91.40  |
| 2001    | 90.80  |
| 2000    | 89.40  |
| 1999    | 88.00  |
| 2006    | 104.60 |
| 2005    | 100.00 |
| 2004    | 95.70  |
| 2003    | 93.10  |
| 2010    | 115.50 |
| 2009    | 111.90 |
| 2008    | 112.80 |
| 2007    | 107.00 |
| 2014    | 128.60 |
| 2013    | 126.20 |
| 2012    | 123.50 |
| 2011    | 119.90 |
| 2016    | 127.70 |
| 2015    | 127.50 |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي مؤشر مستوى أسعار المستهلك، تاريخ الإطلاع 2018/09/17.

<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS>

شكل رقم (2-21) بمستوى أسعار المستهلك



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه بأن مستوى أسعار المستهلك عرفت تزايد معتبر خلال الفترة 1995 إلى 1997 بحجم 81،20 مليار دولار وفي الفترة من 1998 إلى 2005 عرف استمرارية في الارتفاع بحجم 100،00 مليار دولار أستمرت هذا الارتفاع إلى غاية 2016 بحجم 127.70 مليار دولار تشير الزيادة إلى أن الأمر يتطلب صرف المزيد من الدولارات المواد الاستهلاكية الأساسية. يتم مراقبة أرقام أسعار المستهلك عن كثب من قبل مصرف التايلندي المركزي باعتباره أهم مؤشر للتضخم في البلاد.

### المبحث الثالث : مقارنة بين الدولتين والانتقادات الموجهة للصندوق في حل الأزمة

في هذا المبحث سنتطرق إلي مقارنه بين دولتين محل الدراسة من حيث سرعة التعافي وأيهما الأسرع في الخروج من الأزمة.

المطلب الأول : مقارنة بين دولتين محل الدراسة من حيث سرعة التعافي

أولاً: ماليزيا

حققت ماليزيا نتائج أفضل في مجال النمو وسعر الصرف والبطالة مقارنة بتايلندا التي استعانت بالصندوق، ورفضت ماليزيا الاستعانة من الصندوق النقد الدولي خلال أزمته المالية بسبب قناعة القيادة بأبعاد ونتائج مساعدات صندوق النقد الدولي المتمثلة في أن تصيح أسيرة التدخل الأجنبي و السيطرة والهيمنة وفرض القرارات فاتبعت ماليزيا الإجراءات التالية للخروج من الأزمة فقامت برفع أسعار الفائدة بشكل محدود وتدرجي توازنا مع التغيرات في معدل التضخم وتخفيض الانفاق العمومي والذي يتمثل في تأجيل مشاريع البنية الأساسية وقيامها بزيادة في أسعار المواد الغذائية إلى أن تعتمد البلاد على استيراد الأغذية وانتقدت ماليزيا العمالة الأجنبية الرخيصة بسبب التأخير في تطوير القاعدة الصناعية التكنولوجية ذات القيمة العالية ولم تنساق ماليزيا وراء الحل السهل وهو اللجوء للبنك الدولي للاقتراض

وكانت الفترة التي عايشت فيها ماليزيا الأزمة ممتدة من 24 جويلية 1997 إلى 2000

ثانياً: تايلندا

تايلندا كانت من الدول الأولى التي تعرضت للأزمة مقارنة بباقي الدول الآسيوية ورغم تطبيقها للاستراتيجية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي إلا أن عمر الأزمة استغرق فترة طويلة مقارنة بماليزيا التي تعافت بسرعة وتبعت تايلندا إجراءات التالية للخروج من الأزمة قامت بتخصيص جانب كبير من القروض للحكومة والبنوك المركزية لتمكينها من تعزيز قدرتها على خدمة الديون الأجنبية وعلى تثبيت أسعار الصرف وقيمها بتأجيل وتعليق الجزئي لمدفوعات الديون الأجنبية وفقاً لاتفاقيات جماعية بين الدائنين والمدنيين و التخلي عن هدف تحقيق فائض الميزانية و التركيز فقط علي محاولة تخفيف العجز فيها وتبني إجراءات هيكلية وتوجيهية من أجل زيادة الشفافية والمنافسة.

وكانت الفترة التي عاجلت فيها تايلندا الأزمة من 2 جويلية 1997 إلى 2003 وقد تعرض صندوق النقد الدولي إلى انتقادات لأن المبدأ الأساسي الذي تركز عليه لبرامج الإنقاذ لا تناسب الأزمة، فهو يقدم أمولا

بشروط تقضي بفرض نظام مالي منضبط. وقد كانت تايلندا قد خفضت قيمة عملتها قبل المباشرة ببرامج الإنقاذ ولهذا لم يفرض عليها هذا الشرط من قبل صندوق النقد الدولي. لكن شروط أخرى مثل رفع معدلات الفائدة والتصنيف على عمليات التسليف وخفض الإنفاق في القطاع العام، كانت متضمنة من الممكن ان تكون هذه الشروط فعالة في دول تعاني عجز كبير في الموازنة أو من دين عام ضخم. والعلاج الاعتيادي المتبع من قبل صندوق النقد الدولي لن يجد نفعاً في حالة اقتصاد دول جنوب شرق آسيا لان طبيعة الأزمة مختلفة، ومع فرض سياسة مالية متشددة فان ضغوط الانكماش على الاقتصاد سوف تزداد بصورة مماثلة فان شرط صندوق النقد الدولي لزيادة معدلات الفائدة من اجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية سوف يؤدي إلى نتائج عكسية، حيث ستتعرض كثيراً من الشركات للإفلاس، مما يجعل عملية الانتعاش الاقتصادي أكثر صعوبة. لم ينجح علاج صندوق النقد الدولي في تايلندا حيث فقد المستثمرون ثقتهم وأصبحت أسعار العملات والأسهم غير مستقرة. وبالتالي فان صندوق النقد الدولي أصبح غير قادر على تحقيق انتعاش اقتصادي في المنطقة الذي كان من قبل المؤمنين في سياسات السوق الحرة و العوامة أما ماليزيا لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمته من خلال أجندة وطنية التي مكنتها من الخروج من الأزمة في فترة قصيرة أثبتت بذلك نجاح سياستها .

### المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي في حل الأزمة

سنتطرق إلى بعض جوانب السياسات المالية والنقدية في برامج الصندوق في شرق آسيا وكيفية الصندوق في معالجة هذه الأزمة كما يلي:

#### أولاً: سياسات انكماشية

لم يخفف رد فعل الصندوق النقد الدولي الأولي تجاه أزمة شرق آسيا من حدتها، ولكن زاد من شدتها وانتشارها، لقد طالب بسياسات مالية تقشفية عن طريق تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب وسياسات نقدية أكثر تقييد كشرط مسبقة لقروضه وكانت إحدى حجج الصندوق النقد الدولي الرئيسية هي أنا السياسات التقشفية تستعيد الثقة في الاقتصاديات المتضررة وهذه نفس السياسات التي تعود الصندوق النقد الدولي على المطالبة و كانت مقيدة بمعدلات التضخم متدنية وهذه الإجراءات بدلا من أن تطمئن المستثمرين وتعيد الثقة ساعدت على تعميق الانكماش الاقتصادي الذي كان في مراحل الأولى.

إن بعض التقييد المالي كان يجب أن يكون جزءا من الحل، أن الزيادة في الادخار الحكومي كانت أمر ضروريا لتحقيق التحسن المطلوب في الجاري لميزان المدفوعات لضمان التوازن الخارجي ولكن هذه الحجة تتجاهل طبيعة

الوضع الخاص في شرق آسيا، حيث أن خروج رأس المال بكميات كبيرة وما أدى إليه ذلك من الانخفاض الحاد في قيمة العملات المحلية كان له تأثير عكسي شديد على أوضاع البنوك والشركات ومراكزها المالية،<sup>1</sup>

### ثانيا :النظام المصرفي

التسرع بإغلاق مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية كوسيلة تظهر الحكومات عزمها على القيام بإجراءات إصلاح قوية، بحيث ظهر هذا الخطأ بوضوح في إندونيسيا بحيث كان أول إجراء تم اتخاذه ضمن برنامج الصندوق النقد الدولي الأول في نوفمبر 1997 هو إغلاق 16 مصرفا وقد اعترف الصندوق بعد ذلك بأن إجراءه هذا ساعد من تعميق الأزمة<sup>2</sup>

### ثالثا:إعادة هيكله الديون

حينما تبين للصندوق أن برامجه لم تؤد إلى استعادة الثقة بل إن الأحوال زادت سوءا، تمت إعادة النظر وتضمن البرنامج الثاني مع كوريا والذي وقع في 24 ديسمبر 1997 تخفيف القيود على السياستين المالية والنقدية وكانت نقطة الارتكاز فيه هي إعادة هيكله قروض كوريا من المصارف الدولية، لقد تمت إعادة جدولة 24 بليون دولار من القروض القصيرة الأجل، والتي كان موعد سدادها في أوائل 1998 في شكل سندات حكومية 1 إلى 3 سنوات لقد كان الاتفاق سخيا من وجهة نظر الدائنين حيث كانت أسعار الفائدة الجديدة أعلى من القديمة، كما أن السندات الجديدة مضمونة بسخاء من الحكومة الكورية ولكن النتيجة كانت هي انخفاض حدة الذعر وبداية تحسن مستوى سعر صرف العملة الكورية.<sup>3</sup>

### رابعا: تخفيض العملة الوطنية:

تلجأ الدول إلى قرار تخفيض قيمة عملاتها الوطنية بشكل أساسي من أجل إعادة توازن إلى موازينها الزراعية و الصناعية وقطاع التصدير

■ الإنتاج الزراعي: بطبيعته إنتاج غير مرن على الأجل القصير، وفي معظم الدول النامية وهو إنتاج غير كاف، لمواجهة الاستهلاك المحلي.

<sup>1</sup> جميلة بلعالم، المرجع السابق، ص 22 ، 23.

<sup>2</sup> نبيل جعفر عبد الرضا، تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم، دار كتاب الجامعي، مصر، ص 244

<sup>3</sup> جميلة بلعالم، المرجع السابق، ص 24.

■ **الإنتاج الصناعي:** فهو من حيث النوعية والتكلفة لا يستطيع المنافسة الدولية والنزول للسوق العالمي، كذلك فإنه لا يمكن زيادة الصادرات من لارتفاع تكلفة الواردات من المواد الخام، والمعدات، وقطع الغيار والمعرفة التكنولوجية، بسبب خفض العملة الوطنية.

■ **قطاع التصدير:** الذي يتمثل غالبا في منتج زراعي، أو منتج حيواني، أو منتج تحديشي وحيد، فإن تخفيض العملة الوطنية إزاء العملات الأجنبية لا يشجع على زيادة الصادرات كما أنه أدى إلى تزايد الأسعار ومضاعفتها أكثر من تخفيض العملة فتخفيض العملة الوطنية عموما لا يؤدي إلى زيادة تكلفة استيراد الضروريات.

**خامسا: تجسيد الأجور وخفض الإعانات للمستهلكين:** مما أضاف أعباء إضافية على أصحاب الدخل المحدود لنقص دخولهم الحقيقية ولا يخفى ما لذلك من مساوئ اقتصادية تعيق من رفاهيتهم الاجتماعية وتؤثر على وضعهم بالنسبة للطبقات الأخرى، ومساوئ سياسة نتيجة للاضطرابات والإضرابات والقلق التي يمكن تتعرض لها بل وتعرضت لها دول كثيرة أخذت باقتراحات صندوق النقد الدولي.<sup>1</sup>

### سادسا: تحليل محاور السياسات المالية المقترحة لعلاج العجز المالي في الدول النامية:

تتمثل أهم محاور السياسات المالية في برامج صندوق النقد للمواءمة و المقترحة لعلاج الاختلالات المالية في الدول النامية في ثلاثة محاور رئيسية تتضمن ما يلي :

#### 1 : سياسات الإصلاح الضريبي و دورها في علاج الاختلالات المالية :

تعد سياسة الإصلاح الضريبي من أهم محاور السياسات المالية الموجهة لعلاج مشكلة العجز المالي في الدول النامية، و يعزى ذلك إلى تعدد أوجه القصور التي تتسم بها النظم الضريبية و هيكلها القائمة في أغلب الدول النامية. الأمر الذي يتمخض عنه ضآلة الجهد الضريبي و انخفاض الطاقة الضريبية الفعلية عن الطاقة الضريبية الممكنة أو المحتملة. و من ثم يعد تحويل الطاقة الضريبية الفعلية إلى الطاقة الممكنة، بمثابة الهدف الاستراتيجي لسياسات الإصلاح الضريبي المقترحة لعلاج الاختلالات المالية عامة، و علاج عجز الموازنة العامة بصفة خاصة.<sup>2</sup>

#### أ: في مجال إصلاح الهيكل الضريبي : يتلخص دور السياسات المقترحة في :

بصفة عامة يثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الدول النامية، مشاكل خاصة يتمثل أهمها في عدم قدرة الدولة على تطبيق تلك الضريبة على عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية، التي يضطلع بها بعض القطاعات الاقتصادية غير الرسمية في الدولة، إلى جانب التعارض بين الرغبة في تطبيق تلك الضريبة

<sup>1</sup> محمد عبد الله شاهين محمد، المرجع السابق، ص 118 119.

<sup>2</sup> سميرة ابراهيم ايوب، المرجع السابق، ص 107

ب : إصلاح السياسة الضريبية في مجال تحرير التجارة الخارجية :

تعد من أهم محاور سياسات الإصلاح الضريبي في الدول النامية و يرجع ذلك إلى تزايد أهمية قطاع التجارة الخارجية بالنسبة لغالبية الدول النامية، سواء من حيث ارتفاع نسبة مساهمة حصيلة الضرائب المفروضة على كل من الصادرات و الواردات بالنسبة لإجمالي الحصيلة الضريبية.

و بالنسبة لأثر سياسات تحرير التجارة الخارجية في جانب النفقات في الموازن العامة للدولة، فيتمثل في قيمة التكاليف الانتقالية التي تتحملها الموازنة العامة و المقصود بالتكاليف الانتقالية. تلك التكاليف التي تتحملها ميزانية الحكومة في فترة الانتقال التي يتكيف خلالها الاقتصاد القومي مع المتغيرات في هيكل الأسعار النسبية. و تنحصر أهم هذه التكاليف فيما يلي<sup>1</sup>:

- ما يترتب على انتهاج تلك السياسات من انكماش اقتصادي و زيادة معدلات البطالة في الأجل القصير، و من ثم زيادة البنود الإنفاق العام المخصصة لإعانة البطالة، و تمويل المشروعات الحكومية اللازمة لاستيعاب العمالة، و الإنفاق على برامج التدريب و التأهيل. إلى جانب المخصصات المالية الموجهة لمنع حوافز الاستثمار في قطاع التصدير، و تقديم الإعانات المؤقتة لمنتجات السلع البديلة للواردات.
- في ظل الانكماش قصير الأجل الذي يحدث عقب عملية التحرير، تظهر بعض الضغوط لإجبار الحكومة على تبني سياسات مالية توسعية في حالة انتشار البطالة الانتقالية، و ذلك بالتزامها بزيادة الطلب الحكومي، و إقامة مشروعات تُخلق فرص عمل جديدة.

2: سياسات الخصخصة و دورها في علاج الاختلالات الاقتصادية و المالية في الدول النامية :

تعد الخصخصة عملية بالغة التعقيد في الدول النامية، إذ يعترضها كثيراً من العقبات الاقتصادية و السياسية و الإدارية فمن حيث المشاكل الاقتصادية و تتلخص في ضرورة توافر درجة عالية من الخبرة الفنية لتقييم أصول القطاع العام و تحديد السعر المناسب لها، بما يضمن تجنب المضاربة في أسعار هذه الأصول فضلاً عن جمود الأسواق المالية و النقدية و ضيق نطاقها. و تعد الأخيرة من أهم العقبات التي تعترض نجاح عملية الخصخصة، إذ أن توافر أسواق مالية و نقدية متطورة يساهم في توفير قد كبير من الإمكانيات اللازمة لتطبيق برامج الخصخصة. أضف

<sup>1</sup> نفس المرجع، صص 108-118

إلى ذلك مشكلة نقص موارد الموازنة العامة اللازمة لتمويل تكاليف خصخصة الملكية، مثل رفع مكافآت إنهاء الخدمة للعاملين الذين يتم الاستغناء عنهم، و كذلك الموارد اللازمة لتسوية الالتزامات المالية المستحقة على المؤسسات المراد خصصتها.<sup>1</sup>

### 3: سياسات ترشيد جانب النفقات العامة :

يتعلق بترشيد الإنفاق الجاري الموجه لتمويل مختلف أشكال المعونات الاقتصادية والاجتماعية فيتلخص دور السياسات المقترحة بشأنها في:

- أ. إلغاء المعونات التي تؤدي إلى انحراف هيكل تخصيص الموارد، و التأثير سلباً في حوافز المنتجين.
- ب. إلغاء المعونات المقدمة لدعم الاستهلاك دون تمييز بين الاستهلاك الضروري، و الكمالي؛ حيث يؤدي منح مثل هذه المعونات إلى تضخم جانب الطلب الكلي.
- ت. مراعاة التوازن بين حجم المعونات الاقتصادية التي تقدمها الحكومة للمشروعات العامة -من خلال المرحلة الانتقالية التي يتم فيها تطوير تلك المشروعات- و بين معدلات نمو الإيرادات الجارية.<sup>2</sup>

### إضافة إلى كل الانتقادات السابقة

1- هناك من يعتبر أن البرامج التي اقترحتها صندوق النقد الدولي على دول جنوب شرق آسيا لم تكن مناسبة لها. ففي الدول الآسيوية، كان السبب الرئيسي للأزمة هو كون البنوك والشركات الخاصة قد تحصلت على قروض بالعملة الأجنبية دون أن تحسن تخصيص أو توظيف هذه الأموال ومن ثم فقد واجهت هذه الدول ارتفاعاً في مديونية القطاع الخاص وعدم قدرته على الوفاء.

2- يعتبر هذا النقد الأخير من أهم الانتقادات التي قد توجه لصندوق النقد الدولي وتعامله مع الأزمات المالية بشكل عام، فمن المحتمل أن تؤدي تدخلات الصندوق في حل الأزمات المالية الدولية إلى تولد ظاهرة الخطر الخلقى لدى البلدان.<sup>3</sup>

3- ركزت بعض الانتقادات على عدم وجود فريق مؤهل يفهم جيد تأثيرات إعادة توزيع إجراءات السياسة المالية ومهمات التي تميل إلى التوصية بالتصنيف المالي بوصفة مبدأ دون التمييز بدرجة كافية بين الأوضاع أو الحالات التي يكون فيها التصنيف ملح وأساسياً وتلك التي يكون فيها عاملاً مساعداً.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سميرة ابراهيم ايوب، المرجع السابق، ص 121 130

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 121 130.

<sup>3</sup> برباص طاهر، المرجع السابق، ص 73.

4- اعتمدت إصلاحات صندوق الدولي بموجب تلك البرامج على تخفيض قيمة العملة الوطنية وتحقيق التوازن في ميزانيتها وزيادة نسبة الضرائب، كذلك معالجة عجز الميزان التجاري وبالتالى تقليص الاعتماد على التمويل الخارجي فتخف أزمة المديونية، إما الدول المدينة المعينة فتترى إن هذه العملية تمزق برامجها الاجتماعية المهمة وتلغي هدفها في بلوغ الاستخدام الكامل وتمس شريحة كبيرة من أصحاب الدخول المنخفضة وتحدث ردود فعل داخلية عنيفة جراء تفاقم مشكلة البطالة وإلغاء البرامج الاجتماعية.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> نبيل جعفر عبد الرضا، المرجع السابق، ص 244

<sup>2</sup> محمد عبد الله شاهين محمد، المرجع السابق، ص 123.

### خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما تم التعرض إليه من تحليل الإجراءات المقدمة من طرف الصندوق النقد الدولي والمطبقة من قبل تايلندا من جهة، والإجراءات المنبثقة من السياسة الاقتصادية الداخلية للماليزية من جهة أخرى كانت النتائج كما يلي :

1. سرعة التعافي بالنسبة لماليزيا لاعتمادها علي سياسات داخلية متوافقة مع وضعها الاقتصادي، بينما تايلندا قد طالت فيها مدة الأزمة رغم اتباعها لإملاءات الصندوق وسياساته؛
2. حنكة صناع القرار في ماليزيا للسيطرة والتعافي من الأزمة دون اللجوء للصندوق
3. وجود إرادة سياسية فعلية تعمل على تحقيق رؤية متكاملة تخدم جميع الأطراف على حد سواء، ومن ثمة الانتقال من فكرة صناعة التنمية إلى هندسة التنمية.
4. الاعتماد علي الاكتفاء علي التمويل الداخلي والموارد البشرية وعدم اللجوء للخارج.
5. رغم التعافي كان النمو بطيء

عرفت المنطقة الآسيوية بما فيها ماليزيا وتايلندا في منتصف التسعينات أزمة ماله، عصفت باقتصاداتها مما تسببت في عجز وفشل كلي للنمو والتنمية ، وعلي هذا الأساس انطلقت فكرة الإشكالية لبحثنا هذا ، وذلك لتحليل الإجراءات المتخذة والمتبع للخروج من الأزمة ، وبما أن طبيعة اقتصاد ماليزيا و تايلندا تتراوح بين التبعية للقوي الخارجية وبين الاستقلالية و الحرية غير أن الحركة الاقتصادية للمنطقة الآسيوية تشهد فجوه كبيره بينما ما خطط وما حدد من استراتيجيات وبين ما حدد علي أرض الواقع لفك الأزمة المالية .

من خلال تحليل وتفسير الإجراءات التي اتخذت لعلاج الأزمة و كبح ارتداداتها السلبية علي الاقتصاديات المجاورة، تبين أن الإجراءات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي لم تكن فعاله إلي حد كبير والدليل رفضها من قبل صناع القرار في ماليزيا وهذا يعبر عن استقلالية ماليزيا عن قوي العالم الخارجي .

### نتائج البحث :

القراءة التحليلية والتفسيرية للإجراءات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي تؤكد ما يلي :

- باعتبار أن أغلب اقتصاديات الدول الآسيوية لها درجة انكشاف اقتصادي كبير مما جعلها تتربط وتتشابك اقتصاديا مما جعل الأزمة المالية تنتشر بسرعة بينهما مما تثبت صحة الفرضية الأولى
- لقد فشلت وصفة صندوق النقد الدولي في إنقاذ دول شرق آسيا التي طلبت مساعدتها من أزمتها في حين نجحت ماليزيا التي رفضت مساعدته الصندوق في التصدي للأزمة واستعادة النمو الاقتصادي في ظرف قياسي وهذا ما يتنافي مع صحة الفرضية الثانية.
- هيمنة الدول الرأسمالية الغنية على قرارات الصندوق النقد الدولي ، وذلك بتشجيع البلدان النامية على الاستدانة الخارجية وتكبييلها بشروط الدين الخارجي ، للسيطرة عليها مما جعل ماليزيا ترفض مساعدات الصندوق وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة

### التوصيات الدراسة

من خلال دراستنا ارتأينا تقديم التوصيات و الاقتراحات التالية :

علي الرغم من الأزمة و ارتداداتها إلا أن ماليزيا تحطت وتعافت من هذه الأزمة بشكل سريع مقارنة بجارتها تايلندا وعليه نطرح جملة من التوصيات المتمثلة في :

1. الاعتماد علي استقلالية القرار السياسي و الاقتصادي في حل الأزمات؛

2. تفعيل برامج الإنذار المبكر والحد من انتشار الأزمات ؛

3. إجراء إصلاحات جذرية وهيكلية على اقتصاديات الدول العالم الثالث ؛
4. خلق مناخ ملائم ومغري للمستثمرين الأجانب . وذلك من خلال فرض امتيازات ضريبية وتسهيلات إدارية وتطوير الجهاز المصرفي ، لتسهيل عملية النمو و التنمية الإقتصادية.

#### أفاق الدراسة :

بالنظر الدراسة التي وجهتنا إلي جانب من جوانب الموضوع ، فإننا سنقترح بعض المواضيع و التي يمكن أن تكون إشكاليات لبحوث أخرى في المستقبل :

1. دراسة مقارنة بين الأزمة المالية العالمية و الأزمة الآسيوية ؛
2. صندوق النقد الدولي و اقتصاديات الدول النامية (دراسة حال الدول العربية).

الكتب :

بن ناصر محمد، محاضر في مقياس الازمات المالية، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، 2015-2016.

بوعون يحياوي نصيرة، الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، متيحة لطباعة، الجزائر، 2011.

حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1998.

دريدي كمال الشبيب، المالية الدولية ، دار اليازوري عمان، 2013 .

زينب حسين عوض لله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، القاهرة، 2003.

سميرة ابراهيم أيوب، الصندوق النقدي الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية تقييمية، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2000.

عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

علي عبد الفتاح ابو شرار، الازمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، عمان، 2011.

عمر محي الدين، أزم النمرور الأسيوية الجذور والليات والدروس المستفادة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.

محمد صادق إسماعيل، التجربة الماليزية مهاتير محمد ... و الصحوة الاقتصادية، العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014.

محمد عبد الله شاهين محمد، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، عمان، الأردن، 2017م.

نبيل جعفر عبد الرضا، تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم، دار كتاب الجامعي، مصر.

المذكرات :

برياص طاهر، اثر تدخل المؤسسات المالية في الاقتصاد، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009.

بوصبيح صالح رحيمة، تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات الدول النامية عبر معبر الاقليمية الجديدة منذ 2007، مذكرة الدكتوراة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة غير منشورة، 2016/2017.

جميلة بلعالم، أهمية إصلاحات صندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية و النقدية الدولية 1997-2008، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج دراسة لأزمة ارهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة غير منشورة، 2012/2013.

الملتقيات :

لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمي، سطيف، ايام 20-21 اكتوبر 2009.

المراجع الأجنبية :

MOHAMED ARIFF, THE MALAYSIAN FINANCIAL CRISI : ECONOMIC IMPACT AND RECOVERY PROSPECTS, The Developing Economies, Malaysia, (December 1999).

Malcolm Dowling & PJ Lloyd ،The Asian Currency and Economic Crisis: Dimensions ،Explanation ،Outlook and Lessons ،south korea 4-5 December .1997

M Ramesh, Economic Crisis. And Its Social. Impact: Lessons From The. Chine, 1997 Asian.The University Of. Hong Kong. Economic Crisis.

مواقع الانترنت :

بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وملفات بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مؤشر إجمالي الناتج ومعدل النمو الناتج

<https://datacatalog.worldbank.org/public-licenses#cc-by>

صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، سعر الصرف الرسمي.

<https://datacatalog.worldbank.org/public-licenses#cc-by>

منظمة العمل الدولية ILOSTAT قاعده البيانات ، مؤشر البطالة.

<https://datacatalog.worldbank.org/public-licenses#cc-by>

صندوق النقد الدولي، والكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات، وملفات البيانات، الإستثمار الأجنبي المباشر .

<https://datacatalog.worldbank.org/public-licenses#cc-by>

صندوق النقد الدولي، وملفات البيانات ، مؤشر رصيد الدين الخارجي.

<https://datacatalog.worldbank.org/public-licenses#cc-by>

صندوق النقد الدولي، والكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات، وملفات البيانات، مؤشر صادرات و واردات السلع والخدمات.

<https://datacatalog.worldbank.org/public-licenses#cc-by>

صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية وملفات البيانات، وتقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. مؤشر الإئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص .

<https://datacatalog.worldbank.org/public-licenses#cc-by>

منظمة العمل الدولية ILOSTAT قاعده البيانات ، مؤشر عجز الميزانية.

<https://datacatalog.worldbank.org/public-licenses#cc-by>

البنك الدولي، مؤشر أسعار المستهلك.

<https://datacatalog.worldbank.org/public-licenses#cc-by>

صندوق النقد الدولي، والإحصاءات المالية الدولية، وملفات البيانات التي تستخدم بيانات البنك الدولي حول معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر سعر الفائدة الحقيقي.

<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS>

<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS>

[#http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS](http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS)

[#http://atabank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS](http://atabank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS)

[#http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS](http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS)

[#http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS](http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS)

[#http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS](http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS)

[#http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS](http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS)

[#http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS](http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=MYS)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ